

ثقافة وعلوم انسانية لكل الشعب

الدستور والاستقلال
والثورة الوطنية ١٩٣٥

الجزء الأول

الدكتور محمد ضياء الدين الريس
أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة

محتويات الكتاب

(الجزء الأول)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الدستور .. والاستقلال

كتب كثير عن ثوره سنة ١٩١٩ : صدرت عنها كتب ونشرت مقالات ومذكرات ، حتى أصبحت واضحة مفهومة . وهي تستحق كل ذلك . ولكن تاريخ مصر لم يقف عندها ، فقد حدثت بعدها أحداث جسام ، واستمر التاريخ فى سيره حتى قامت ثورة جديدة هى ثورة سنة ١٩٣٥ . وهذه الثورة مجهولة لدى جيل الشباب الحاضر لا يعرف عنها شيئا ، أو ربما سمع عنها بصفة مجملة . وكاد الذين عرفوها ممن شهدوها أن ينسوها ، اذ لم يصدر عنها كتاب واحد حتى اليوم ـ وذلك مع ما كان لها من أثر كبير فى حياة البلاد ، وما ترتب عليها من نتائج عظيمة لمستقبل الوطن .

وهذه الثورة ـ ثورة ١٩٣٥ ـ تشبه ثورة ١٩١٩ فى روحها وطبيعتها ، وان كانت أقل منها فى حجمها ومدتها . كانت ثورة طبيعية انبثقت من روح الشعب معبرة عن الشعور الوطنى ، لم تكن من صنع أحد ولم يسبقها تدبير . فهى فى ذلك تشبه الثورة الأم الكبيرة السابقة ، لكنها اختلفت عنها فى أنها ـ فى مظهرها العملى ـ اقتصرت على الشباب والطبقات المثقفة ، ولم تشمل الشعب بأسره ، ولم تطل مدتها أكثر من بضعة اشهر . لكن نجاحها مع ذلك كان أسرع مما حدث لثورة سنة ١٩١٩ ، وحققت فى وقت قصير نتائج ايجابية عظيمة . وذلك لأن الثورة الكبيرة الأولى كانت تبنى من الأساس وتبدأ عصرا جديدا ، اما هذه الثورة الثانية فتعتبر امتدادا منها أو نتيجة بعيدة لها ، وايضا لاختلاف الظروف بالنسبة للأمة والعالم .

وهذه الثورة الجديدة كانت فى الحقيقة مكملة للثورة الأولى . بل انها ـ على أن حجمها ومدتها كانا محدودين ـ هى التى انقذت النتائج التى كانت وصلت اليها الثورة السابقة . فتلك الثورة الوطنية الأولى قامت من أجل الاستقلال والدستور ، فكسبت الدستور وحققت قدرا من الاستقلال ، ولكن حين جاءت سنة ١٩٣٥ لم يكن فى مصر لا دستور ولا استقلال . ورد الانجليز ومعاونوهم مصر الى أيام الحرب العالمية الأولى الى حكم الاستعمار المباشر قبل عام ١٩١٨ . فكأن الثورة الوطنية المجيدة ـ ثورة سنة ١٩١٩ ـ مع عظم تضحياتها ـ انتهت الى الفشل وضاعت مكاسبها .

لكن الروح الوطنية التى ظهرت فى تلك الثورة ظلت باقية ، والتقدم

الثقافى والوعى السياسى الذى تلاها ظل مستمرا ، ولئن كان قد بدا ان هذه الروح خمدت برهة من الزمن ، فانها لم تلبث ان انبعثت من جـديد بنفس القوة ، ممثلة فى شباب سنة ١٩٣٥ ، فقامت هـذه الثورة الثانية تطالب بعودة دستور الأمة ، وتنادى بالحرية والاستقلال . وكان نجاحها باهرا وسريعا : فأكملت الجهاد وانقذت ما كانت مصر حصلت عليه من ثورة ١٩١٩، فعاد الدستور - رغم انف الانجليز - وارغمتهم هذه الثورة على أن يفتحوا باب المفاوضات ، بعد ان ظل مغلقا نحو ست سنوات ، وذلك لكى تصل مصر الى تحقيق الاستقلال فى صورة معاهدة قانونية دولية . وانتهت المفاوضات الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ . فكانت هذه المعاهدة نتيجة مباشرة لثورة سنة ١٩٣٥ . واذا كانت لم تحقق الاستقلال الكامل الذى تنشده مصر ، الا انها كانت خطوة كبرى نحو هذا الاستقلال ، وكسبت مصر منها مزايا جليلة ، فهذه المزايا كانت اذن نتيجة الثورة المباركة التى قادها الشباب فى سنة ١٩٣٥ .

— ٢ —

وهـذا ما كتبه الاستاذ « عبد الرحمن الرافعى » - مؤرخ الحركة القومية لمصر - عن ثورة سنة ١٩٣٥ .

قال : « شهدت البلاد فى ختام سنة ١٩٣٥ حادثا هاما من أعظم حوادثها التاريخية . وهو استئناف الحياة الدستورية وعودة دستور سنة ١٩٢٣، بعد أن ظل معطلا نيفا وخمس سنوات . فكانت هذه السنة من هـذه الناحية فوزا للحركة الوطنية ، أعاد الى الأذهان فوزها فى ختـام سنة ١٩٢٥ ، اذ ظفرت بعودة الحياة الدستورية » .

وقال ايضا : « كانت مظاهرات الطلبة فى نوفمبر وديسمبر من تلك السنة مظاهرات سليمة فى تكوينها بريئة فى مقصدها ، اذ كانوا مدفوعين بشعور وطنى عام يهدف الى تحقيق مطالب البلاد . ولم يكن موعـزا اليهم من أحد ، بل كانت فيض الوطنية الصادقة : كانوا يهتفون للاستقلال والحرية والدستور » .

ثم قال : « وفى الجملة كانت مظاهرات نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٣٥ صفحة مجيدة من تاريخ الشباب ، وقد سميناها شبه ثورة اذ كانت صورة مصغرة من ثورة سنة ١٩١٩ . وكان لها أثرها فى عودة الحياة الدستورية . وجاءت تضحية الشباب فى تلك الفترة خيرا وبركة على البلاد ، اذ تم على أثرها ائتلاف الأحزاب وعودة الدستور » .

وقالت السـيدة « فاطمة اليوسف » فى « ذكرياتهـا » وهى تصف الأحداث السياسية فى عام ١٩٣٥ : « .. وافسحت روز اليوسف صفحاتها

لهذه الثورة الشعبية (ثورة ١٩٣٥) التى اعادت الى الاذهان ذكرى أيام سنة ١٩١٩ . واصدرت الأحزاب بيانات باستنكار تصريح الوزير الانجليزى وضرب الشباب بالرصاص .. وتبلورت الدعوة الى ضرورة ائتلاف الزعماء جميعا فى جبهة وطنية واحدة ، تطالب باعادة الدستور وتواجه الانجليز صفا واحدا .. وحمل الشباب عبء هذه الدعوة قبل الزعماء ، بل انهم ارغموا الزعماء على الائتلاف ارغاما » .

وقال الأستاذ « محمد صبرى أبو علم » زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ فى بيان القاه فى ذلك المجلس فى سنة ١٩٤٦ — وهو أحد الوزراء السابقين فى حكومة الوفد — قال فى ذلك البيان : « سيقولون اتريد أن تردنا الى عام ١٩١٨ ، والظروف قد تغيرت ..لا يا سادة ، أنا لا أريد أن أردكم وأرد البلاد الى عام ١٩١٨ ، ولكنى اريد أن أرد البلاد الى عام ١٩٣٥ .

« فى سنة ١٩٣٥ أمكن لشباب البلاد المثقف أن يلزم انجلترا بالمفاوضة .. أمكن للشباب المثقف أن يلزم جميع الزعماء باحترام ارادة الأمة ، فكانت « الجبهة الوطنية » ، وكانت انتخابات سنة ١٩٣٦ . »

— ٣ —

فهذه الثورة اذن — ثورة سنة ١٩٣٥ — كما شهد لها الذين عاصروها — كانت لها هذه الآثار الكبيرة فى تاريخ البلاد . فهى اذن من أهم الأحداث فى تاريخنا الوطنى ، ونقطة تحول كبرى فى تطور الأمور التى أدت الى بدء عهد جديد . ومع ذلك فانها قد ظلت الى الآن شبه مجهولة ، لم يدون تاريخها ، ولم تعرف مقدماتها والظروف التى نشأت فيها بالتفصيل . فهى تذكر بالاشارة اليها فى بعض مقالات ، أو بصفة مبهمة فى بعض الكتب العامة ، وكل ما كتبه الأستاذ الرافعى عنها — مع تقديره الكبير لنتائجها ، كما رأينا — لم يزد على صفحتين ، لا غير . فهذه حلقة أساسية فى تاريخنا كادت أن تصير مفقودة ، فيجب العثور عليها واظهارها حتى يستكمل تاريخنا القومى جميع حلقاته .

على أن الأسباب التى أدت الى ثورة سنة ١٩٣٥ ترجع فى الحقيقة الى الأحداث التى جرت فى سنة ١٩٣٠ . لأن هذه الثورة قامت من اجل المطالبة باعادة الدستور ، وهذا هو الدستور الذى الغاه « صدقى باشا » فى عام ١٩٣٠ ، ثم تلا ذلك ما تلا من تطورات وامور خطيرة — كما ان الثورة قامت من أجل مطالبة الانجليز بفتح باب المفاوضات لعقد المعاهدة ، وهذه المفاوضات كانت قد قطعت فى سنة ١٩٣٠ ، وكان آخر مشروع معاهدة قدم الى مصر هو مشروع معاهدة « النحاس — هندرسون » الذى كاد أن يتم

الاتفاق عليه فى مايو سنة ١٩٣٠ . ولما نجحت الثورة فى تأليف الجبهة الوطنية قامت هذه الجبهة تطالب باستئناف المفاوضات على أساس ذلك المشروع .

فتاريخ سنة ١٩٣٥ يبدأ اذن البدء الحقيقى من سنة ١٩٣٠ . وهذا دور متكامل من أدوار تاريخ مصر الحديث ، فتجب دراسته بجميع الفصول التى تألف منها ، ومن مبدئه الى منتهاه . وهذا هو ما قصدنا اليه ونهضنا لتحقيقه فى هذا الكتاب . بهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر من بدء عام ١٩٣٠ ، حين تألفت وزارة « مصطفى النحاس باشا » الثانية ، الى عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ — أو فى الحقيقة من قبل التاريخ الأول بنحو عامين ، من عهد « محمد محمود باشا » سنة ١٩٢٨ ، لارتباط هذا العهد بالمعاهدة والدستور ، ويسير التاريخ قليلا بعد المعاهدة لذكر بعض نتائجها حتى نهاية عام ١٩٣٦ ، وجزء من عام ١٩٣٧ . فالكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث فى نحو تسع أو عشر سنوات . وهذه الحقبة هى المرحلة الأخيرة من عهد الملك « فؤاد » : فهى تصور تاريخ مصر فى تلك الفترة الهامة من تاريخ البلاد ، وتمتد قليلا فى فترة الانتقال بعد وفاته فى سنة ١٩٣٦ ، حتى بدء الحكم الفعلى لفاروق عام ١٩٣٧ .

— ٤ —

يشمل هذا الكتاب — اذن — هذه الموضوعات : حكم أو دكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد سنة ١٩٣٠ ، والمفاوضات التى أجرتها تلك الوزارة فى تلك السنة ، فالانقلاب الذى قام به « اسماعيل صدقى » لالغاء الدستور وحكم البلاد حكما دكتاتوريا ، فالصراع السياسى الذى نشب عقب ذلك ، ومقاومة الشعب التى كادت أن تتطور الى ثورة ، ثم التحول الجديد الذى ظهر فى شكل وزارة « توفيق نسيم » ، والسياسة البريطانية المرتبطة بكل هذه التطورات ، ثم مقدمات ثورة سنة ١٩٣٥ ، وادوار هـــذه الثورة والاحداث التى جرت فيها ، حتى انتهت الى نتائجها : من عودة الدستور وتأليف الجبهة الوطنية ، ، واستئناف المفاوضات ، ثم معاهدة سنة ١٩٣٦ ودراستها وبحث النتائج التى ترتبت عليها ، حتى الغاء الامتيازات الأجنبية ودخول مصر عصبة الأمم .

ولما كان الجيل الحاضر لا يعرف الشخصيات التى لعبت الأدوار الهامة فى تاريخ مصر فى تلك الحقبة ، فقد عنينا بان نوضح صورة هذه الشخصيات بذكر ترجمة أو تعريف لكل منها ، وبيان حكم التاريخ عليها . ففى هــذا البحث تبرز صور كل من الزعماء أو السياسيين : مصــطفى النحاس ،

ومحمد محمود ، واسماعيل صدقى ، ومكرم عبيد ، وعلى ماهر . وتوفيق نسيم ، وحافظ عفيفى ، وعبد الفتاح يحيى . وغيرهم — الى جانب شخصية الملك فؤاد وأعماله والحكم عليها . كما عنيت باعطاء صورة عن قوة الصحافة المصرية فى ذلك الوقت ومقاومتها للدكتاتورية والطغيان ، فذكرت هذه الصحف وكبار كتابها ، ونوهت بالموقف الوطنى للاستاذ عباس محمود العقاد فى سنة ١٩٣٥ ، وجريدة « روز اليوسف » اليومية التى ظهرت فى ذلك العام ، حيث كان لهما أثر كبير فى توجيه الأحداث واثارة الشعور ، مما كان من الأسباب الهامة لقيام ثورة سنة ١٩٣٥ .

— ٥ —

وقد دفعنى الى تاليف هذا الكتاب شعورى بوجود هذا النقص فى تاريخنا الحديث ، ومعرفتى بأن جيل الشباب الحاضر مشوق للاطلاع على تاريخ بلاده ، فأنا أؤلف الكتاب فى ذات الوقت قياما بالواجب العلمى والواجب الوطنى أيضا . فأما من الوجهة العلمية ، فكما ذكرت لم يكتب عن تاريخ هذه الحقبة الا قليل ، وكثير من أحداثها لم يدون حتى اليوم ، وما كتب كانت تنقصه الدراسة والتحليل . فهذا الكتاب يملأ اذن هذا الفراغ . وأما من الناحية الوطنية ، فقد لوحظ أن شباب الوطن اليوم متلهف لمعرفة ما مرت به مصر من أحداث وتطورات قبل عام ١٩٥٢ ، لأنه كانت هناك محاولة خاطئة من بعض الموجهين السياسيين للتركيز على ما حدث بعد ذلك العام ، وتحويل الأنظار عما كان قبله ، أو للتقليل من أهمية الجهود والتضحيات التى قامت بها الأجيال السابقة . وهذا ظلم للتاريخ الوطنى وضار بالروح القومية ، لأن المستقبل يبنى على الماضى ، وجهود الأجيال يكمل بعضها بعضا ، وروح مصر الثائرة المجاهدة من أجل الحرية والتقدم متصلة على توالى الأجيال .

ومما يدل على أن جيل الشباب اليوم متلهف للمعرفة ظامىء للحقيقة ، ما تنشره الصحف من رسائل لكثير من القراء يطلبون توضيح تاريخ البلاد قبل العام المذكور ، وما يطرحه الطلاب من تساؤلات عديدة عن حقيقة الأحداث فى الماضى .

فمن أمثلة ذلك ما قرأته فى صحيفة « صوت الجامعة » من رسالة لأحد طلبة الجامعة ، يقول فيها ما ملخصه : انه وأمثاله من الشباب صاروا يعرفون الكثير عن ثورة سنة ١٩١٩ ، كما انهم عرفوا كل شىء تقريبا عن ثورة سنة ١٩٥٢ ، أما ما بين هاتين الثورتين فهو صفحة مجهولة تماما أو غامضة بالنسبة لهم ، ثم يتساءل : هل نامت مصر بعد ثورة سنة

١٩١٩ ، حتى استيقظت فجأة فى العام الأخير ؟! وكنت أتحدث الى بعض الصحفيين حول دراسة التاريخ ـ وهم ممن تجاوزوا سن الشباب قليلا ـ فصرحوا بأن تاريخ مصر فى الثلاثينات مجهول لديهم لا يعرفون عنه الا النزر اليسير ، وتمنوا لو الف احد المؤرخين كتابا عن تاريخ تلك الحقبة . ومنذ قريب نشرت جريدة « الأخبار » مقالا لأحد كتابها قال فيه : « فى جامعاتنا المصرية الآن ظاهرة جديرة بالعناية وجديرة بالتشجيع : ان الشباب يحاول حل الغاز الماضى وربطه باوضاعه الحالية ، أو بمعنى آخر انه يحاول قراءة التاريخ بعين مجردة وراغبة بحق فى الوصول الى الحقائق كاملة . وقد بدأ فريق من الطلاب فى اجراء عمليات مقارنة بين تفكيرهم وتصرفاتهم وبين تفكير اخوة لهم قاموا بأعمال سياسية كبيرة فى عام ١٩٣٥ ، عند ما استطاعوا بضربة متحدة أن يجمعوا كل القوى القومية فى معسكر واحد لمواجهة الخصم الواحد ، وقد كان وقتذاك الاحتلال البريطانى . لقد فكر هؤلاء فى اجراء الكثير من المناقشات فى قاعات الجامعات بين الذين شهدوا احداث ١٩٣٥ وعاشوها بعرقهم وجهدهم وتضحياتهم ، وبين شباب اليوم الذى كان هو الآخر احداثا هامة ، ولكنه كان فى معظمها ان لم يكن كلها مسيرا طائعا لا رأى له الا ان يرضى بما حدث » .

وهناك نقطة هامة ينبغى التنويه بها : وهى ان ثورة سنة ١٩٣٥ وما سبقها او تلاها من تطورات كان لها اثرها فى أحداث عام ١٩٥٢ . ذلك لأن الذين قاموا بثورة الجيش فى ذاك العام كانوا هم انفسهم من شباب أو طلبة المدارس الثانوية أو الجامعة فى عام ١٩٣٥ والفترة التى احاطت بها : شهدوا فى أول وعيهم السياسى عهد « صدقى » وجهود الأمة من أجل الدستور والحرية والاستقلال ، ثم عهد وزارة نسيم وثورة الشباب فى أواخر سنة ١٩٣٥ ، واشتركوا فى المظاهرات ورأوا التضحيات وحضروا المؤتمرات ، فكانت هذه هى البيئة الأولى التى ربت فيهم الروح الوطنية ، والمدرسة الأولى التى تلقنوا فيها دروس العمل والفداء ، ثم بعد ان عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ ــ التى كانت من نتائج تلك الثورة ــ بدىء فى تكوين الجيش الوطنى ، ففتحت الكلية الحربية أبوابها لجميع ابناء الوطن ، فدخلت العناصر الوطنية فى الجيش ، وهى التى طورت روحه ، وظلت الروح الوطنية تدفعها حتى قامت بالثورة سنة ١٩٥٢ من اجل اعادة الحياة الدستورية ، واتمام الاستقلال بجلاء العدو عن اراضى الوطن . فثورة ١٩٥٢ فى عهدها الأول لها اتصال وثيق اذن بثورة ١٩٣٥ ، بل تعد نتيجة بعيدة لها من حيث الأهداف الأساسية . وهذه الحقيقة يعرفها قادة الثورة ويعترفون بها .

— ٦ —

وحيث كنت من جيل الشباب الذى قام بثورة سنة ١٩٣٥ ، واشتركت فيها وكان لى فيها دور خاص ، وعاصرت هذه الفترة كلها ، طالبا فى المرحلة الثانوية فالعالية ، وفى بدء حياة التدريس ، فاننى استطيع ان اكتب تاريخ تلك الثورة والفترة التى أحاطت بها بالتفصيل وطبقا للواقع ، وان اصف الجو الذى جرت فيه الأحداث والمشاعر التى اقترنت بها . فان المؤرخ اذا كان معاصرا فانه تكون له ميزة أكبر ، ويكون اقدر على تقرير الحقيقة مطابقة للواقع الذى شاهده وعاش فيه ، بل شارك فى ايجاد أو توجيه احداثه .

وقد كان المنهج الذى اتبعته ان اكتب بروح الموضوعية ، فلا غاية الا تقرير الحقيقة ، وان التزم الحياد الدقيق والانصاف فى الحكم على الحوادث والأشخاص . وهذه هى الروح العلمية الصحيحة التى يجب أن يكتب بها التاريخ . وقد رجعت الى المصادر الأصلية التى اشتملت على وثائق ذلك التاريخ ، والى الكتب التى الفها معاصرون لتلك الأحداث من المؤرخين المعروفين أو السياسيين ، وقارنت بينها وجهدت لكى أصل الى الحقيقة فى ضوء الأدلة التى لا يعتريها الشك . ولا أجد داعيا لذكر أسماء المراجع والمؤلفين ، فانى ذكرت كل اسم منها فى ثنايا البحث كلما جاءت المناسبة للاستشهاد أو المقارنة او المناقشة . ولكنى اذكر بصفة خاصة اننى افدت كثيراً من حولية « احمد شفيق باشا » الاخيرة فى الرجوع الى الوثائق واقوال الصحف العربية والانكليزية ، كما اعتمدت على جريدة « الأهرام » وعلى جريدة « روز اليوسف » اليومية وغيرهما من الصحف . وقد حرصت على أن أورد تعليقات الصحف فى حينها ، واقوال الساسة ونصوص التصريحات ، حتى يكون التاريخ حيا ، وانقل القارىء الى الجو الطبيعى والظروف التى جرت فيها الأحداث . فكلما كثرت التفاصيل كانت الصورة التاريخية اكثر وضوحا ، وتكاد الحقائق أن تنبض بالحياة .

— ٧ —

فهذا هو المنهج الذى اتبعته فى البحث ، وهذه صورة او حقيقة تاريخ مصر فى تلك الحقبة التى جعلتها موضوع هذا الكتاب : (١٩٢٨ — ١٩٣٧) وهى حقبة او مرحلة هامة من حياة الوطن ، وهى توضح ما تلاها من مراحل . فأشخاص الساسة الذين اشتركوا فى أحداث تلك الفترة ، او قاموا بالأدوار الرئيسية فيها — هم انفسهم الأشخاص الذين اشتركوا أو

قاموا بالأدوار الرئيسية فى السنوات التى سبقتها وتلك التى لحقتها .
فأقدم الآن هذا التاريخ الذى أسميته : (الدستور والاستقلال ، والثورة الوطنية سنة ١٩٣٥) — الى ابناء الوطن جميعا الذين يريدون أن يقفوا على الحقائق فى تاريخ بلادهم ، والى جيل الشباب خاصة الذين يتوقون لمعرفة هذا التاريخ ، والى ابناء العروبة جميعا الذين يهمهم تاريخ مصر ، لأن مصر جزء من الأمة العربية أو هى قلبها الكبير النابض .

وارجو ان يكون الله قد وفقنى لتحقيق ما قصدت اليه من تاليف هذا الكتاب : من القيام بالواجب العلمى والوطنى ، ونشر الثقافة ، وخدمة للحقيقة والتاريخ ، واسأل الله أن يوفقنا جميعا لأداء ما يجب علينا نحو الوطن الذى ترتبط به أرواحنا وتتوقف عليه مصائرنا ، وهو الوطن الذى تخفق قلوبنا بحبه ، ونبذل طاقاتنا للعمل من أجل رفعة شانه ، وبلوغه غايات القوة والمجد والسعادة ، حتى يحيا عزيزا كريما بين الأمم ، ويقوم بدوره فى نشر رسالة الحضارة وتحقيق المثل الانسانية العليا . والله سبحانه هو الموفق .

القاهرة : ١٣٩٥ هـ
١٩٧٥ م

محمد ضياء الدين الريس
أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة



مصطفى النحاس باشا

الفصل الأول

وزارة الوفد

افتتحت السنة فاتحة سعيدة : أى سنة ١٩٣٠ وعم شعور الابتهاج انحاء البلاد .

ففى أول يناير من تلك السنة صدر المرسوم الملكى الى صاحب الدولة « مصطفى النحاس » باشا رئيس الوفد المصرى بتاليف الوزارة الجديدة : وزارة « الوفد » الذى فاز فى الانتخابات فوزا كبيرا .

فقد أجريت الانتخابات فى يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ ، وتمت يوم ٢٩ منه ، وكانت النتيجة أن فاز الوفد بـ ٢١٢ مقعدا فى مجلس النواب من ٢٣٥ ـ فى حين حصل الحزب الوطنى على خمسة مقاعد ، وحزب الاتحاد على ٣ ، والباقون مستقلون . ولم يدخل حزب « الأحرار الدستوريين »

الانتخابات ، اذ كانوا يعلمون أن لا أمل لهم فيها ، حيث كان الشعب غاضبا عليهم لأنهم اعتدوا على الدستور من قبل .

وكان الملك فى ذلك الوقت الذى وقع على المرسوم هو الملك « أحمد فؤاد » .

وحزب الوفد كان هو الحزب الكبير الذى يمثل الشعب أو غالبيتــه العظمى ، فهو الحزب الذى نشأ فى ثورة سنة ١٩١٩ ، ونما معها وظل حاملا لواءها متمسكا بمبادئها . ورئيســه اذ ذاك « مصطفى النحاس » الذى خلف « سعد زغلول » عند وفاته فى عام ١٩٢٧ .

مصطفى النحاس

« **مصــطفى النحاس** » كان من رجال الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٨ . فقد اختـــاره « سعد زغلول » عضوا فى « الوفد المصرى » الأول الذى تالف عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى (فى نوفمبر سنة ١٩١٨) ليمثل – أى الوفد – البـلاد ويسعى الى استقلالها التام ما وجد للسعى سبيلا . وظل عضوا فى الوفد ملازما لسعد مخلصا له حين انشق عنه فريق من أعضاء الوفد فى عام ١٩٢١ . وكان معروفا بالحماس للقضية الوطنية ، وقبل اختيـــاره فى الوفد كان من أنصار الحزب الوطنى وهو فى وظيفة القضاء . ونفى مع « سعد » الى جزيرة « سيشل » فى ديسمبر سنة ١٩٢١ . ثم أطلق سراحه وعاد الى الوطن فى ســـنة ١٩٢٣ . ثم اختاره « ســعد » وزيرا للمواصــلات فى وزارته التى الفها فى يناير ســـنة ١٩٢٤ – وهى أول وزارة دستورية فى مصر بعد صدور الدستور ، وكانت هـــذه هى الوزارة الأولى للوفد ، وسميت « وزارة الشعب » لأنها قامت بارادة الشعب التى اظهرها فى الانتخابات التى أجريت فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ . ثم انتخب « **النحاس** » وكيلا لمجلس النواب فى عام ١٩٢٦ فى أثناء رئاسة « **سعد** » للمجلس ، ثم رئيســا للمجلس بعد وفاة سعد فى عام ١٩٢٧ .

ثم صار رئيسا للوزراء – لأول مرة – فى ١٧ مارس ســـنة ١٩٢٨ ، باعتباره رئيس « الوفد المصرى » الذى يحرز الاغلبية فى مجلس النواب . وكانت هذه الوزارة ائتلافية : مؤلفة من حزبى الوفد والأحرار الدستوريين وهو الائتلاف الذى بدا فى يناير سنة ١٩٢٦ .

وهذه وزارة النحاس باشا الأولى . لكن هذه الوزارة لم تعش طويلا ، فقد ناواها الانجليز ، ولاحقها المندوب السامى البريطانى : « **اللورد لويد** » الرجل الاستعمارى المتغطرس – بالانذارات ، لأن الوفد كان رفض مشروع

المعاهدة الذى قدمته انجلترا على يد « **ثروت باشا** » الذى كان رئيسا للوزارة قبل هذه الوزارة .

ثم دبرت مؤامرة بين دار المندوب السامى والملك والاحرار الدستوريين — وعلى رأسهم محمد محمود باشا — لاخراج الوفد من الحكم لصلابته فى التمسك بالمطالب الوطنية ، واحلال وزارة من حزبى الاحرار الدستوريين والاتحاد (حزب القصر) — وهم اقلية — محل الوفد . فبدا تنفيذ المؤامرة باستقالة « محمد محمود » من الوزارة الائتلافية ، وتبعه وزراء آخرون ، وبعد بضعة أيام أقال الملك فؤاد « النحاس باشا » والوزارة بحجة تصدع الائتلاف — وذلك على الرغم من ان الوزارة كانت مؤيدة من الاغلبية فى البرلمان . وكان نص خطابه الى رئيس الوزراء كما يلى :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

« لما كان الائتلاف الذى قامت على اساسه الوزارة قد اصيب بصدع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما اديتم من عمل فى خدمة البلاد » .

٧ محرم سنة ١٣٤٧ — ٢٥ يونية سنة ١٩٢٨

تعطيل الدستور

وهكذا لم تمكث هذه الوزارة الائتلافية أكثر من ثلاثة أشهر . وفى نفس يوم الاقالة عهد الملك الى « محمد محمود باشا » بتاليف الوزارة — مما دل على أن المؤامرة مدبرة من قبل — وكانت غاية آمال هذا الرجل أن يصل الى الحكم والى منصب رئيس الوزراء . فالف وزارته فى ٢٧ يونية سنة ١٩٢٨ وسط دهشة الشعب وتوقعه نتائج سيئة .

ولم تلبث هذه النتائج ان وقعت . ففى اليوم التالى (٢٨ يونية) صدر مرسوم بتأجيل انعقاد البرلمان مدة شهر .

وقبل ان ينتهى الشهر استصدرت الوزارة امرا ملكيا (بتاريخ ١٩ يولية ١٩٢٨) بحل مجلسى النواب والشيوخ ، وتأجيل انتخاب أعضاء المجلسين **(أى تعطيل الحياة النيابية)** مدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد .

وكان هذا مخالفا لنصوص الدستور واعتداء عليه . وهكذا عطل البرلمان والدستور لأجل غير مسمى ، حيث كان الأمر مبيتا على تجديد تلك المدة بعد ذلك . وهذا الاعتداء على النظام الدستورى للبلاد ، الذى كسبته

الأمة من جهادها ونضحيات ابنائها فى تورة ١٩١٩ ـ هذا الاعتداء قد تم على يد « الأحرار الدستوريين » وزعيمهم « محمد محمود » . ومن الغريب ان سموا انفسهم احرارا ودستوريين ، مع أنهم كانوا دائمى الاعتداء على الدستور ، وكانوا فى ذلك منفذين لرغبات الانجليز والملك . وكان شريكا فى هذا الاعتداء الأستاذ « احمد لطفى السيد » الذى كان منتميا الى هـذا الحزب . ومن أعضاء هذه الوزارة التى نفذت تلك الجناية على نظام البلاد ؛ وهو الذى طالما كتب من قبل عن الدستور والديمقراطية ، ونادى بهما !



● محمد محمود باشا ●

محمد محمود

ومن هو « محمد محمود » الذى قام بهذا الدور وما هذا الحزب ؟

كان ابن أحد أثرياء الصعيد فى محافظة « اسيوط » فهو ابن « محمود باشا سليمان » الذى كان من مؤسسى حزب الأمة فى أيام اللورد « كرومر » ثم صار مع الوفد فى بدء ثورة ١٩١٩ .

وقد تعلم **محمد محمود** فى اكسفورد ، وبعد عودته الى مصر عين مديرا لأحد الأقاليم ، ثم عزل من وظيفته . واشترك مع « **سعد زغلول** » فى بداية الحركة الوطنية فكان عضوا فى الوفد الأول الذى تألف سنة ١٩١٨ ونفى مع سعد الى جزيرة « مالطة » وذهب مع الوفد الى أوروبا ، ثم بعثه الوفد الى أمريكا ليقوم بالدعاية للقضية المصرية فلقى نجاحا فى مهمته .

ثم كان مع المنشقين الذين خرجوا على سعد وانفصلوا عن الوفد فى عام ١٩٢١ ، وصار خصما للوفد منذ ذلك الوقت . واشترك فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين الذى تكون لمناهضة الوفد . وبين سنتى ١٩٢٦ و١٩٢٨ كان وزيرا فى وزارات الائتلاف .

كان « **محمد محمود** » شديد الاعتداد بنفسه وأسرته ، ذا نزعة أرستقراطية ، يطمح الى الحكم والوصول الى منصب رئاسة الوزراء ، وكان على صلة بالانجليز . فأدى به هذا الطموح وعداؤه للوفد والمصلحة الحزبية ــ الى أن يقبل تولى منصب رئيس الوزراء عن طريق التفاهم مع دار المندوب السامى البريطانى والقصر ، وما دام الدستور والانتخاب لا يوصله وحزبه الى الحكم فليعطل هذا الدستور ، وحيث انه يقنع نفسه أو يخدعها بأن الشعب لا يعرف مصلحته ولا يحسن اختيار حكامه ــ وهو يرى انه اقدر من غيره على الاصلاح والحكم حسب تصوره ــ فلا بأس أن يحكم البلد حكما دكتاتوريا ولو على غير ارادة الشعب . وهكذا سولت له نفسه ، كما كانت تسول لعدد من الساسة المصريين من أحزاب الأقليات الذين تعاقبوا على الحكم فى ذلك الزمن ، وكانوا يصلون اليه عن طريق التآمر والاعتماد على الانجليز أو القصر أو هما معا ، واضروا بالبلد ضررا كبيرا ، واعتدوا على الحياة الدستورية مرة بعد الأخرى .

حزب الدستوريين

والحزب الذى اسمى نفسه : حزب « الاحرار الدستوريين » تألف فى الأصل من اعضاء الوفد الأول الذين خرجوا على سعد وانفصلوا أو فصلوا من الوفد فى سنة ١٩٢١ .

وذلك بسبب الخلاف على مشروع « ملنر » الذى انتهت اليه المفاوضات الأولى : حيث راى سعد انه « حماية مقنعة » فرفضه ، وراوا هم انه ينبغى قبوله وارادوا ان يتفاهموا مع الانجليز ، فاتفقوا معهم على تصريح ٢٨ فبراير المعروف سنة ١٩٢٢ ، الذى اعطى لمصر استقلالا صوريا خاضعا لقوة الاحتلال .

وعلى أساس هذا التصريح كونوا حزبهم فى اكتوبر سنة ١٩٢٢ مكونا منهم ومن الساسة الذين كانوا يتظاهرون بأنهم أصدقاء الوفد وبعض كبار الملاك ــ وذلك ليعارضوا الوفد الذى يرأسه سعد زغلول والذى كان يطالب بالاستقلال التام والذى كانت تؤيده الأغلبية العظمى للشعب ، فكان الشعب ساخطا على هذا الحزب . ولما أجريت الانتخابات سنة ١٩٢٤ منى هذا الحزب بهزيمة شنيعة : فلم ينل أكثر من ستة مقاعد من ٢١٤ ــ على حين فاز الوفد بـ ١٩٥ مقعدا فى مجلس النواب . فصار هذا الحزب حزب أقلية. وكانوا على اتصال بالانجليز يؤيدهم اللورد « **اللنبى** » المندوب السامى البريطانى ، ثم اللورد « **لويد** » من بعده .

ولا نقول مع ذلك انهم كانوا غير وطنيين ، ولكنهم كانوا يعتقدون انهم يخدمون بلدهم عن هذا الطريق ، ويتخذون سياسة الاعتدال ويكتفون ببعض الاستقلال . اذ كانوا فى الوقت ذاته حريصين على الوصول الى المناصب وتحقيق مصالحهم وغير مستعدين للنضال وتحمل التضحيات . ولذا كان الشعب يتهمهم ولا يضع ثقته الا فى الوفد الذى يجاهد ويتمسك بحقوق البلاد كاملة غير منقوصة . وقد اختار المنشقون « عدلى يكن باشا » زعيما لهم ورئيسا لحزبهم ، وكان « **عدلى يكن** » من الطبقة الارستقراطية ذات الأصل التركى وأسرته لها قرابة مع الملك . ثم استقال « عدلى » بعد ذلك بعد أن منى الحزب بتلك الهزيمة النكراء فى الانتخابات ، واخذ يجنح الى الهدوء والبعد عن الحزبية . فاختاروا من بعده « **عبد العزيز فهمى باشا** »، ثم استعفى هذا ايضا فى عهد الائتلاف ، وبقى المنصب شاغرا حتى اختير « **محمد محمود باشا** » رئيسا للحزب بعد أن صار رئيسا للوزراء .

فهذا هو محمد محمود وحزب الدستوريين الذين تولوا الحكم على انقاض الدستور عن طريق الاتفاق أو التآمر مع الانجليز والملك ، فعمدوا

الى هدم الائتلاف الذى كان نعمة وخيرا للأمة ، والذى تحققت فيه الوحدة وتم كثير من الاصلاح . ففى سبيل الوصول الى الحكم ورئاسة الوزارة ضحى بهذا كله ، وقبل محمد محمود وحزبه ولطفى السيد أن يقترفوا جناية الاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية ، وحكم البلد حكما استبداديا بالاجراءات الاستثنائية وتقييد الحرية وبالأخص مصادرة الصحف واحدة تلو الأخرى .

ويقول الأستاذ ((**محمد زكى عبد القادر**)) فى تعليقه على هذا الانقلاب الذى قام به **محمد محمود** وحزبه : «ومهما نحاول . فاننا لانستطيع أن نجد له عذرا يبرر العمل الذى اقدم عليه .. ولو كان مع محمد محمود اغلبية الشعب لكان من حقه ان يفعل ، ولكنه يعرف جيدا ان هذه الأغلبية ليست معه ، ويعرف اكثر من ذلك انها مع غيره . ويعرف اخيرا انه يتولى الحكم بأمر وتأييد واحد من اثنين ، أو الاثنين معا : الاحتلال أو السراى .. ولو ترك الأمر للسراي، تماما لاختارت للوزارة شخصا آخر غير محمد محمود ، ولذلك نعتقد أن اختياره لم يكن الا بتوجيه من دار المندوب السامى البريطانى . وهذا ما يزيد فى بعد التصرف عن كل مقتضيات الادراك السليم لمستقبل الوطن . ومستقبل الكفاح الشعبى من اجل اعلاء ارادته فى الداخل وتحقيق استقلاله فى الخارج . ومهما يكن من امر فقد وقعت الكارثة ، وانزلق الاحرار الدستوريون الى منحدر شديد الخطورة ! » .

وكان هذا هو الاعتداء الثانى على الدستور الذى نفذه الأحرار الدستوريون ، بعد اعتدائهم الأول الذى اقترفوه فى سنة ١٩٢٤ عقب حادث **مقتل السردار** والذى استمر طوال سنة ١٩٢٥ .

وفى ذلك يقول الأستاذ الرافعى : « وهكذا عاد حزب الأحرار الدستوريين الى خطتهم الأساسية فى الاعتداء على الدستور للوصول الى كراسى الوزارة . وكان اعتداؤهم الأول فى أواخر سنة ١٩٢٤ .. ومما يؤسف له أن يشترك فى هذا الانقلاب من كانوا ينادون بالديمقراطية ويتغنون بالدستور **والحرية** ، وقد برهنت أفعالهم على نقيض اقوالهم ، ودلت الحوادث على انهم لم يكونوا جادين فى الدعوة الى هذه المعانى السامية ، وانها قد تضاءلت فى سبيل الوصول الى المناصب وتحقيق الأطماع الشخصية .

وبعد أن أشار الى تصريح وزير الخارجية البريطانى قال :

« فهذا التصريح يكشف الستار عن المؤامرة التى دبرت ضد الدستور وأن طرفيها جانب مصرى وجانب بريطانى مع اختلاف المقصد والغاية ، فالغرض الذى كان يرمى اليه الجانب البريطانى انفاذ وعيده بحرمان الأمة دستورها اذا لم تقبل المعاهدة ، وغرض الجانب المصرى هو اهدار حقوق الأمة للوصول الى مناصب الحكم » .

احتجاج الأمة

ادت تلك التطورات التى ذكرناها : من اقالة الوزارة المتمتعة بثقة الشعب ، ومجىء وزارة محمد محمود على هذا النحو ، وما قامت به من جناية الاعتداء على دستور البلاد ، ووضوح المؤامرة وراء هذا كله ـ ادى كل هذا الى غضب الأمة ، فقابلت هذه الاجراءات بالسخط والاستنكار ، وتوالت الاحتجاجات من الوفد والهيئات الأخرى .

ونورد مثلا لذلك ما جاء فى البيان الذى اصدره « الوفد المصرى » الى الأمة فى يوم ٢٢ يوليه سنة ١٩٢٨ بتوقيع رئيسه « مصطفى النحاس » . فقد جاء فى مطلع هذا البيان ما يلى :

« ايها المصريون : لقد برح الخفاء وتمزق ثوب الرياء ، فسلطت عليكم وزارة محمد باشا محمود اقصى عدوانها ، واجرمت فى حق الوطن بما لم يجرؤ عليه مصرى من قبلها ، محاولة ان تحطم فى لحظة ما شيدته الامة من سنوات جهادها ومتصل عملها ، فجاءت على يدها الكارثة الكبرى . ولم تكن فى البلاد ثورة طائحة ولا نكبة جائحة ، كلا . بل هى ثورة منهم على الدستور وعلى الحرية ، وعلى النظام وعلى الأمة ، بل على الانسانية فى عصر اصبحت فيه الحرية من مقومات الحياة واسبابها الأولى .. الخ » .

وحقا ، كان غضب الأمة شديدا على هذه الاجراءات وهذه الوزارة ، فعاشت بين نقمة الشعب ـ الا الأقلية من اتباعها ومن المنتفعين ذوى المآرب . وقاومتها الأمة بكل ما كان فى وسعها ، وشنت الصحافة عليها هجوما قويا ، فكانت تعمد الى مصادرتها او تعطيلها . لكن الصحافة واصلت رسالتها .

وقد ظلت هذه الوزارة ما بقى الانجليز يسندونها . ثم بعد عام تغيرت الاحوال ، اذ هزم حزب « المحافظين » فى بريطانيا فى الانتخابات ـ وكان هو الذى يسند هذه الوزارة ـ وجاء حزب « العمال » الى الحكم ـ وذلك فى اوائل يونيه سنة ١٩٢٩ ، فاتبع سياسة جديدة .

كان وزير الخارجية فى وزارة « العمال » الجديدة المستر « آرثر هندرسون » ـ وكان رجلا يميل الى السلام مؤمنا بمبادىء « عصبة الأمم » ، ولا يوافق على سياسة المحافظين الاستعمارية المتشددة ـ ولا سيما مايقوم

به فى مصر اللورد ((**لويد**)) المتطرف فى استعماريته ، وأراد الوزير الجـديد ان يسجل نجاحا بانهاء المشكلة المعلقة بين بلاده ومصر . فبدأ باقالة ((**اللورد لويد**)) المندوب السامى البريطانى الذى كان يمثل حكومة المحافظين . وهذا الرجل كان هو الذى دبر الانقلاب ضد وزارة الائتلاف وامر بتعطيل الحيـاة النيابية فى مصر . فأقيل ((**اللورد**)) فى ٢٤ يوليه سـنة ١٩٢٩ . وكان هذا نذيرا بسقوط وزارة ((**محمد محمود**)) لتخلى الانجليز عنها .

مشروع معاهدة

وأعد مستر ((**هندرسون**)) مشروع معاهدة ، وقدمه الى محمد محمود الذى كان فى زيارة لانجلترا فى صيف سنة ١٩٢٩ . فسلم اليه فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ . وكان هذا المشروع احسن من جميع المشاريع التى قدمت الى مصر قبل ذلك . لكن وزير الخارجية البريطانى اشـترط عرض مشروع المعاهدة هذا على الشعب والبرلمان فى مصر .

فلما نشر المشروع فى مصر اشترط الوفد ان تكون مناقشته تحت قبـة البرلمان الذى تنتخبه الأمة المصرية انتخابا حرا مباشرا ، واشترط أن تشرف على الانتخابات وزارة محايدة ، لتأتى وزارة دستورية تمثل الشعب وتستند الى البرلمان فتتولى هى المفاوضة لعقد المعاهدة ، ثم تعرضها على البرلمـان للموافقة عليها . فأقر الانجليز هذه الشروط . وعلى ذلك لم يكن هناك بد من أن يقدم « محمد محمود » استقالته ويذهب ، فسقطت وزارته فى ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٩ وسط اغتباط الشعب وارتياحه لزوال هذه الوزارة البغيضة التى عطلت الدستور وقيدت الحريات وحكمت حكما دكتاتوريا متحدية الارادة الشعبية ، وكان رئيسها يقول انه يحكم البلاد ((**بيد حديدية**)) .



وزارة انتقـــــال

• عدلى يكن باشا •

وفى اليوم التالى عهد الملك الى « عدلى باشا » بتاليف الوزارة ، فالفهـا فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٩ ، وأعلن أن مهمته الأساسية اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات ــ كما جاء فى كتابه بقبول الوزارة اذ قال : « وستكون الغاية التى تترسمها الوزارة اعادة الحياة الدستورية واجراء الانتخابات لمجلس النواب ، خالصة من كل ضغط أو تأثير غير مشروع ، بحيث تنقل صورة صادقة من ارادة البلاد ، لكى يتمكن البرلمان بعد ذلك من البت فى مصيرها » .

فكانت هـذه الوزارة اذن وزارة انتقال من حكم الانقلاب الدكتاتورى الى الحكم الدستورى . وأدت الوزارة مهمتها خير أداء . ففى ٣١ أكتوبر ١٩٢٩ استصدرت أمرا ملكيا بانفاذ أحكام الدستور والعمل بالمواد المعطلة ، وباجراء الانتخاب لمجلس النواب ودعوة مجلس النواب الذى ينتجه هـذا الانتخاب الى الاجتماع فى ١١ يناير سنة ١٩٣٠ ، وأيضـا دعوة مجلس الشيوخ الذى كان موجودا قبل الانقلاب .

ثم صدر مرسوم بتحديد يوم ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ موعدا للانتخاب ، ويوم ٢٩ منه للاعادة ، وبدعوة البرلمان الى الاجتماع فى يوم السبت ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ولمـا أتمت الوزارة مهمتها وأعلنت نتائج الانتخابات ، قدمت استقالتها مشكورة من الشعب ــ وذلك فى يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٩ . وكان ما أدته عملا طيبا أراد « عدلى باشا » أن يختم به حياته السياسية .

وزارة الوفد

ولما كانت التقاليد الدستورية تقضى بأن زعيم الأغلبية فى مجلس النواب هو الذى يدعى لتشكيل الوزارة ، فان الملك « فؤاد » دعا « **مصطفى النحاس باشا** » رئيس الوفد وزعيم الأغلبية ــ كما اظهرت ذلك الانتخابات ــ الى تشكيل الوزارة ، فألفها ، وصدر بذلك المرسوم الملكى فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ــ كما ذكرنا فى اول الفصل .

وكما قلنا من قبل كانت هذه فاتحة سعيدة لتلك السنة ، وعم شعور الابتهاج انحاء البلاد ، اذ زال عهد الدكتاتورية البغيض ، وتولت وزارة الوفد الحكم . وكان الشعب يشعر عادة بالأمان والاطمئنان فى عهد وزارات الوفد، لأنها كانت تحكم بالدستور وبالقانون وتطلق الحريات ، فقد كان حكمها هو الطبيعى المعبر عن الارادة الشعبية الممثل للديمقراطية ، فلا تحتاج الى العسف والمصادرة كما تفعل حكومات الأقلية التى تعتلى الحكم رغم ارادة الشعب . وقد علق الشعب على هذه الوزارة الجديدة آمالا كبيرة . وخرجت المظاهرات وقدمت الوفود للتهنئة بعودة الوفد الى الحكم واستئناف الحياة الدستورية .

صدر المرسوم الملكى بتاليف الوزارة وهذا نصه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« لما عهدناه فيكم من الاخلاص والولاء وحسن الروية ــ قد اقتضت ارادتنا اسناد رياسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدرنا امرنا لدولتكم للأخذ فى تاليف الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .. الخ » .

صدر بسراى القبة فى غرة شعبان سنة ١٣٨٤ .

اول يناير سنة ١٩٣٠

ولا يسع المرء الا ان يقارن بين هذا وبين كتاب الملك نفسه له بالاقالة قبل عام ونصف (**فى ٢٥ يونيه ١٩٢٨**) فيرى ان هذا كان نصرا كبيرا للأمة ، اذ استطاعت بفضل صمودها ومقاومتها ــ بالاضافة الى عوامل اخرى ــ ان تعيد النحاس رئيس الوفد ، الذى يعاديه الملك ويحاول القضاء عليه ــ الى الحكم مرة أخرى . وهذه كانت وزارة مصطفى النحاس الثانية .

ويلاحظ أن الملك نسب اسناد الوزارة لرئيس الوفد ــ نسب هذا الى ارادته هو فقال : « قد اقتضت ارادتنا » ، مع أن الحقيقة أن اسناد الوزارة يرجع الى ارادة الشعب التى عبر عنها بكل جلاء ووضوح فى الانتخابات العامة التى اجريت فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ . ولذلك فان النحاس ــ متشبها بما فعله سعد زغلول من قبل فى مناسبة مماثلة ــ حرص على أن يسجل الحقيقة، وهى ان وزارة الوفد ترتقى الحكم مستندة الى ثقة الشعب ونتيجة ارادته الحرة التى عبر عنها فى الانتخابات ، فقال فى جوابه للملك :

« وانى يامولاى لأتقبل تلك المسئولية الخطيرة معتمدا على الله تعالى معتضدا بسامى رعايتكم ، مستندا الى ثقة الأمة التى لا تفتا تسديها للوفد المصرى الذى اتشرف برياسته .

« فقد تفضلت جلالتكم فاصدرت امرها الكريم الى الوزارة السابقة فباشرت الانتخابات العامة طبقا لأحكام الدستور ، فى جو من الحرية والحياد التام ، واسفرت الانتخابات عن صورة صحيحة لارادة البلاد فى التعلق بحياتها النيابية والاستمساك بدستورها وحرياتها فى ظل عرشكم المفدى ».

ثم بين رئيس الوزراء برنامج وزارته فى الجواب نفسه فقال :

« وستتقدم الوزارة ببرنامجها الى البرلمان جاعلة من أغراضها الأولى العمل على تثبيت قواعد الدستور وصون نصوصه واحكامه ، والسير بالبلاد فى طريق الاصلاح من جميع نواحيه ، والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى ، وتوثيق عرى المودة بيننا وبين الدول الأجنبية » .

والفت الوزارة على النحو التالى ــ كما جاء فى المرسوم :

مصطفى النحاس باشا ــ رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية ، وحسن حسيب باشا وزيرا للحربية والبحرية ، وواصف بطرس غالى باشا وزيرا للخارجية ، ومحمد نجيب الغرابلى باشا للحقانية ، وعثمان محرم باشا للأشغال العمومية ، ومحمد صفوت باشا للزراعة ، ومكرم عبيد افندى للمواصلات ، ومحمد بهى الدين بركات للمعارف ، ومحمود بسيونى افندى للأوقاف .

صدر بسراى القبة فى غرة شعبان ١٣٤٨ ــ اول يناير ١٩٣٠ .

كان جميع اعضاء هذه الوزارة وفديين وممن اشتركوا فى الحركة الوطنية .

« باشــا » و « بك »

وهنــا ملحوظة لابد أن تذكر للجيــل الحــاضر من المصريين الذين لم يشهدوا عصر هذه الألقاب . وهى أنه يجب أن لايظن أن هــذه الألقاب : « **باشا** » و « **بك** » تعنى أن حاملها من طبقة خاصة متميزة عن الشعب فوقه أو بعيدة عنه ، فهذا كان فى عهد الأتراك والانجليز . أما بعد ثورة سنة ١٩١٩ فهذه الألقاب صارت تعنى فى الغالب انها ألقاب شرف تدل على أن صاحبها بلغ مرتبة عالية فى المجتمع ، والا فان معظم الوزراء ورجال السياسة بعــد ثورة سنة ١٩١٩ كانوا من صميم أبناء الشعب : أبناء موظفين أو فلاحين أو تجار ، فهم من الطبقة المتوسطة وبعضهم من اصل فقير ، وكانوا جميعا « أفندية » ، ثم نالوا هذه الألقاب بعد أن تولوا الوظائف العالية أو الوزارة عن طريق السياسة أو الادارة .

غير أن هذه الألقاب ، بما كانت تقترن به من ملابسات الغنى والثراء والجاه فى الماضى ــ كانت أيضا تؤدى الى تغيير نفسية صاحبها . فهؤلاء الأفندية : من محامين وقضاة وموظفين ومعلمين ، حينما خلعت عليهم هذه الألقاب ــ كان شعورهم يتغير ، ويدعوهم هذا الى أن يحيطوا انفسهم بجو الثراء والعظمة ، وأن يحصلوا على الأموال الطائلة ، فكانت هذه الألقاب فى الحقيقة عوامل افساد فى المجتمع : لهؤلاء الأشخاص ، وللناس الذين كانوا يشعرون انهم أدنى من أصحاب هذه الالقاب والمكانة ، فيدفعهم هذا الى التملق والضعف والشعور بالتبعية . ولذا فان الغاء هذه الألقاب أولى ، ليشعر الجميع انهم مصريون مواطنون متساوون فى الحقوق . أما التفاوت فى الشرف فتظهره الأعمال وتدل عليه المكانة التى يبلغها صاحبها فى المجتمع . ويمكن أن يكون هناك تكريم للعاملين الممتازين من غير هذه الألقاب .

كان عــدد اعضاء هذه الوزارة عشرة . وهكذا كان العدد حول هــذا الرقم فى ذلك الوقت . أما اليوم فقد زاد الى الضعف أو الضعفين .

والوزراء الذين ذكرنا أسماءهم كان ثمانية منهم من رجال المحــاماة أو القضاء ، ومن بينهم رئيس الوزراء ، وواحد من رجال الادارة ، وواحــد من رجال التعليم . وبعضهم ــ كما يلاحظ ــ كان لا يزال « أفنديا » ثم نال لقب « الباشوية » فيما بعد كما حدث لسواه .

اجتماع البرلمان

بعد تاليف الوزارة بقى افتتاح البرلمان . وكان قد تقرر فى المرسوم الذى صدر فى عهد الوزارة السابقة أن يكون موعد افتتاح البرلمان فى يوم السبت الموافق ١١ يناير سنة ١٩٣٠ .

ففى ذلك اليوم افتتح البرلمان بالاحتفال والرسوم المتبعة . وكان هـذا هو البرلمان الرابع منذ بدء النظام الدستورى فى مصر فى عام ١٩٢٤ .

وألقى « مصطفى النحاس باشا » خطبة العرش على الشيوخ والنواب الذين اجتمعوا فى هيئة مؤتمر فى حضرة الملك .

وقـد أكد رئيس الوزراء فى هذه الخطبة على مسالتين هامتين ، سبق أن ذكرهما فى برنامج وزارته : الأولى مسألة داخلية ، وهى وضع الضمانات الكفيلة بحماية الدستور ، والثانية خارجية ، وهى الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق شريف بين بريطانيا ومصر ، على أساس مشروع المعاهدة المقترح .

فبالنسبة للأولى ، جاء فى الخطاب ما يأتى :

« وان من أحب أمانينا أن تظل البلاد متمتعة بنعمة الدستور ، معتزة بما كفله لها من حقوق وحريات ، وأن يظل الدستور نفسه منيع الجانب مصون الأحكام ، وأن يحاط بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعات قوانين لتحقيق ذلك الغرض السامى » .

وبالنسبة للثانية ، جاء فى الخطاب :

« انه لمن دواعى اغتباطى أن يؤذن هذا الدور بعهد جـديد من التفاهم الودى والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر . فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة فى عقد اتفاق ودى بين البلدين . وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية الى الحكومة المصرية مقترحات أملتها عليه روح المودة والوفاق . ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول الى اتفاق شريف وطيد بين البلدين . ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه ، وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده » .

وقبل ذلك جاء فى الخطاب الموجه الى اعضاء البرلمان ، ايضاً :

« وانى لكبير الثقة فى أن تسيروا بالبلاد فى طريق الحرية والاصلاح الذى انتهجه البرلمان من قبل ، وأن توفق الأمة بفضل جهودكم الى تحقيق ماتسعى اليه من الاستقلال الصحيح ، والحرية الكاملة ـ سواء أكان ذلك فى الداخل ام فى الخارج . وبهذا تهيىء لنفسها بين الأمم مكانا عزيزا يليق بتالد مجدها وكبير مطمحها » .

فهاتان كانتا هما المسألتين الرئيسيتين اللتين كان على هذه الوزارة أن تعالجهما : حماية الدستور ، والتوصل الى عقد معاهدة تحقق الاستقلال الصحيح . أما باقى خطاب العرش فكان يتعلق بمشروعات التعمير والاصلاح فى الداخل ، وتحسين الأحوال الاقتصادية . وقد احتوى على عديد من المشروعات .

حماية الدستور ، ومسالة المعاهدة

كان يجب على الوزارة أن تبادر الى انجاز هاتين المسألتين الكبيرتين : فمسألة المعاهدة كانت ضرورية ومهمة جدا لكى تنتهى المشكلة بين مصر وبريطانيا وتحصل مصر على الاستقلال فتستطيع أن تتفرغ لاصلاح شئونها الداخلية ، ويمتنع التدخل الأجنبى فى حياتها . والظرف كان ملائما كل الملاءمة للوصول الى عقد معاهدة ترضى مطالب البلاد أو معظمهـا ، لأن الحكومة البريطانية هى التى تقدمت هذه المرة بمشروع المعاهدة ، أى أنهـا كانت تريد انهاء المشكلة على نحو ودى ، وكان هذا على غير ما كان يحدث من قبل وهو أن مصر هى التى تطلب فتح باب المفاوضات .

وبالنسبة للمسالة الاخرى وهى تأمين الدستور ـ كان ينبغى أن تبدأ الوزارة على الفور بوضع التشريعات اللازمة لحمايته ، وذلك باصدار قانون محاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور . وكان هذا خير وقت لاصدار هذه التريعات ، لأن التجربة القاسية التى مرت بها الأمة منذ وقت قريب كانت ذكراها لا تزال حاضرة فى الأذهان ، وكذلك كانت الأمة تذكر أيضـا التجربة المرة الاخرى التى حدثت فى عام ١٩٢٥ ، وهما التجربتان اللتـان حدث فيهما تعطيل الحياة النيابية ، وساد الحكم المطلق أو الدكتاتورية . وكان هذا واجبا أيضا حتى يضمن العهد الجديد استمراره ، ولا يقع فى المستقبل انقلاب آخر كما حدث فى الماضى أو أشد نكرا .

وكان ينبغي أن يبدأ بمسألة تأمين الدستور والوزارة ما زالت قوية ، والانجليز يريدون بقاءها لعقد المعاهدة ، والتأييد الشعبي لا يزال جارفا . لكن الذى حدث أن الوزارة تركت هذه المسألة الى ما بعد الانتهــاء من المفاوضات ، فلم تقدم مشروع المرسوم بقانون محاكمة الوزراء الى السراى الا بعد خمسة أشهر من قيامها ، وبعد أن انتهت المفاوضات بالفشل فأصبح مركزها حرجا ، اذ صار الانجليز يريدون الانتقام منها ومن العهد كله ، والملك كان على أتم الاستعداد لتوجيه الضربة للعهد حينما يوحى اليه الانجليز بذلك . ولذلك فان المرسوم لم يصدر ابدا ــ كما سنرى فيما بعد .

وبالنسبة للمفاوضات ، فان الذى حدث أن الحكومة تقدمت الى البرلمان فى يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٠ ــ اى بعد شهر من تأليفها ــ بطلب تفويضها لكى تفاوض الحكومة البريطانية فى مقترحات أغسطس سنة ١٩٢٩ (مشروع معاهدة هندرسون) ، وقال رئيس الحكومة عند تقديم الطلب : « والحكومة يهمها أن ينظر المجلس بوجه الاستعجال فى أمر هذا التفويض المطلوب ، لكى تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة . والأمل قوى فى الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق المنشود الذى تكون فيه المصلحة والخير للبلدين . وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه . ومتى صدق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة واخلاص » .

وفى جلسة ٦ فبراير نظر مجلس النواب فى الطلب ، وبعد مناقشة وافق المجلس على القرار التالى :

« المجلس ــ بعد سماع بيان حضرة صــاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، الذى عرض به المقترحات البريطانية ، وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان ــ يقرر الموافقة عليه . ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين » .

وكان من أسباب تأخير تقديم هــذا الطلب ان رئيس الوزراء اصيب بمرض فى خلال شهر يناير فلم يتمكن من حضور جلسات البرلمان . لكن اذا كان هذا العذر مقبولا بالنسبة للشهر ، فما وجه الاعتذار عن تأخير سفر الوفد حتى يوم ٢٠ مارس فلم يصل الى لندن الا فى أواخر هذا الشهر؟ على أنه يمكن الاعتذار هنا أيضا بأن شهر فبراير وافق شهر رمضان وكانت ستتلوه اجازة عيد الفطر . لكننا مع ذلك نظن أن مستقبل البلاد وتقرير

مصيرها كان لا ينبغي ان تؤجله امثال هذه الاعتبارات، وان كان من المعروف ان لها تأثيرها فى البلاد الشرقية . على كل وصل الوفد الى لندن فى أواخر مارس بعد مضى نحو ثلاثة اشهر من قيام الوزارة ، وبدات المفاوضات فى يوم ٣١ من الشهر : أى أن الحكومة البريطانية ظلت تنتظر ثمانية أشهر منذ قدم وزير خارجيتها مشروعه الى محمد محمود فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ — أو كما عبر مراسلو الصحف الانجليزية فى ذلك الوقت : « أن يد مستر هندرسون ظلت ممدودة فى الهواء طويلا .. » . وكان يجب على الساسة المصريين أن يدركوا أن الأحوال السياسية ليست ثابتة ، وان حكومة العمال قد تذهب فى اى وقت أو وزير خاجيتها ، وأن هذه فرصة نادرة قد لا تتكرر — لا سيما والأحوال الدولية كانت فى ذلك الوقت ملائمة تماما لعقد مثل هذه الاتفاقات .

المفاوضات فى لندن

تالف الوفد الرسمى الذى سافر الى لندن من : صاحب الدولة **مصطفى النحاس باشا** رئيس مجلس الوزراء ، **وعثمان محرم باشا** وزير الأشغال : **وواصف غالى باشا** وزير الخارجية ، **ووليم مكرم عبيد افندى** وزير المالية. وهؤلاء هم الأعضاء الأصليون . ومعهم مستشارون : وهم الدكتور **احمد ماهر** عضو مجلس النواب ، **ومحمود بك حسن** المستشار الملكى ، والميرالاى **حافظ بك صدقى** ، والميرالاى **ابراهيم بك بدران** ، والميرالاى **احمد بك رفعت** ثم عدد من الموظفين للسكرتارية وهم الأفندية : **محمد كامل سليم** مدير مكتب رئيس الوزراء ، **ومحمد صلاح الدين** ، **وسابا حبشى** ، **وامين عثمان** .

(هؤلاء الثلاثة صاروا وزراء وباشوات فيما بعد) .

وصحب الوفد من الصحفيين الأساتذة : **عبد القادر حمزة** — عن جريدة « **البلاغ** » ، **واحمد حافظ عوض** — عن « **كوكب الشرق** » ، **ومحمود عزمى** — عن « **اليوم** » ، **وعبد الله حسين** — عن « **الأهرام** » .

وقد ودع الوفد عند سفره من القاهرة وداعا حاشدا ، فخرج الجمهور وسار طلاب المدارس فى شوارع القاهرة هاتفين بحياة الوفد وحياة رئيسه ، وازدحمت المحطات التى مر بها القطار بجموع المودعين . وكذلك كانت تموج الاسكندرية بالمتظاهرين .

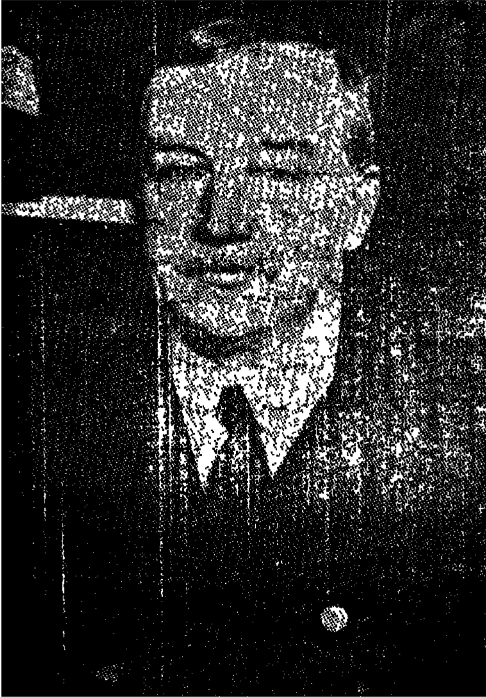
ولما وصل الوفد الى لندن استقبله على رصيف محطة « **فكتوريا** » المستر « **هندرسون** » وزير الخارجية ، والسير « **برسى لورين** » المندوب

السامى فى مصر ، والمستر « **دان** » نائبا عن المستر « **ماكدونالد** » رئيس الوزراء . وحضر الى المحطة جمع غفير من المصريين من اعضاء البعثات ومن المقيمين .

وفى اليـوم التالى استقبل الوفد فى وزارة الخارجية المستر هندرسون الوزير ، والسير « **فانستارت** » وكيل وزارة الخارجية الدائم ، والمستـر « دالتون » السكرتير البرلمانى للوزارة والسير برسى لورين المندوب السامى البريطانى .

وفى يوم ٢٨ مارس توجه رئيس الوزراء المصرى ومعه زملاؤه الوزراء الثلاثة الى قصر « **باكنجهام** » حيث استقبلهم جلالة ملك بريطانيا (جورج الخامس) . وقد تولى المستر هندرسون تقديم دولة النحاس باشا وزملاءه الى جلالته ، فحادثهم الملك حديثا وديا ، وتمنى النجاح فى تسوية ما بين البلدين ، ودعاهم الى زيارة قصر « **وندسور** » التاريخى .

وعلى العموم استقبل الوفد فى لندن استقبالا فخما دل على تكريم بالغ ، واقيمت له الحفلات والمآدب بين مظاهر الود والاحترام .



« مستر هندرسون »
وزير خارجية بريطانيا

الفصل الثاني

مفاوضات سنة ١٩٣٠

قبل ظهر يوم الاثنين ٣١ مارس ١٩٣٠ احتفل بافتتاح المفاوضات رسميا فى قاعة « لوكارنو » التاريخية الفخمة التى عقد فيها ميثاق لوكارنو من قبل . وألقى « مستر هندرسون » خطبة رحب فيها بالوفد المصري واعرب عن ثقته بالنجاح ، ورد النحاس باشا بخطبة عبر فيها عن تقديره ويقينه من النجاح أيضا .

ونظرا لأهمية هاتين الخطبتين اللتين تعطيان صورة عن الجو الذى بدئت فيه المفاوضات — نورد بعض الفقرات منها بنصها :

قال مستر « هندرسون » فى بدء خطابه :

« انه ليسرنى بنوع خاص ما أستلذه من الترحاب بدولتكم وبالوفد الموقر الذى لكم شرف رياسته . ووفاء بهذا الواجب أعرب لحضراتكم جميعا عن أخلص ضروب الاكرام من لدن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ومن

الزملاء معى المجتمعين اليوم فى هذه القاعة .. وان حسن الاستقبال الذى لقيتموه عند حلولكم بيننا لبرهان على الأهمية الكبيرة التى يسندها أهل هذه البلاد الى علاقاتهم بمصر .

ثم قـال :

« لقد اجتمعنا هنا لنصـل الى غاية عظيمة : اجتمعنا أولا لنؤدى نصيبنا ــ وهو نصيب هام ــ من شأنه ان يعزز ذلك النظام العظيم الذى اخذت الامم على نفسها انشاءه لتدعيم السلام بين شعوب العالم . وانما اقصد بكلامى هذا « **جمعية الأمم** » .

ومن جهة ثانية اجتمعنا لنطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط شعبينا اللذين تتحد مصالحهما فى كثير من الشئون . ولست اشير الى المحاولات السابقة التى اخطأت الغرض الذى ترمى اليه ، فان هذه المحاولات ماثلة فى ذاكرتنا جميعا . وانى اعتقد اننا مجمعون على تقدير سوء العواقب التى وقعت على اثر ذلك الاخفاق .

« وانى ارفض ان يمثل امام عينى امكان الفشل . وانى مقتنع بان هذه هى الروح التى صدر عنهـا رئيس الوزارة المصرية وزملاؤه ليبحثـوا فى الموقف معنا .

واشار الى العرض الذى قدمه فى السنة الماضية ــ الذى مضى عليـه سبعة اشهر . ثم ختم قائلا :

« واذا صحت نبوءاتى فستكون نتيجة جهودنا توثيق الصـلات بين بريطانيا ومصر على دعامة من الصداقة الدائمة والتحالف .

« يضاف الى ذلك انه ينبغى لمصر ان تتوفر لها القدرة على ان تقوم بالدور الذى يليق بعظمتها القديمة وتقدمها الحديث بين امم العالم ، وذلك بصفتها دولة حرة مستقلة . واملى وثيق أن يتوج تعاوننا بالنجاح الذى تتطلبه خطورة الغرض المشترك ، والأفق العظيم الذى يفتحه امامنا ذلك النجاح » .

ورد النحاس باشا بخطبة بداها قائلا :

« باسم زملائى وباسمى اشكر سعادتكم على عبارات الترحيب التى تفضلتم بتوجيهها الينا . وان حرارة الترحاب الذى قوبلنا به أثرت فينا

تأثيرا عظيما ، وان دلائل العطف التى غمرتنا تؤكد وتعلى تلك الرغبة فى التفاهم والوفاق التى أوحت بمقترحات الحكومة البريطانية ، وهى رغبة يسرنى أن أوجه لها تحياتى .

ثم قال :

« ولأجل هـــذا جئنا فى الواقع موفدين من الأمة المصرية لنبحث فى المقترحات التى قدمت اليها ، وللتقريب والتوفيق بين وجهات النظر .. ولتوطيد الصلات بين البلدين على أساس الصداقة والثقة وهما وحدهما الدعامتان لاتفــاق شريف متين دائم . ونحن موقنون بفوزنا فى مهمتنــا ، وبانتهائنا الى اتفاق يرضى الشعبين .

« وان اخفاق المفاوضات السابقة لم يثبط من عزائمنا .

وان رغبة التفاهم التى ظهرت فى مناســبات كثيرة تدل دلالة واضحة على ضرورة ذلك التفاهم الذى تقضى به الروية والعاطفة والمصلحة ؛

ثم ختم قائلا :

« ان ام الحضارة كلها تنهض اليوم فخورة بريعان صباها ، رافلة فى جلال ماضيها . وهى تطلب نصيبها مما تحظى به الأمم الحرة من عمل مشترك سلمى خصيب . وطبيعى أن تمد اليها بريطانيا العظمى يدا اخوية فتحيى أم الحرية تحية الفرح دخول مصر فى زمرة الدول المســتقلة ذات السيادة » .

وبعد هذه الحفلة الرسمية بدئت المفاوضات . وكان الوفد البريطانى للمفاوضة يتكون من : المستر هندرسون وزير الخارجيــة ، ومن وكيل الخارجية الدائم ، ووكيلها البريطانى ، ووزير الحربية ، ووزير البحرية ، ووزير الطيران ، والمندوب السامى البريطانى .

وصارت الاجتماعات تعقد وتتوالى حتى بلغ عدد الجلســات اثنتين وعشرين جلسة فى مدى ٣٨ يوما ، أو فى الحقيقة فى عشرين يوما ، لأن المفاوضات تأجلت أكثر من اسبوعين فى الأثناء .

كانت هـــذه هى المفاوضات أو المحاولة السادسة أو السابعة لتسوية القضية المصرية :

فقد سبقتها مفاوضات « سعد ـ ملنر » سنة ١٩٢٠ ، فمفاوضــات « **عدلى ـ كيرزون** » سنة ١٩٢١ ، فمحادثات « **ثروت ـ اللنبى** » ســنة

۱۹۲۲ ، فمحادثات ((سعد ـ ماكدونالد)) سنة ۱۹۲٤ ، فمفاوضات ((ثروت ـ تشمبرلين)) سنة ۱۹۲۷ ، فمحادثات ((محمد محمود ـ هندرسون)) سنة ۱۹۲۹ ، فهذه المفاوضة الأخيرة : ((النحاس ـ هندرسون)) سنة ۱۹۳۰ .

اى ان هذه المفاوضة تأتى بعد عشر سنوات من البحث والدرس والمناقشة ووضع الصيغ وتبادل المذكرات ، فكأن القضية كانت مستوية والنقاط فيها واضحة . والحقيقة أن المشروع الأخير الذى قدمه مستر « هندرسون » كان خيرا من كل المشاريع التى سبقت ـ كان خطوة كبيرة نحو الحل وتقدما ظاهرا الى الامام فيما يتعلق بقضية مصر ذاتها .

والشواهد كانت تدل على أن مستر « هندرسون » كان مخلصا وصادق النية للوصول الى تسوية ترضى مطالب مصر الوطنية ـ بقدر ما كان فى وسعه ـ فهو افضل من كل الساسة البريطانيين الذين فاوضوا مصر من قبل . وهذا يرجع الى شخصه وفكره هو ، كما يرجع الى السياسة الجديدة لحزب العمال فى ذلك الوقت ، كما كان يرجع الى الجو الدولى العام الذى كان يسود العالم اذ ذاك ، بعد توقيع الدول على ميثاق « كيلوج » للسلام فى سنة ۱۹۲۸ ، وفى ظل اعمال عصبة او جمعية الأمم التى كانت ترمى الى حل المشاكل ، وايجاد جو من الصفاء الدولى العام تحقيقا للسلام . وكان حزب العمال ـ أو التقدميون فيه ومستر هندرسون خاصة ـ يؤمنون بهذه المبادىء .

قال مستر ((هندرسون)) للنحاس باشا فى بداية المفاوضات :

« انى فى الصيف الماضى عندما وضعت مقترحاتى كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى ، وأعلنت أن هذه التقدمة هى للشعب المصرى دون سواه . ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما اعتقد : فاقلت ((اللورد لويد)) ، وعادت الحياة النيابية الى مصر .

« ولقد طلب منى ان اخرج عن دائرة المقترحات فاجلعها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا فرفضت ، وجاءنى فى يوم من الأيام السيد « مكرم عبيد » يسألنى عن اشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها . وكنت اعلن فى الدوائر الرسمية انى انما اريد أن اتفاوض فى وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التى تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . ثم ختم كلامه بانه كان يرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى فى أثناء الانتخابات . فخاب امله

فى ذلك (**وهذا عتب على النحاس باشا**) ـ كما عتب عليه أنه وضع مشروعا تناول بالتغيير عشر مواد من المقترحات .

فاجاب النحاس باشا مثنيا على خطة مستر هندرسون الحكيمة الجريئة ، ثم شرح الأسباب التى من أجلها رفض أن يبحث المقترحات فى اثناء الانتخابات فقال : ((**اننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال ، ولو ان المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتما ، لأن الشعب ينتظر مقترحات احسن منها . فراينا أن نتفادى تلك النتيجة المحتومة** ، وأن نتريث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا ، وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ألا وهى المفاوضة لوضع التسوية المقبولة بين الأمتين . وها نحن أولاء الآن فى بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة فى الاتفاق)) .

وكان النحاس باشا صادقا فى ذلك . لأن مقترحات هندرسون ـ ولو انها كانت أحسن من كل المقترحات التى قدمها الانجليز قبل ذلك ، الا أنها لم تكن لتحقق تماما مطالب مصر الوطنية الا بعد تعديل وحذف واضافة . وقد بذل محمد محمود باشا جهدا طيبا فى ادخال بعض تعديلات على المقترحات الأصلية لصالح مصر ، وذلك فى أثناء محادثاته مع مستر هندرسون فى صيف سنة ١٩٢٩ . وكان لا بد أن تعدل تلك المقترحات وتطور ايضا بعد ذلك حتى تجىء بقدر ما يمكن محققه لمطالب مصر فى الاستقلال الصحيح وضمان حقوقها أو بعضها فى السودان . وهذا ما قصد النحاس باشا والوفد المصرى معه أن يقوم به ويصل اليه ، فى خلال المفاوضات الحالية مع المستر هندرسون حتى يكون مشروع المعاهدة مقبولا من الشعب المصرى .

والواقع ان الوفد المصرى بذل جهدا كبيرا فى الوصول الى ذلك ـ على الرغم من أن مستر ((**هندرسون**)) كان قد صرح عند تقديم مشروعه الى محمد محمود باشا بأن هذه المقترحات هى أقصى ما يمكن أن ينصح حكومته ـ اى الحكومة البريطانية ـ بقبوله ، ونجح الوفد نجاحا يستحق التقدير فى ادخال تعديلات هامة واعادة صيغ المواد بحيث تحولت المقترحات الى مشروع معاهدة يرضى المطالب الوطنية ـ بقدر ما كان ممكنا ـ من حيث استقلال مصر والمسائل المتصلة به ، وأمكن التغلب على ما هنالك من صعوبات حتى وافق الجانب البريطانى على التعديلات المصرية . ولم تبق الا مسألة السودان التى ظهرت عقبة فى طريق الاتفاق النهائى .

سارت المباحثات بنشاط حتى يوم ١٧ ابريل ، وكان المتفاوضون قد انتهوا تقريبا فيما يتعلق بمسألة مصر ، ثم ارتطموا بمسألة السودان .

فكان موقف الجانب البريطانى فيها متشددا ، لأن الخطة الانجليزية كانت مبنية على أن تتساهل حكومة بريطـــانيا فيما يتعلق بحقوق مصر وتسلم للمصريين باكثر ما يطلبون ــ فى مقابل أن يبقى مركز بريطانيا فى السودان كما هو ، على اساس انفرادها بادارة السودان وسيطرتها التامة عليه . ولم يقبل الوفد المصرى ذلك ، وتمسك بالاشتراك الفعلى فى السودان وما يتبع ذلك من حقوق .

وعندئذ ــ عندما حدثت الأزمة ــ طلب الجانب المصرى تأجيل المفاوضات حتى يستشير الزملاء فى القاهرة وبعض الجهات العليا ــ وكانت عطلة عيد الفصح قد قربت ــ فتأجلت المفاوضات من يوم ١٧ ابريل الى ٢٨ منه . وارسل الوفد رسولا الى القاهرة لهذه الاستشارة ــ وكان هو « محمـد صلاح الدين افندى » الذى كان سكرتيرا ملحقا بالوفد ــ فسافر على متن طائرة انجليزية ، ووصل الى القاهرة فسـلم التقرير الذى معه الى باقى الوزراء ، وتوجه احـدهم فعرض التقرير على جلالة الملك وتلقى رايه او توجيهه . وجرت مشاورات ، وتأخر الرسول فى العودة . فلما حل يوم ٢٨ المحدد لاستئناف المفاوضات كان الرسول لم يصل ، فطلب الوفـد المصرى التأجيل اسبوعا آخر الى يوم ٥ مايو . ففى هذه الاثناء اتخـذت الصحف الانجليزية من تأخر الرسول او اختفائه مادة للفكاهة والسخرية ، وصورته كأنه رواية غامضة ــ مما اضطر رئيس الوفد ان ينشر بيـانا فى الصحف يوضح فيه المسألة . والواقع اننا لا ندرى السبب فى ارسال هذا الرسول ، واستشارة الزملاء أو غيرهم فى القاهرة ، ما دام البرلمان قـد فوض هذا الوفد بالذات تفويضا كاملا فى التفـاوض ، فلماذا يستشيرون غيرهم ؟ ولمـاذا يشركون الملك فى الأمر ، وحكومتهم دستورية وهى المسئولة؟ ولا نعرف ماذا أشار أو أمر به الملك ، لكن الغالب ان اشارته لم تكن فى صالح نجاح المفاوضة ، وانه نصح بالتشدد ليثير أزمة بين الوفد والانجليز ، لانه كان يكره الوفد ولا يريد بقاءه فى الحكم . وقد ترتب على هذا التأجيل أن تعطلت المفاوضات عشرين يوما . واخيرا وصل الرسول المنتظر فى يوم ٥ مايو ، فاستؤنفت المباحثات بنشاط مضاعف ، وتوالت الجلسات ليل نهار من ساعة الوصول حتى يوم ٨ مايو . وكانت المناقشات فى هذه المرحلة تدور فى الغالب حول صيغة المـادة الخاصة بالسودان .

المقترحات والتعديلات

لا داعى لأن نورد نصــوص المقترحات كلهـا التى قدمهـا مستر « هندرسون » الى الحكومة المصرية ، فى اغسطس سـنة ١٩٢٩ ، بعـد

المحادثات التى جرت بينه وبين رئيس الوزارة المصرية حينذاك ، والمذكرات التى تبودلت بينهما ، ولا أن نتتبع التعديلات التى ادخلها الوفد المصرى بعد ذلك فى المفاوضات ، حتى حول المقترحات الى مشروع كامل لمعاهدة ، وظفر فيه بحقوق اخرى لمصر ، واتفق عليه الطرفان . فليس الغرض هنا دراسة الألفاظ ، ولكنا نتتبع التطورات ونستخلص المبادىء أو الحقائق العامة — فضلا عن ان الطريقة السابقة ليست شائقة وتكون مطولة . فنقدم اذن هذه الحقائق التى تبين المزايا التى حصلت عليها مصر .

كانت الميزات الجديدة لمقترحات هندرسون ، بالنسبة لما سبقها من مقترحات أو مشروعات ، انها وافقت على نقل القوات البريطانية الى منطقة القناة — وكانت الحكومة الانجليزية تصر فى المفاوضات السابقة على أن تبقى القوات البريطانية منتشرة او لها حق التنقل فى المدن وغير المدن من أراضى مصر ، كان أراضى مصر كلها كانت لازمة لحماية القناة والمواصلات البريطانية الى الهند . . أما الآن فقد انحصر وجودها فى منطقة محـــددة بالقرب من القناة . ونصت المـادة (١) على أنه ((**ينتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة القوات البريطانية**)) ، فلا يكون اذن لهذه القوة صفة الاحتلال .

كما انه فى هذه المقترحات اعترفت بريطانيا بأن مصر هى المسئولة عن حماية الأجانب ، كما اعترفت بأن مصر مسئولة وحدها عن حماية الأقليات. واضافة الى ذلك ، فان المشروعات السابقة كانت تهمل مسألة السودان ، أما فى هذه المقترحات فقد رئى النص على هـذه المسألة بأن تعود الحـالة المترتبة على اتفاقيتى السودان التى وقعت سنة ١٨٩٩ مع امكانية تعديلها فى المستقبل . لكن كانت هناك ثغرات ومواضع نقص فى هذه المقترحات ، وهى التى عمل الوفد فى مفاوضاته هذه على سدها وتداركها . وقد بذل جهوده فى ذلك ونجح نجاحا كبيرا .

فالمنطقة التى توجد فيها القوات يجب تحـديدها وتضييقها . وعدد القوات يجب أن يحدد وينقص بقدر الامكان . ويحدد أجل لبقـاء هـذه القوات . ويلزم النص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، وليست فقط طريقا من طرق مواصـلات الامبراطورية . ويجب أن ينص صراحـة على أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة . ويجب انقاص مدة المعـاهدة ، وادخال نص على أن مصر تعتزم الغاء الامتيازات ، وعلى انها تنوى الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى ، والغاء ادارة الأمن الأوروبية ، وغير ذلك.

وقد نجح الوفد فى ادخال هذه التعديلات وغيرها ، وتمكن من أن يجعل المفاوض البريطانى يوافق عليها . وبذلك كسبت مصر كثيرا ، وصار مشروع المعاهدة مقبولا ، وأحكمت صياغة مواده بحيث لا تحتمل اللبس أو التأويل

فى المستقبل . ولا نشك أن هذا كان خير مشروع معاهدة حصلت عليه مصر منذ بدأت مفاوضاتها مع بريطانيا قبل عشر سنوات . وقد تم الاتفاق من الجانبين على هذا المشروع أو المعاهدة فى يوم ٧ مايو . ولم تبق الا مادة السودان .

مشروع معاهدة ١٩٣٠

ولأهمية هـذا المشروع ، الذى كانت مصر ستحصل عليه ، نذكر أهم نصوصه ، ليحكم عليها القارىء بنفسيه .

مادة ١ ـ انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

مادة ٢ ـ بما ان مصر تنوى ان تطلب الدخول فى عضوية « عصبة الأمم » فان صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها ـ كدولة مستقلة ذات سيادة ـ فى أن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها باحكام عهد العصبة .

مادة ٣ ـ يعترف صاحب الجلالة البريطانية بان المسئولية عن ارواح الاجانب واموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها ، وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد .

وأما بالنسبة للاقليات فلم يات نص عليها فى المعاهدة ، ولكن جاء النص فى مذكرة قدمها الوفد وأعلن الطرف الاخر موافقته عليه اذا تم الاتفاق على مسألة السودان . وكان النص كالآتى :

« يسلم الطرفان المتعاقدان بانه ليس هناك اساس للنص على مسالة الاقليات فى مصر ، فانهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها » .

هذا ، ولكننا نلاحظ انه كان يلزم ادخال هذا النص فى مواد المعاهدة .

ولماذا علقت الموافقة عليه على مسألة السودان ؟

المادة الرابعة خاصة باعتزام الغاء الامتيازات .

مادة ٥ ـ تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

قناة السويس

ومن اهم المواد المادة الخاصة بقناة السويس . وقد جاء النص عليها كما يلى :

مادة ٩ ـ « بما ان قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر ، هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ـ فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد على العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة ، وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الفرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية فى ابى قير الى بور فؤاد .

« ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية » .

وقد كان هذا خير نص يمكن الحصول عليه .

وقد حددت مذكرة الوفد التى اتفق عليها عدد القوة البريطانية بثمانية آلاف فقط ـ بدلا من عشرة آلاف او بدون تحديد عدد كما كان فى المفاوضات السابقة ـ كما حددت عدد القوات الجوية بثلاثة آلاف سبعهم من الطيارين والباقون من الفنيين والعمال .

وحددت المذكرة منطقة هذه القوات بجوار الاسماعيلية والى الغرب الى محطة « المحسمة » والا تكون قريبة من الأراضى المزروعة . (بند ٤) .

وقررت أيضا « أن تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفا أراضى مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية . » (بند ٦) .

كما نصت المذكرة على « سحب الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى والغاء وظائف المفتش العام ، والموظفين التابعين له » .

وكان هذا كسبا كبيرا لمصر .

وان كانت المذكرة وافقت فى ذات الوقت على « قبول بعثة عسكرية بريطانية ، للمدة التى تراها الحكومة المصرية ووفقا للشروط التى تضعها » .
وهذه التحديدات مفيدة وهامة .

واتفق على « أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية .

وكان هذا قيدا على التسليح . لكنه قبل تحت فكرة التعاون . وهذه المسائل العسكرية وضعت فى مذكرات ملحقة ، وليست فى صلب المعاهدة .

وأهم مادة بعد ذلك هى المادة الخاصة بالتعاون وقت الحرب . وقد **جاء النص عليها كما يلى :**

مادة ٨ - « اذا اشتبك احد الطرفين المتعاقدين فى حرب .. يقوم الطرف الآخر بانجاده بصفته حليفا . وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم فى أن يقدم الى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضى المصرية - ومع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع - جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على ذلك فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة » .

فهذه المادة تنص على ان التعاون يكون بصفة مصر حليفا : وانه لا ينفذ الا فى حالتى الحرب أو خطر الحرب الداهم ، ومع مراعاة النظام والتشريع المصرى .

والمادة ١٢ - نصت على ان مواد المعاهدة يجب ان لا تتعارض مع مبادىء عصبة الأمم وميثاق نبذ الحرب (ميثاق السلام) الموقع عليه بباريس فى سنة ١٩٢٨

واضيف نص جديد ، وهو المادة (١٥) وتنص على ما يأتى :

« تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات او الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافيا لاحكام هذه المعاهدة » .

واهمية هذا النص انه يلغى - فيما يلغى - تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بتحفظاته الأربعة التى كانت سببا فى ضياع استقلال مصر الحقيقى وما أصاب مصر من هزات ومصائب فى الثمانى سنوات السابقة منذ صدوره.

ونجح الوفد المصرى ايضا فى أن ينقص مدة المعاهدة فجعلها عشرين سنة بدلا من خمس وعشرين (كما كانت فى المقترحات الأصلية) ، وفى النص على انه من الممكن بعد عشر سنوات اعادة النظر فى المعاهدة برضا الطرفين (مادة ١٤) .

واتفق أيضا على أن « أى خلاف ينشأ بينهما بصـــدد تطبيق أحكام المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات المباشرة ـ يعالج بمقتضى أحكام « عصبة الأمم » .

هذه هي المعاهدة او مشروعها الذى توصل اليه الوفد فى مفاوضـاته فى لندن فى ابريل ومايو سنة ١٩٣٠ . وهى معاهدة كانت طيبة فى الجملة فى الظروف التى كانت فيها مصر ، واذا راعينا تشدد وتعنت بريطانيا فى ذلك الزمن فى علاقاتها مع مصر ، والعقلية الاستعمارية المتعصبة التى كانت تحكم الساسة والعسكريين البريطانيين فى تلك الحقبـة ، الذين كانوا يتشبثون ببقاء الامبراطورية البريطانية ويرونها موضع فخرهم ، ووجود بعض الجهات وأصحاب النفوذ فى مصر الذين كانوا لا يرغبون فى حصول مصر على استقلالها التام ، لانهم ينظرون الى القوات البريطانية على انها تحميهم ومصالحهم ـ اذا راعينا كل ذلك ، وجدنا ان هذه المعاهدة كانت ستكون كسبا لمصر ونجاحا كبيرا للوفد ، وكانت ستكون مقبولة لدى الشعب المصرى ، لأن الشعب كان يريد انهاء حالة التقلقل والاضطراب ، وبدء عهد جديد من الاستقرار ليتوجه الى العناية بشئونه الداخلية ، واصلاح مجتمعه وتنفيذ المشروعات التى طال تأخرها .

وكان الشعب مهتما بتتبع أخبار المفاوضـــات . ومراسلو الصحف المصرية الموجودون فى لندن يوافون صحفهم بأنبائها أولا بأول وخطوة بخطوة بل نقطة بنقطة . وكانت الانباء ترد بين تفاؤل وتشاؤم ، ولكن الصـحفيين فى الأغلب كانوا يذيعون التفاؤل ويثيرون المشاعر . وكانت الفترة التى تأجلت فيها المفاوضات وتأخر الرسول فى الطريق مدعاة للقلق . وفى يوم ٧ مايو جاءت الأنباء بأن المسألة انتهت وأن المعاهدة على وشك التوقيع ، فعم الفرح النفوس . ثم تبين فى اليوم التالى ان هذا غير صحيح ، فساد التشـاؤم والاكتئاب .

وكانت النقطة الأخيرة التى جعلت عقبة هى صيغة المـادة الخاصـة بالسودان . وبسبب هذه النقطة قطعت المفاوضات اخيرا ـ كما سنرى ، وانتهت كل الجهود السابقة بالفشل ، ورفضت المعاهدة بكل ما فيها من المكاسب الجليلة لمصر . وكان ذلك فى يوم ٨ مايو ١٩٣٠ .

فما هى مادة السودان هذه ؟

مسألة السودان

تتلخص المسألة فى ان المادة المتعلقة بالسودان وضعت فى مقترحات « هندرسون » بالنص الآتى :

« مع الاحتفاظ بحرية ابرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة لاتفاقات سنة ١٨٩٩ — يتفق الطرفان المتعاقدان على ان يكون مركز السودان هو المركز الذى ينشأ من الاتفاقات المذكورة . وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التى خولتها اياه الاتفاقات المشار اليها » .

هذه هى المادة . فأراد الوفد أن يعدلها بأن يضيف اليها بعض عبارات . وطالت المناقشة والأخذ والرد فى هذا الموضوع وتبادل الطرفان اقتراحات لتحوير الصيغة ، وشغل هذا الجلسات الأخيرة للمفاوضة حتى استمرت احدى الجلسات من الصباح الى ما بعد منتصف الليل يوم ٧ — ٨ مايو . وعرضت الاقتراحات على مجلس الوزراء البريطانى مرتين .

كان الوفد فى البدء يريد أن تشترك مصر فى ادارة السودان اشتراكا فعليا ، وأن تعود الحالة فيه الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، فيعود الجيش المصرى الى السودان ، وأن يكون للمصريين حق الهجرة والاقامة والتملك مثل الرعايا البريطانيين ، وكان أيضا يريد حذف ذكر اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، وأن ينص فى المادة على « أن يدخل الطرفان فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين ، اذا طلب احدهما ذلك فى خلال سنة من تنفيذ المعاهدة » .

ونظرا لتشدد الانجليز ، وانهم كانوا لا يريدون تغيير وضعهم فى السودان — وهو الوضع الذى صاروا فيه بعد سنة ١٩٢٤ ، بعد خروج الجيش والرعايا المصريين منه ، واصرارهم على الانفراد بحكمه وادارته بواسطة الحاكم البريطانى العام ، واحكام سيطرتهم عليه ليجعلوه مستعمرة لهم ، حيث أبدوا استعدادا للتنازل عن مركزهم فى مصر — نظرا لهذا التشدد فان الوفد اضطر الى تعديل أو تخفيف مطالبه . فكانت آخر صيغة قبلها هى الصيغة التى سنذكرها والتى احتفظ فيها بالحق فى دخول مفاوضات لتعديل الاتفاقيتين الخاصتين بالسودان فى خلال سنة ، واضاف عبارة « بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية » . وهذه هى الصيغة التى قبلها الوفد :

« مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة فى المستقبل لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ — قد اتفق الطرفان المتعاقدان على انه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السـودان هو المركز النـاشىء من هاتين الاتفاقيتين . وكاحدى نتائج اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العـام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار اليهما .

« وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلا اذا طلب أحدهما ذلك فى مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين فى خلال اثنى عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية » .

وكان **المفاوضون البريطانيون** قد قبلوا هذه الصيغة ، وهذا هو السبب فيما اذيع من نجاح المفاوضـة ، ولكن حينما عرضت الصيغة على مجلس الوزراء البريطانى رفضها بالاجماع . وكان اعتراضه فى الأكثر ينصب على الفقرة الأخيرة التى تنص على الدخول فى مفاوضـات لتعـديل اتفـاقيتى السودان فى بحر سنة بعد تنفيذ المعاهدة عندما يطلب ذلك . وأصر مجلس الوزراء على أن تكون الصيغة كما كانت فى مقترحات هندرسون الأصلية — وهى المـادة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام عن مسألة السودان . واذا قارنا بين الصيغتين فاننا نرى أن الفرق بينهما هو أن الصيغة الأصلية لا تحدد مدة سنة أو غيرها للنظر فى تعديل أو تطبيق الاتفاقيتين ، وان كانت تترك الباب مفتوحا للتعديل فى المستقبل بدون تحديد . وفرق آخر وهو اضافة عبارة « بدون اخلال بحقوق مصر ومصالحها المـادية » . فالفرق اذن بين الصيغتين ليس كبيرا . ولم يكن من الضرورى تحديد المدة بسنة أو غيرها ، كما ان الزيادات التى اضيفت كانت عبارات قانونية نظرية ، ولم تكن تعنى من الوجهة العملية شيئا كثيرا . . ثم انه اذا عقدت المعاهدة وتم الاتفاق ، فسينشأ حينئذ بطبيعة الحال جو الصداقة والصفاء ، فيكون من السهل التوصل الى اتفاق فى المستقبل على النقاط التى لم يتفق عليها من قبل . وهذا ما حاول المستر « هندرسون » أن يقنع به الوفد المصرى لينقذ الموقف وينقذ المعاهدة والجهود التى بذلها وبذلها الجميع للوصـول الى اتفاق . لكن المعاهدة لم يمكن انقاذها ، وتشدد الجانب المصرى ايضـا وتمسك بالصيغة التى قدمها كمـا أصر الجانب البريطانى على موقفه . فحدثت الأزمة الأخيرة ، وتهدم كل شىء فى لحظة ، وانتهت المفاوضـات وقطعت .

ففى صـــباح يوم ٨ مايو ـ لـما وصل اعضاء الوفد المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الساعة الحادية عشرة ، أعرب المستر « هندرسون » عن رغبته فى محادثة النحاس باشا على انفراد ، فذهب النحاس باشـا ومكرم عبيد بك الى غرفة الوزير ، حيث أبلغهما برفض الوزارة البريطانية الموافقة على الصيغة المقترحة ، وقال : اذا كان المصريون يرومون استمرار المفاوضة فعليهم ان يقبلوا وجهة النظر البريطانية .

فقال النحاس باشا حينئذ ـ بلهجة قاطعة ـ انه لا يستطيع أن يقبل وجهة النظر البريطانية ، وأنه ليس مستعدا للدخول فى البحث فيها .

فاجاب المستر « هندرسون » « اننى ادن لفى اشد الأسف . وهـذا معناه ان المفاوضات انتهت » .

فقال النحاس باشا : « وليكن كذلك » .

وانتهت المفاوضات .

وعقب ذلك عقد المفاوضون جلســة عامة للتوديع . فقال مستر « هندرسون » فى كلمته النهائية : « انه يأمل ان اعضاء الوفد المصرى عندما يذهبون الى بلادهم يعيدون التفكير وينظرون فى الأمر كله ، وان يكون فى وسعهم استئناف المفاوضات عند النقطة التى انقطعت فيها . وقال انه يرجو أن يفهم المصريون ان الباب لا يزال مفتوحا .

ورد النحاس باشا بكلمة مماثلة ، وقال انه يأمل أن يعيد البريطانيون النظر فى المسألة ، ويقبلون النقط التى عاقت الاتفاق . وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وهـذه الكلمة التى القاها مستر « هندرسون » ـ الى جانب مظـاهر الحفاوة التى أحيط بها الوفد ـ هى التى جعلت المصريين يعتقدون انهم كسبوا صداقة الانجليز ، واعلنوا ذلك عند عودتهم ، وابقت عندهم الأمل فى أن المفاوضات ستستأنف عما قريب . ولكنهم كانوا مخطئين فى تقـديرهم هـذا ـ كما ستثبت الحوادث ، وكما سنبينه . والذى نراه ان مسـتر « هندرسون » كان مخلصا فى قوله ، لكن يبدو انه فى ذلك لم يكن يعبر الا عن نفسه ، وماكان يستطيع أن يفرض رأيه على زملائه أو مجلس الوزراء ، أو على الراى العام .

وغادر الوفد لندن فى اليوم التالى ، عائدا الى مصر .

الفصل الثالث

بعد المفاوضات



• الأستاذ مكرم عبيد •

قطعت المفاوضـــات ، وكان معنى ذلك ان المفوضين المصريين ضحوا بمكاسب مصر وحقوقها من اجل مسالة الســـودان ـ او بعبارة ادق ، من اجل المطالبة ببعض حقوق فى السودان . والتاريخ لا بد ان يقف هنا ليسال :

هل كانت هذه المسالة كافية لقطع المفاوضـــــات وانتهائها بالفشل ، وضياع الجهود التى بذلت من اجلها ، ونبذ تلك المعاهدة التى ظفرت فيها مصر بأكثر مما حصلت عليه فيما سبق من مفاوضات ؟

ظفرت بالنص على انهاء الاحتلال ، وبتأكيد استقلال مصر ، وبدخولها عصبة الأمم ، وبالموافقة على الغاء الامتيازات ، وبالاعتراف بأنها وحــدها

صاحبة الحق فى حماية الأجانب ، والمسئولة عن الأقليات ، وبجلاء القوات البريطانية عن أراضى مصر ــ ما عدا قوة محدودة العدد فى مكان محدد لا تكون لها صفة الاحتلال ، وبترخيص من حكومة مصر المستقلة بغرض الدفاع عن القناة ــ وبالنص على أن القناة جزء لا يتجزأ من أرض مصر ، الى غير ذلك من المكاسب .هل نضحى بهذا كله من اجل بعض مطالب او حقوق ثانوية فى السودان ؟ ــ وهذا مع أن المفاوضين المصريين قبلوا وجود الانجليز هناك ، واعترفوا باتفاقيتى السودان اللتين كان الشعب ينكرهما دائما ، وان كانوا طلبوا البحث فى شأن تطبيقهما فى المستقبل . والم يكن الأولى بل الواجب أن نظفر باستقلال مصر وحقوقها أولا ، وبظهور مصر فى المجتمع الدولى كدولة مستقلة ذات سيادة ، وننهى الاحتلال وعهد التدخل الأجنبى بحجة حماية الأجانب أو الأقليات ، وعهد الاضطراب والتعطل عن الاصلاح والنهوض ، ثم بعد ذلك حينما تقوى مصر وتستقر أوضاعها نطالب بما نشاء من حقوق أو مطالب فى السودان أو غيره ؟ وألم تكن هذه هى الحكمة السياسية ، وما يمليه المنطق ومصلحة الوطن ؟

لماذا ضحى بالشىء الكثير من أجل القليل ؟ لماذا نضيع هذه الفرصة التى سنحت ــ والدهر لا يسمح بالفرص كثيرا ؟ ولماذا نقبل ان نذهب تلك الجهود عبثا ؟

هذا سؤال لا بد له من جواب . والمسألة كلها يبدو ان وراءها اسرارا . فما هو الجواب ؟

حقا كانت مسألة السودان حساسة فى ذلك الوقت فكانت تعتبر على انها من المطالب أو الحقوق الوطنية الاساسية ، لأن النظرة الى السودان اذ ذاك أنه جزء لا يتجزأ من مصر ، وأن مصر لا يمكنها الاستغناء عنه ، وكما كان الشعب المصرى يقاوم الاستعمار فى مصر فانه كان يقاومه أيضا فى السودان . فكان التفريط فى السودان يعتبر أيضا محلا للنقد من الوجهة الوطنية . بل كان هناك فريق من المتعصبين يغالون فى المطالبة بالسودان ، حتى ليكادون يفضلون أن تحل مسألة السودان قبل القضية المصرية . .

لكن السودان من الوجهة الواقعية كان قد ضاع وتمت سيطرة الانجليز عليه ، وهم ظلوا مسيطرين عليه منذ أول القرن ، والمسألة كانت تترك للزمن ، وكانت هناك وسائل عديدة أخرى لمقاومة الاستعمار فى السودان :

والواقع ان السياسيين فى ذلك الوقت كانوا مخطئين فى نظرتهم الى السودان اذ كانوا ينظرون اليه من الناحية القانونية او السياسية ، بينما الحقيقة أنه ترتبطه بمصر روابط الأخوة والدين واللغة والمصالح المشتركة ، وهـــذه الروابط كان لا بد أن تظهر وتفرض أثرها فى الالتقاء أو الاتحاد بين القطرين فى أى وقت فى المستقبل . لكن الفكر السياسى لم يكن تقدم فى ذلك الزمن الى هذا الحد .

فهذه نقطة ــ وهى حساسية المسألة كما كان الشعور فى ذلك الوقت ــ تؤخذ في الاعتبار . وهذه ــ أيضا ــ كانت نقطة للمزايدة الوطنية ، فجنح الوفد الى التطرف .

لذا ، كانت البرقية التى أرسلها « النحاس باشا » من لندن عقب فشل المفاوضات الى مصر كما يلى :

لنــدن فى ٨ مايو

مجلس الوزراء بالقاهرة

« لقد قطعت المفاوضات اليوم لأنه كان يستحيل علينا أن نضيع على مصر حقوقها المقدسة فى السودان . ومع ذلك فقد حصل القطع فى جو مشبع بالصداقة . وسنبرح لندن غدا الى باريس فى طريقنا الى مصر » .

وقال بعد ذلك كلمته التى صارت مشهورة : « تقطع يدى ولا أوقع بها على معاهدة تقر قطع السودان »

وقد نشرت الصحف هذه الأقوال ، وصورت المسألة على أنها تشدد فى الحفاظ على الحقوق الوطنية .

فمن هنا نعرف بعض السر فى قطع المفاوضات ، وهى الرغبة فى الظهور بمظهر التشدد والاخلاص فى القضية ، والاصرار على نيل الحقوق كاملة . وكان لهذا أثره عند الجمهور الذى يسير بعواطفه ، كما كان فيه تفاد لمعارضة المتطرفين والخصوم .

فالرغبة فى المزايدة الوطنية كانت احدى الأسباب . وهذه معروفة فى ميادين السياسة ولا سيما فى الشرق ، وهى من مستلزمات الزعامة والشهرة واستهواء الجماهير . لكن هذا لم يمنـــع ان كان هنــــاك شعور بالأسف أو الأسى أو خيبة الأمل ، بعد ماأثيرت الآمال الكبيرة من قبل .

ولا بد أن المثقفين كانوا يشعرون بالحزن الحقيقى لحبوط هـــذه المفاوضات ، وضياع هذه الفرصة التى كانت الظروف فيها وكل الدلائل تبشر بالنجاح .

واذا رجعت الى ذكرياتى كأحد المواطنين . وشاهد عاصر تلك الأحداث فى مطلع حياته ـ وشهادة المعاصرين لها قيمتها فى التاريخ ـ وكنت اذ ذاك طالبا بالمرحلة الثانوية ومن الجيل الذى نشأ وتلقى ثقافته فى وهج أو أعقاب ثورة ١٩١٩ ، ومهتما بالقضية الوطنية ـ فانى اذكر أننى كنت أتابع أخبار المفاوضات أولا بأول فى الصحف ، وكان المراسلون يرسلون الدقائق والتفاصيل ، فكنت أفرح حينما يرد خبر بتقدم المفاوضات أو كسب حصل عليه المفاوضون ، واشعر بالقلق أو الاكتئاب حين يرد خبر بحدوث صعوبات . وفى الأيام الأخيرة جاءت الأنباء بتفاؤل عظيم ، ونشر ان المعاهدة على وشك التوقيع . واذا فى اليوم التالى نفاجأ بأن ازمة وقعت وأن المفاوضات قطعت بسبب النص الخاص بالسودان . فاذكر انى شعرت بأسف عميق ، اذ أدركت أن هذه خسارة كبيرة للبلد وسيترتب عليها بقاء مصر فى المشاكل . وأقول ان مرارة الحزن الذى شعرت به اذ ذاك لا تزال حاضرة فى ذاكرتى الى الآن .

وقد برهنت الأحداث على صدق ما توقعت . فان عواقب فشل هذه المفاوضات كانت وخيمة ـ خلافا لما ظن المفاوضون المصريون حينما قرروا قطعها ـ وكانت أولى هذه النتائج سقوط وزارتهم نفسها بعد شهر . واضطرب الجو السياسى واشتعلت روح الحزبية ، ثم هبت على مصر عاصفة كانت أشد ما مر بها منذ عام ١٩١٩ فاقتلعت دستورها وهدمت نظامها وخنقت حرياتها ، وفرضت دكتاتورية بالقوة والارهاب ، وعطلت مسيرها نحو اهدافها نحو ست سنوات ـ على ما سنبينه فيما بعد ـ ثم حين هدأت العاصفة وبدأت بعد هذه السنوات مفاوضات جديدة كان مطلب جميع رجال الأحزاب العودة الى مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، فأجابهم الوزير البريطانى حينئذ ان المعاهدة التى لم توقع كأنها لم تكن ، والزمهم أن يبدأوا التفاوض من جديد ، وكان ما توصلوا اليه بعد الجهد والمعاناة أقل بكثير مما كانت مصر ستحصل عليه فى سنة ١٩٣٠ ـ فضلا عن ان مصر لو كانت عقدت المعاهدة كانت ستوفر على نفسها المتاعب والنتائج السيئة التى تكبدتها ، والتى تركت بالطبع آثارا ضارة دائمة فى حياتها السياسية والاجتماعية . لكنا لا نستبق الحوادث ، فسيظهر كل ذلك فى حينه .

ولكى نفهم أسباب هذا الاخفاق يلزم معرفة شىء عن طبيعة المفاوضين . وكان أهمهم اثنان : مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد والأستاذ وليم مكرم عبيد (الذى اشتهر باسم مكرم عبيد) وكان السكرتير العام للوفد المسيطر على نظامه ولجانه ، وكان وزير المالية وقت المفاوضة . وقد ذكرنا من قبل تاريخ النحاس وترقيه فى المناصب ، حتى وصل الى رئاسة الوفد

المصرى ورئاسة الوزارة ، وكان خليفة الزعيم الكبير « سعد زغلول » .
فالرجل كان وطنيا كبيرا مخلصا ، وقانونيا ضليعا ، وكان يتصف بالذكاء ولا شك ، لكنه لا يبلغ مبلغ سعد الذى كان عبقرية ، كذلك يختلف عن سعد فى قوة الشخصية والخبرة بالمجتمع ، وكان ذا مزاج عاطفى أو عصبى ومن صفات أصحاب هذا المزاج الاندفاع فى بعض المواقف ، وكانت الصفة الغالبة عليه طيبة القلب ، فكان من الممكن التأثير عليه — ولا سيما اذا وضع ثقته فى شخص وعرف هذا الشخص كيف يؤثر عليه بمدحه وتفخيم مقامه والاشادة بزعامته . وكان المعروف أن أقرب الناس اليه والزمهم به الأستاذ « مكرم عبيد » ، وقد وضع النحاس كل ثقته فيه اذ كان هو الذى رجح اختياره لخلافة سعد فى رئاسة الوفد ، فكان مستشاره الاول وصاحب الحظوة الأولى عنده . وهذه حقيقة شهدها ويعرفها كل المعاصرين .
فالمسئولية فى الاخفاق لا تقع على النحاس وحده ، ولكن يشترك معه فيها — بل ربما كان له النصيب الأكبر مستشاره الاول وصديقه مكرم عبيد .
والمؤرخون لا بد أن يسجلوا الدور الذى لعبه مكرم عبيد فى حياة الوفد والنحاس ، وفى تاريخ مصر . وهو دور خطير .

ومن الأسباب التى حملت المفاوضين المصريين على قبول قطع المفاوضات انهم اخطأوا فى تقدير الموقف الذى سيترتب على قطعها ، سواء بالنسبة الانجليز أو بالنسبة لمصر . فقد بنوا حسابهم وتقديرهم — كما يتبين من التصريحات التى فاهوا بها بعد القطع — على أنهم ظفروا الان بمكاسب فى المفاوضات فلا يمكن للانجليز الرجوع عنها فى المستقبل ولو لم تعقد المعاهدة ، وعلى أن الانجليز فى حاجة الى تسوية المسألة المصرية فسيعودون اذن ويطلبون فتح باب المفاوضات ، وأن المصريين كسبوا صداقة الانجليز ، فستستمر هذه الصداقة وتنمو حتى بعد اخفاق المفاوضات ، وحينئذ يمكن العودة اليها بعد أن يكون القادة العائدون الى مصر قد كسبوا شعبية تقوى مركزهم . لكن الأحداث التالية اثبتت أن هذا كله كان خطأ فى خطأ . فمن المسئول عن هذا التقدير ؟ أهو النحاس باشا ، أم اقنعه بذلك من حوله ؟

وهذه بعض التصريحات التى نشير اليها :

قال النحاس باشا فى حديث له لاحدى الصحف الفرنسية : « اذا استثنينا مسألة السودان التى تركناها الى آخر المسائل ، فقد اتفقنا على مسألة جلاء الجنود الانجليزية عن مصر ، وعلى مسألة الامتيازات الأجنبية ، وغيرها . ولا أعتقد أن حكومة انجليزية أية كانت يمكنها الرجوع عما تم الاتفاق عليه فى هذا الصدد . »

وقال المحرر انه يستخلص من تصريحات النحاس باشا أنه اذا كانت هذه المفاوضات لم تسفر عن نتيجة نهائية ، فقد مهدت السبيل كثيرا للمستقبل القريب الذى يمكن فيه عقد اتفاق نهائى .

ثم قال النحاس باشا فى ختام حديثه : « ومن مصلحة الانجليز التفاهم والاتفاق معنا . فنحن ننتظر بهدوء وثقة » .

والقى النحاس باشا بيانا بعد عودته فى مجلس النواب — وذلك فى جلسة يوم ٢٠ مايو — قال فيه :

« وانى لسعيد ان أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى انجلترا .

« ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية . بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة ، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية . وان نية الوصول الى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات الا صلابة واستمرارا ، وان صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم الا اخلاصا وصدقا (تصفيق) .

وصرح النحاس باشا لمندوبى الصحف بقوله : « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » !

وكانت تصريحات الأستاذ مكرم عبيد مشابهة .

فقال فى حديث له لمراسل احدى الصحف الانجليزية : « ان المفاوضات وان كانت قطعت الا أن الطرفين قد اجتازا مرحلة كبيرة فى سبيل الاتفاق .

وان الوفد الرسمى لمسرور مما أظهرته الحكومة البريطانية من الرغبة الصادقة والوصول الى الاتفاق » .

ثم قال : « اننا ربحنا صداقة انجلترا . ولست أرى ما يحول دون استئناف المفاوضات فى الوقت القريب ، وتوقيع اتفاقية قائمة على الانصاف والعدالة . »

ويلاحظ هنا التطابق التام بين أقوال الأستاذ مكرم عبيد والنحاس باشا .

وصرح الأستاذ مكرم عند عودته فى شأن السودان بقوله : « ان الاقتراح البريطانى يمكن تفسيره بايجاز بأنهم يريدون منا أن نتخلى عن السودان ، وأن نوقع بيدنا على النزول عنه ، ولن نوافق على ذلك . وها نحن نعود الى بلادنا بضمير مستريح ، ولا نأسف على ما حدث » .

وكما قلنا من قبل اثبتت الأحداث التالية وعلى الفور أن كل هـذه التوقعات وهذا التقدير كان خطأ محضا ، بل اثبتت الأحداث عكسها .

فلا كانت هناك صداقة الانجليز ، ولم يكسبوها ولم تكسبها مصر ، ولا عاد الانجليز فى المستقبل القريب فطلبوا الاتفاق ، ولا كانوا هم فى حاجة الى الاتفاق ولا أن مصلحتهم كانت تقتضى ذلك .

بل العكس هو الذى حدث ، وهو أن الانجليز تجهموا وبيتوا النيـة على الانتقام . وبعد قليل أعطوا الاشارة الخضراء للملك فؤاد الذى كان يتربص حدوث الأزمة بين الوفد والانجليز ، وأوعزوا اليه أن يهوى بقبضته الجبارة على الوفد وعلى الشعب ، وعلى النظام والدسـتور الذى يجيىء بالوفد الى الحكم . وكان هذا هو انقلاب « صدقى » الخطير الذى سنتحدث عنه فى الفصل القادم .

فالانجليز لا صداقة لهم ولكن مصالح . والانجليز فيهم الاستعماريون والمتطرفون ومن لا يريدون أن يتنازلوا عن شبر من الامبراطورية ـ بل هؤلاء اكثرهم . وقد اخطأ أعضاء الوفد اذ ظنوا أن كل الانجليز «هندرسون»

● فالواقع ان الرجل كان فريدا بين قومه ، وسياسته كانت نابعة من شخصه وتفكيره هو ، كرجل متقدم الفكر يعمل للسلام . وقد قوبل بهجوم شديد من « المحافظين » فى مجلس العموم وفى صحفهم ، وكانوا يعملون لاحباط مسعاه ، بل كان فريق من وزارة « العمال » نفسها زملاء مسـتر « هندرسون » يعارضون رأيه واتجاهه ، وعملوا فعلا لاخفاق جهوده . ومستر « هندرسون » نفسه ـ مثل كل الانجليز ـ لم يكن ـ كما لم يكونوا ـ على استعداد للتخلى عن السودان أو تغيير الوضع فيه . فقد سئل من احدى الصحف عقب قطع المفاوضات فقال : « ان المؤتمر الانكليزى المصرى لم يعقد للبحث فى مسألة السودان ، بل للمفاوضة فى المسألة المصرية . » ولم يكن من الصحيح أن مصلحة الانجليز تقتضى منهم التفاهم والاتفاق ، فهم كانوا محتلين مصر وهم أصحاب القوة وكل شىء فى أيديهم ـ فما يجبرهم على مد اليد للمصريين ليطلبوا شيئا ؟ ان مصلحتهم الاستعمارية كانت أن يبقى الوضع على ما كان عليه ، وقد ابقوه فعلا على ما كان عليه بعد قطع المفاوضات ، من حيث بقـاء سلطتهم فى البلاد ، بل عادوا بمصر سنين الى الوراء وصار وضع المصريين اسوأ . فلم ينقذ مصر الا ثورة وطنية جديدة ، وهى الثورة التى ستجيىء فى سنة ١٩٣٥ ، والتى سنتكلم عنها بتفصيل فى وقتها وموضعها .

اقوال الصحف الانجليزية

والآن ، وفى ختام البحث نرجع الى اقوال الصحف الانجليزية ، لعلها تلقى ضوءا على أسباب فشل المفاوضات ، ومحرروها كانوا فى نفس الموضع وعلى اتصال بالساسة الانجليز ، فلا بد أنهم يعرفون كثيرا من الأسرار .

كتبت جريدة « **التيمس** » عقب انتهاء المفاوضات تقول :

« ان حبوط المفاوضات كان منتظرا حالما علم ان النحاس باشا وزملاءه يمنون النفس بفتح مسالة حكم السودان فى المستقبل . لأن ذلك كان مخالفا لوجهة النظر البريطانية كل المخالفة .

« وقد أفلتت هذه الفرصة من أيديهم . ولم تكن اية نتيجة أخرى تنتظر عند ما قرر المفاوضون المصريون طلب منح أخرى فوق التى عرضت فى مشروع معاهدة محمد محمود باشا ، واصروا على البقاء فى ذلك الموقف بالرغم من نصائح الأصدقاء وانذاراتهم ..

« ولا يبعد انهم كانوا يتوقعون أن المستر « هندرسون » أكثر تساهلا والين عودا من وزراء الخارجية السابقين ، ولكنهم وجدوا منه انه عاقد النية على أن لا يسمح بالتوسع فى المسائل الجوهرية التى ينطوى عليها مشروع المعاهدة ، وأن لا يتجاوز ما قال عنه بانه الحد الأقصى الذى يمكن الذهاب اليه .

« ومع انه كان بعيد الاحتمال ان مثل هذا الموقف ازاء مسالة السودان يمكن أن يجد من يحبذه لدى أية حكومة بريطانية ، لكن الوفد المصرى اصر على مسالة السودان ، وضحى الاتفاق الذى تسنى الوصول اليه على المسائل الاخرى . »

ثم بينت ما سيحدث بعد اخفاق المفاوضات فقالت :

« وفى هذه الاثناء تظل الحالة فى هذه البلاد وفى مصر والسودان بلا تغيير . والحامية البريطانية تبقى فى القاهرة . وأى تشريع مصرى يظن انه يؤثر فى الجاليات الأجنبية فى مصر يظل موضع اهتمام المندوب السامى البريطانى . وسيبقى السودان تحت الادارة الانكليزية السودانية ، التى تمتع بها أهله منذ نهاية عام ١٩٢٤ الخ » .

وكتبت جريدة « **المورننج بوست** » ـ وكانت من كبرى الجرائد الانجليزية ـ فى مقال افتتاحى لها ما يلى ـ وكانت اكثر صراحة وتحليلا للموقف :

« ان النحاس باشا يذكرنا بقصة قديمة .. وهى ان كلبا كان معه عظمة فى فيه ، فرأى خياله فى الماء فالقى العظمة التى كانت معه ليمسك خيالها ، ففقد الحقيقة والخيال معا .

« وقد كانت العظمة مقترحات المستر « هندرسون » فى المعاهدة . وكان الخيال مطالب السيادة فى السودان . وكانت هذه المطالب مبالغا فيها الى حد انه ما من حكومة انجليزية كان يمكنها التسليم بها مع بقائها فى منصبها . فلماذا جازف رجال الوفد فى كل شىء بطلب اشياء لم يكن حصولهم عليها من المحتمل ؟

« وهذا السؤال يصل بنا الى أعماق العقلية الشرقية . فقد كان من سوء حظ مستر « هندرسون » أن يبدأ مفاوضاته من أقصى حدودها ، لأن هذه الطريقة ليست الطريقة المعمول بها فى القاهرة . ثم ان النحاس باشا ما كان ليقنع بالذى حصل محمد محمود باشا عليه .

« وهناك أيضا عامل آخر ، وهو أن تلك المطالب المتطرفة لايبعد أن يكون قد اقترحها أولئك الذين لايريدون المعاهدة . فقد علمنا ان الأقباط هلعون فى الحقيقة من فقد حماية الجيش البريطانى ، وهلعهم هذا فى محله .. وهم لايستطيعون بالطبع أن يقاوموا المعاهدة ، ولكن هناك طرق شتى لقتل الهرة غير شنقها ! فلذلك لم تدهش كثيرا اذ سمعنا أن مكرم عبيد كان أشد المفاوضين تطرفا ، حتى لم يقنع بما دون السودان .

« فوالحالة هذه ، نهنئه بنجاحه فى مناورته ، التى حافظ بها على شهرته وقضى على المعاهدة » .

ثم قالت : « ان الحالة فى مصر ستعود الى ما كان الموقف عليه قبل سنة ١٩٢٢ (أى قبل تصريح ٢٨ فبراير الذى اعترفت فيه بريطانيا باستقلال مصر ووافقت على اصدار الدستور) .

وهذا هو الذى وقع فعلا .

ونتنهى من هذا كله الى ان الوفد المصرى اخطأ خطأ بينا بتركه المكاسب الجليلة التى كانت مصر ستظفر بها فى تلك المعاهدة ــ تركها تسقط وتذهب ادراج الرياح ، فى نظير الاصرار على مطالب جزئية فى السودان . فلم تكن هذه حكمة سياسية . وكان الوفد اذ ذاك من القوة بحيث يستطيع أن يتغلب على اى معارضة كانت ستواجهه بعد عودته ، وكانت له الأغلبية فى البرلمان

فكان من المؤكد ان يحصل على التصديق على المعاهدة . وهكذا ضاعت الفرصة التى كانت انسب فرصة لانهاء المشكلة المصرية والتوجه لبناء مصر المستقلة ، حيث كان الجو الدولى اذ ذاك هادئا والسلام سائدا ، ولم تكن « النازية » قد استولت بعد على الحكم فى المانيا ، ولا « الفاشية » فى ايطاليا اقدمت على غزو الحبشة ، ولا اليابان على مهاجمة الصين ، وانما كان العالم كله يتحدث فى ذلك الوقت بالسلام ونبذ الحروب . ثم لم تلبث الأحوال ان تغيرت فى السنين التالية .

بعد العودة

مع ذلك ، عاد وفد المفاوضة الى مصر – وكان وصوله فى يوم ١٩ مايو – فاستقبل استقبالا حافلا نظمته لجنة خاصة من حزب الوفد . وصورت الصحف الموقف للجمهور على ان المفاوضين جاهدوا ونجحوا نجاحا كبيرا فى حل القضية المصرية ، ولم تبق الا مسألة السودان التى أدى تشدد الانجليز فيها الى اخفاق المفاوضات ، ولم يكن فى وسع الوفد التفريط فى حقوق مصر فى السودان . وصفق اعضاء مجلس النواب لخطاب النحاس باشا حينما القاه فى اليوم التالى فى المجلس . وكانت خلاصة هذا الخطاب أن الوفد قوبل بحفاوة بالغة فى لندن وأن المفاوضات قطعت فى جو من المودة والتفاهم ، وأن هناك ثقة عظيمة فى ان المسألة الباقية ستحل فى المستقبل القريب ، لأن الصداقة مع الانجليز ستنمو وتزداد توطدا .

ولم يؤثر قطع المفاوضة فى اعتقاد الشعب فى الوفد ، فان هذا صار امرا عاديا ، فقد قطعت المفاوضات قبل ذلك عدة مرات فى خلال السنوات العشر الماضية ، وفى كل مرة كان يعتبر القطع أو الرفض دليل الأمانة والوطنية والصلابة فى التمسك بالحقوق ، فماذا اذا قطعت مرة اخرى ، وسيكون اعتقاد الناس هو نفس الشىء ! ومهما يكن ، فان شعبية الوفد كانت غامرة ، والثقة فى زعمائه ثابتة وتاثير الصحف الوفدية كان قويا . والشعب كان يحب الوفد ويؤيده لانه كان هو الذى يحافظ على الدستور ، ويحترم القانون ، ويشعر الشعب فى وجوده بالحرية ، وهو الذى يقف ضد طغيان السراى ويمنع تدخل الانجليز ، ويسعى فى قضية البلاد ، وهو ممثل الحركة الوطنية التى قامت منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، ورئيسه « مصطفى النحاس » موضع الثقة وشخصية محبوبة ، وهو فى نظر الجمهور خليفة « سعد » العظيم – هذا على حين ان الشعب كان يرى أن رجال الأقليات يعتدون دائما على الدستور ، ويلجأون الى تزوير الانتخابات والحكم بالقوة

والارهاب ، ويطيعون القصر او الانجليز . فظل تأييد الشعب ـ او اكثريته ـ للوفد كما هو ، بل ازداد التأييد ـ كما اظهرت ذلك انتخابات الشيوخ التى جرت اخيرا بعد عودة الوفد ـ وذلك لأن الشعب لم ينس الذكرى المريرة للانقلاب الدكتاتورى الذى نفذته وزارة « محمد محمود » السابقة ، ولا الانقلاب الآخر الذى قام به حزبه ـ وهو حزب الأحرار الدستوريين .

لكن الأحرار الدستوريين وجدوا الآن فى فشل المفاوضات فرصتهم السانحة ، كما وجد الملك ـ الذى كان دائما عدوا للوفد وللدستور ويريد أن يحكم البلد حكما مطلقا ـ وجد ايضا فرصته للتخلص من وزارة الوفد . ولو كان وطنيا مخلصا لأيد الوزارة ثم جعل يسعى لعودة المفاوضات ، لكنه ما كان يريد الاستقلال التام لانه مرتبط مع الانجليز . والدلائل كلها تدل ـ كما كان يحدث دائما فى تاريخ مصر ـ على أن الانجليز كانوا دائما وراء هذه التحركات ضد الشعب والدستور ـ ولا سيما بعد قطع المفاوضات ـ اذ كانوا يعمدون الى الانتقام من الوزارة التى تقطعها ، ثم ينكلون بالشعب نفسه عن طريق الاعتداء على دستوره ونظامه وتقييد حرياته ، فيعود نفوذهم مسيطرا ويتصرفون فى البلد كما يشاءون .

فمع أن الوفد عاد وهو يؤكد أنه كسب صداقة الانجليز ويظن أن وزارته باقية لكى تستأنف المفاوضات ـ الا أن الأحداث التالية اخذت تظهر ثم تؤكد عكس هذا الاعتقاد . وصارت النذر تتوالى ، وبدأت عناصر الأقليات تتحرك لمهاجمة الوزارة وتتطلع وتسعى الى الحكم . وكان وراء هذا كله ـ طبعا ـ تأييد أو ايعاز الانجليز والقصر .

فبعد أسبوع من عودة الوفد اجتمع الأحرار الدستوريون فى ناديهم واخذوا يخطبون مهاجمين الوزارة ، ثم حرروا عريضة ملأوها بالمطاعن فى وزارة الوفد وحكمها الذى احتوى ـ كما قالوا ـ على اعتداءات على الدستور والقانون والحرية والكرامة ـ وحملها رئيسهم « محمد محمود باشا » ـ صاحب الانقلاب السابق ـ وتوجه الى قصر عابدين فسلمها الى رئيس الديوان الملكى ليرفعها الى جلالة الملك « ليتدارك الأمر بحكمته السامية » . اى ليصدر الأمر باقالة الوزارة ، او يوجد الأسباب التى تحملها على الاستقالة .

فسرعان ما استجاب الملك لهذه العريضة ، واخذ يعطل أعمال الوزارة ، ويمتنع عن امضاء المراسيم ليشل عملها ويحرجها ، فيضطرها الى الاستقالة .



قانون محاكمة الوزراء

• الملك احمد فؤاد •

ولما شعرت الوزارة بهذه المكايد ارادت ان تحصن مركزها . فقررت اتخاذ الاجراءات لاستصدار قانون محاكمة الوزراء — وهو القانون الذى وعدت به فى خطاب العرش عند تأليفها لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور — واعدت المرسوم بذلك وقدمته الى الملك فى اوائل يونية ١٩٣٠ لتوقيعه ثم احالته الى البرلمان .

لكن الوزارة فى الواقع كانت تأخرت كثيرا فى الشروع فى اصدار هذا القانون — كما انتقدنا هذا الموقف من قبل ، وقلنا انه كان يجب البدء باصدار هذا القانون غداة تأليف الوزارة ولا زال مركزها قويا يومذاك ، والانجليز كانوا فى حاجة اليها لعقد المعاهدة — فأخرت الوزارة ذلك الى ما بعد فشل المفاوضات ، فيمكن القول حينئذ بأن الوقت قد فات . وكان هذا ضررا كبيرا بالنسبة لمركزها ولمصير الدستور ، ولم يجد الملك ما يمنعه من أن يحجز المرسوم وبرفض التوقيع .

وما كان الانجليز ولا الملك ليوافقوا على صدور مثل هذا القانون أبدا ، لانه كان يشل يدهم فى تعيين الوزراء الذين يريدونهم ، وهم كانوا دائما فى حاجة الى هؤلاء الوزراء الذين يعتدون على الدستور ويحاربون الوفد ويقهرون ارادة الشعب ، ليكونوا أدوات لهم .

كان الغرض من اصدار هذا القانون صيانة النظام الدستورى لمصر ، وحمايته من العبث والانقلابات .

وقد اشتمل هذا القانون ــ أو مشروعه ــ على نص خاص بجريمة الخيانة العظمى ، ونص آخر خاص بجريمة الغدر .

فتوقع العقوبات المنصوص عليها فيه على من يرتكبون الجريمة الأولى ، وهم الوزراء الذى يقدمون على قلب دستور الدولة او حذف حكم من احكامه او تغييره أو تعديله بغير الطريقة التى رسمها الدستور ، أو مخالفة حكم من احكامه الأساسية . وعقوبة هذه الجريمة ــ مع عقوبات أخرى تبعية ــ الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن ، مع غرامة فى كل الأحوال لاتقل عن الف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه .

وتوقع العقوبات المنصوص عليها على من يرتكبون الجريمة الثانية ، وهم الوزراء الذين يبددون اموال الدولة ، او يتلاعبون بالأوراق المالية او الاسعار بقصد جلب منفعة شخصية لهم أو للغير . وعقوبة هذه الجريمة ــ مع عقوبات اخرى ــ هى السجن أو الحبس ، مع غرامة فى الحالتين لاتقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه .

ومن العقوبات التبعية العزل من الوظيفة ومن العضوية فى البرلمان ، والحرمان من حق الانتخاب ، وغير ذلك .

امتنع الملك « فؤاد » عن توقيع مرسوم هذا القانون ولم يرسله الى البرلمان ، واستمر ذلك نحو اسبوعين ، فحدث الجفاء بينه وبين الوزارة ، وأصرت الوزارة على ضرورة تقديم المرسوم الى البرلمان ، فاشتدت الأزمة الوزارية . وكانت هذه المشادة التى حدثت بين الوزارة والسراى بسبب هذا القانون هى أهم عامل فى الأزمة التى ادت فى النهاية الى أن تقرر الوزارة تقديم استقالتها احتجاجا على تعطيل صدور القانون . ولكن كانت الى جانب هذا العامل اسباب اخرى : فقد عطل الملك ايضا مشروع قانون بانشاء محكمة النقض والابرام ، وحدث فى ذات الوقت خلاف بين الوزارة والقصر حول تعيين بعض أعضاء لمجلس الشيوخ ، فاعتبرت الوزارة اعتراض القصر تدخلا من السراى فى أعمال الوزارة ، وأن هذا مخالف للدستور وكان مثل هذا الخلاف قد حدث من قبل فى عهد وزارة سعد زغلول وانتصر فيه سعد على الملك فؤاد نفسه . وأصرت الوزارة على موقفها . ايضا كانت الوزارة قد أعدت مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى لحماية المزارعين ، حيث كانت وعدت بذلك فى خطاب العرش ــ لكن الدوائر المالية الأجنبية نقمت من هذا المشروع لانه سيغل يدها عن استغلال اهالى البلاد

عن طريق القروض والفوائد ، فعملت من جانبها لاسقاط الوزارة قبل صدور هذا القانون بالصورة التى اعدتها الوزارة . فاجتمعت اذ ذاك كل هذه الأسباب .

استقالة الوزارة

ظهر جليا اذن أن الملك قد ناصب الوزارة العداء ويعطل اعمالها ليدفعها الى الاستقالة ، فازاء هذا قررت الوزارة أن تستقيل . ففى صباح يوم ١٧ يونيه توجه دولة النحاس باشا ومعه كتاب الاستقالة الى سراى عابدين ، فسلمه الى رئيس الديوان ، ورفع هذا الكتاب الى جلالة الملك بسراى القبة حوالى الظهر . ومما يسترعى النظر انه فى الساعة الثالثة بعد الظهر تمت مقابلة بين الملك والمندوب السامى البريطانى فى سراى القبة . ولهذه الزيارة مغزى ظاهر يدل على نفسه . فما كان شىء مهم ، كتغيير وزارة أو سياسة يتم فى هذا البلد بدون تدخل أو اشــارة الانجليز أو علمهم على الأقل . ومن السذاجة أن يظن غير ذلك . وهناك اتصالات كانت تتم فى الخفاء غير هذه المقابلات المعلنة .

كان نص كتاب الاستقالة كما يلى : « مولاى ـ أتشرف بأن ارفع الى سدتكم العلية استقالتى وزملائى من الوزارة ، نظرا لعدم تمكننا من تنفيذ برنامجنا الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه ـ راجيـا أن تتفضلـوا بقبولها .. الخ » .

مصطفى النحاس . القاهرة فى ١٧ يونيه ١٩٣٠

***

ثورة فى مجلس النواب

وفى مســاء ذلك اليوم حضر النحاس باشا والوزراء جلســة مجلس النواب . واعلن أن الوزارة قدمت استقالتها ، وبين أسباب هذه الاستقالة فقال : « عند ما تولت الوزارة الحاضرة الحكم قطعت على نفسها عهـدا أن تصون أحكام الدستور وأن تحوطه بسياج من التشريع يكفل له حياة متصلة ونموا مطردا . ولقد أشرت الى ذلك فى الكتاب الذى تشرفت برفعه الى جلالة الملك بقبول اسناد رئاسة الوزارة الى ـ كما تضمنه خطاب العرش الذى تلى على مسامع حضراتكم . ولكن الوزارة لم تتمكن من أن تقدم الى البرلمان هذا التشريع الذى تقضى به المادة ٦٨ من الدستور ، ولذلك رأت من واجبها أن ترفع استقالتها الى السدة الملكية . والله نسأل أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير البلاد » .

وبعد الفساء عدا البيان غادر النحاس باشا الجلسة ومعه الوزراء .
وعقب ذلك وقف الدكتور احمد ماهر عضو مجلس النواب وقال فى حماسة مخاطبا النواب : « سمعتم بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فيجب أن تسمع الأمة صوتكم اليوم . نعم يجب أن تسمع البلاد تأييدكم لصاحب الدولة الرئيس فى موقفه المشرف الذى يعمـــل به للدفاع عن الدستور وللدفاع عن الحياة النيابية وعن النظام الدستورى للبلاد » .

فقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق الحاد .

ثم قــال : « لهذا تقدمت لحضراتكم باقتراح اطلب فيه تقرير ثقـة المجلس الكاملة بالوزارة ، وتأييدها كل التأييد فى موقفها الحالى فى الدفاع عن الدستور » .

وتلت ذلك مناقشة تكلم فيها عدد من النواب وكلهم كان يؤيد الوزارة ـ وان كان بعضهم طلب التمهل لمعرفة تفصيلات عن أسباب الاستقالة . الا أن الجو كان ملتهبا والمجلس فى شبه ثورة .

وفى أثناء ذلك وقف الأستاذ « عباس العقاد » عضو المجلس ، فقال :

« يا حضرات النواب ــ ان راى مجلس النواب لايمكن أن يكون مجهولا لحظة واحدة بعد البيان الذى ادلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ، لأن الأزمة ليست ازمة الوزارة فحسب ، بل هى أزمـة مجلس النواب نفسه ، بل ازمة الدستور المصرى .

ثم استرسل قائلا :

« الا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد لأن يسحق اكبر راس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته » .

فقوبلت الكلمة بتصفيق حاد متواصل .

لكن رئيس الجلسة (الأستاذ ويصا واصف) ادرك خطورة هذه الكلمة، فاعترض (صائحا مضطربا) : « ماهذا يا أستاذ عباس . انا لا أسمح بمثل هذا الكلام .

واستمر الأستاذ فى خطبته : « انا اقول ذلك ، وما زلت اكرر اننا جميعا مستعدون للتضحية فى المحافظة على الدستور ومقاومة كل من يعبث به ، وأن البلاد جميعها على أتم استعداد للتضحية ، لأن الأمة قد جاهدت فى سبيل الحصول على الدستور ستين عاما » .

وبعد المناقشة وافق المجلس على الاقتراح المقدم . وقرر بالاجماع الثقة بالوزارة وتأييدها فى موقفها .

هذا ، وكان رئيس الجلسة قد أمر بحذف كلمة الأستاذ العقاد ــ التى اشار فيها الى الملك ــ من محضر الجلسة . ولكن صحف المعارضة : السياسة والاتحاد والمقطم نشرت الكلمة فى اليوم التالى . وبلغت الكلمة مسامع الملك وتأييد النواب لها بالتصفيق ، فاضمر الانتقام . وكانت هذه الجلسة فى الحقيقة ثورة على القصر ؛ لمناوأته الوزارة الدستورية المتمتعة بثقة مجلس النواب ، ولظهور اعتزامه العصف بالدستور .

وتردد القصر فى اعلان قبول الاستقالة ، ومرت البلاد بأزمة فى يوم ١٨ يونيه . فاحتشدت الوفود أمام بيت الأمة تهتف بحياة الوفد والدستور ، وتوالت البرقيات من الهيئات والأقاليم تعرب عن الثقة بالوزارة وتطالب بعدم قبول الاستقالة . ثم نشرت الصحف أن مظاهرة شعبية كبيرة ستخرج يوم الجمعة ٢٠ يونيه لتطوف بشوارع العاصمة وتتوجه الى ميدان عابدين للهتاف بحياة الدستور وتطالب الملك بعدم قبول الاستقالة . لكن القرار ــ فيما يبدو ــ كان قد اتخذ منذ وقت بعيد ، بل ذكرت بعض الصحف أن جواب قبول الاستقالة أو الاقالة كان معدا قبل أن تقدم الوزارة استقالتها . وربما كان تشكيل الوزارة الجديدة جاهزا قبل ذلك ، أما تأجيل اعلان قبول الاستقالة فلم يكن غير مناورة .

وكانت الوزارة تظن انها بتقديم استقالتها ــ وهى مستندة الى البرلمان وبعد اعلان مجلس النواب ثقته بها وتأييده لها ، وظهور التأييد لها من هيئات الشعب ــ أنها بذلك ستمارس ضغطا على الملك وتجعله يحجم عن قبول الاستقالة . لكن ماذا كان يخشى الملك والقوة كلها فى يديه ، والجيش والشرطة تحت أمره ــ لا أمر الشعب ــ والمستوزرون من طلاب المناصب رهن اشارته ، فيستطيع أن يبطش بالشعب ويفعل ما يشاء ، مادام الانجليز قد أبدوا موافقتهم أو كانوا هم القوة المحركة فى الخفاء ــ أو على الأقل أظهروا عدم اعتراضهم وخلوا بينه وبين الشعب .

وهكذا فى يوم ١٩ يونيه اصدر الملك امره بقبول استقالة الوزارة ، وهذا نصه :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

« اطلعنا على كتاب الاستقالة المرفوع منكم فى ١٧ يونيه سنة ١٩٣٠ ، وقد أصدرنا أمرنا هذا لدولتكم شاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم اداؤه من الاعمال أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم » .

« فؤاد » ـ صدر بسراى القبة (فى ٢٢ محرم ١٣٤٩ ـ ١٩ يونيه ١٩٣٠)

وكانت هذه نهاية وزارة الوفد التى شكلت فى أول يناير سنة ١٩٣٠ ، على أثر ظهور نتائج الانتخابات العامة وفوز الوفد فيها فوزا كبيرا بما يقارب الاجماع . وهكذا لم تعش هذه الوزارة الدستورية الحائزة لثقة البرلمان والشعب اكثر من خمسة أشهر ونصف شهر . ثم ستهب العاصفة بعدها على البرلمان والدستور والنظام . ويقذف بالبلاد فى تيه الاضطراب والقلاقل مدة خمس أو ست سنوات تضيع كلها هدرا من حياة الأمة ، وتعطـــل الاصلاحات ، وتوقف نهضتها اذ تشتغل بشبه حرب اهلية . وهذا هو العهد الذى بدأ باصدار الأمر الى « صدقى باشا » بتشكيل وزارته ، وقيامه بالانقلاب الذى سيكون هو الاعتداء الثالث على الدستور والنظام ـ وهو أكبر اعتداء ـ وذلك منذ بدء الحياة النيابية فى عام ١٩٢٤ .

ففى نفس اليوم الذى ابلغ فيه النحاس باشا بجواب قبول استقالة وزارته صدر الأمر الملكى الى « اسماعيل صدقى باشا » بتشكيل وزارته . وهذا نص الأمر الصادر اليه :

« عزيزى اسماعيل صدقى باشا :

« لما لنا من الثقة بكم ، ولما نعهده فيكم من المقدرة على القيام بمهام الأمور ـ قد اقتضت ارادتنا اسناد رياسة مجلس وزرائنا اليكم . واصدرنا امرنا هذا لمعاليكم للأخذ فى تاليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا به .. الخ » .

فؤاد ـ ١٩ يونيه ١٩٣٠ .

واعلن هذا الأمر فى الصحف فعلمت به الأمة ، وسط الدهشة وشعور بالتشاؤم ، وتوقع أمور خطيرة . وبدأ اذن العهد الجديد ـ عهد الانقلاب ـ وهو الموضوع التالى :

الفصل الرابع

انقلاب صدقى



• اسماعيل صدقى باشا •

الف ((صدقى باشا)) وزارته وصدر بها المرسوم الملكى فى يوم ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٠ . وتم تشكيلها على الوجه الآتى :

اسماعيل صدقى باشا ـ للرئاسة ووزيرا للداخلية والمالية ، ومحمد توفيق رفعت باشا ـ للحربية والبحرية ، وعبد الفتاح يحيى باشا للحقانية، وحافظ حسن باشا ـ للأشغال والزراعة ، وعلى ماهر باشا للمعارف ، وتوفيق دوس باشا ـ للمواصلات ، ومحمد حلمى عيسى باشا ـ للأوقاف، وحافظ عفيفى باشا ـ للخارجية .

ولم يكن « اسماعيل صدقى » رئيسا لحزب ، ولا عضوا فى البرلمان ، ولا يمثـل اى هيئـة ، وانما كان معـروفا أنه ينتمى الى حـزب الأحـرار الدستوريين ويعد من أركانه وان لم يكن عضوا رسميا . وحين ألف وزارته هذه اعلن أنها لاتنتسب الى هيئة أو فئة ، وانها « ستلتزم الحيدة السياسية المطلقة » . فلم يكن لهذه الوزارة اذن أية صفة دستورية ، على الاطلاق . وانما هى تمثل أشخاصها الذين عينتهم السراى وبرضا الانجليز . فهى اذن أداة فى يد الحكم المطلق . فمن هو اسماعيل صدقى هذا ؟

اسماعيل صدقى

كان سياسيا محترفا . وكان بعيدا عن الشعب بحكم نشأته وثقافته والوسط الذى عاش فيه . كان ابوه موظفا كبيرا فى عهد الخديوى توفيق نال رتبة الباشوية ، وورثت أسرته املاكا واسعة . وتعلم هو فى مدارس « الفرير » فأتقن اللغة الفرنسية . وبعد الثانوية دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها سنة ١٨٩٤ . فعين فى وظائف النيابة ثم عين سكرتيرا لبلدية الاسكندرية . وفى سنة ١٩٠٨ عينه « محمد سعيد باشا » سكرتيرا لوزارة الداخلية ، ثم صار وكيلا لها فى عام ١٩١٠ ومنح لقب الباشوية . ثم فى سنة ١٩١٤ عين وزيرا للزراعة فى وزارة « حسين رشدى باشا » ـ وهى الوزارة التى وافقت على اعلان الحماية البريطانية على مصر . لكن فى العام التالى اخرج من الوزارة بسبب مسالة خلقية .

كان هكذا موظفا طول حياته ، بعيدا عن الشعب . ولكن فى نوفمبر سنة ١٩١٨ حين أخذ « سعد باشا زغلول » يؤلف الوفد المصرى ليقوم بعرض قضية البلاد على مؤتمر الصلح الذى يعقد بعد الحرب العالمية الأولى ـ كان هناك فى الاسكندرية « محمد سعيد باشا » يؤلف وفدا آخر برياسة الأمير « عمر طوسون » واختار « صدقى باشا » عضوا فى هذا الوفد . فلما اراد سعد أن يدمج الوفدين ضم اسماعيل صدقى الى الوفد الذى الفه فأصبح عضوا فى الوفد المصرى نتيجة لذلك . ولما قرر الانجليز نفى بعض اعضاء الوفد نفوه مع سعد زغلول ورفاقه الى « مالطة » لأنهم اختاروا للنفى من يحملون لقب « باشا » ، وذهب مع الوفد الى باريس .

ولكن الشعب فى هذه الأثناء كان قد قام بثورته ثورة سنة ١٩١٩ ، وصار « الوفد » يمثل الثورة والشعب . ولم تكن الثورة والجهاد من طبيعة « صدقى باشا » الموظف المترف الذى تعود طول حياته على الطاعة والخضوع

للسلطة ، وكان يؤمن بقوة الانجليز وبالولاء للملك لا للشعب . فلم يشارك الشعب فى عواطفه أو آماله ، وكان أول من ارتد ونكص على عقبيه ، فانفصل عن الوفد ورجع الى مصر لينضم الى السلطات الحاكمة ، سـعيا وراء مصالحه الذاتية وتطلعا الى المنصب والثروة والجاه ، فصار مغضوبا عليه من الشعب ، وحامت حوله الشبهات لاتصاله بالانجليز والملك ، واصبح من ألد أعداء الوفد .

فلما حدث انشقاق أعضاء آخرين سنة ١٩٢١ انضم اليهم وعين وزيرا للمالية فى وزارة « عدلى باشا » وهى الوزارة التى قامت باشارة الانجليز لمناهضة سعد والوفد الذى ثبت معه ولتقاوم ثورة الشعب وتصل الى اتفاق مع الانجليز . وشنت هذه الوزارة حربا على الشعب وحدثت فى عهدها مذابح فى طنطا والاسكندرية ، ثم سقطت هذه الوزارة لاخفاقها فى المفاوضة التى اشترك فيها صدقى ، ثم عين ثانية وزيرا للمالية فى وزارة ثروت عقب صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكان وجود هذه الوزارة المتعاونة مع الانجليز تحديا للثورة والشعب اذ كان « سعد » زعيم الشعب منفيـا فى جزيرة « سيشل » ، والوفد مستمرا فى جهاده . وبلغ عداء صدقى للوفد غايته وحنقه على الشعب أقصاه بعد أن تقدم ليرشح نفسـه فى أول انتخابات جرت بعد صدور الدستور فسقط سقوطا ذريعا فى دائرة بلدته أمام محام وفدى شاب وهو « محمد نجيب الغرابلى » الذى عينه سعد زغلول بعد ذلك وزيرا فى وزارته ــ وهى وزارة الشعب ــ التى قامت فى سنة ١٩٢٤ .

وبمجرد أن استقالت وزارة الشعب عقب حادث مقتل « السردار » الانجليزى فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ برز اسماعيل صدقى كالفارس المرجو الذى تعلق عليه دوائر الرجعية والاستعمار آمالها لدحر الوفد والقضاء عليـه واقامة الحكم المطلق للسراى والانجليز . فعين صـدقى وزيرا للداخلية فى الوزارة التى ألفت بعد هذا الحادث ، وكان هو المنفذ الأول للاعتداء على الدستور وتعطيل الحياة النيابية فظلت معطلة طوال عام ١٩٢٥ ونصف العام الذى بعده ، وفى هذه الأثناء حل البرلمان مرتين ، لجأ صـدقى باشا الى وسائل لايقرها قانون ولا خلق : من تزوير الانتخابات واستخدام رجال الادارة لاكراه الناخبين بل والاعتداء الجنائى على الأهلين . فساءت بذلك سمعته لدى الشعب الى أقصى حد ، ولم تعد للشعب أى ثقة فيه ، وصار هو العدو الأول للدستور والوفد والشعب .

يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عنه : « ولم يكن اسماعيل صدقى رجلا شعبيا ذا انصار قليلين أو كثيرين ، بل لعله كان من أبعد الناس عن قلوب الشعب . ولعله أحد السياسيين القلائل الذين ساء فيهم رأى الشعب، الى حد انه لم يطمئن قط الى أى عمل يقوم به ، أو الى أى تصرف يؤيده، او الى أية دعوة يدعو اليها ، مهما تكن صادقة نافعة .. » !

ويصفه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بأنه « خصم الدستور الألد ، والمستهتر الاول بحقوق الشعب » .

وحتى أصدقاؤه الأحرار الدستوريون كانوا لايثقون فيه ويحذرون جانبه ، ولم يشركه « عدلى » ولا « ثروت » فى وزارتيهما فى عهد الائتلاف بعد تلك التصرفات التى قام بها .

ثم كان من الساعين الى هدم الائتلاف ، وعلى راس المؤامرة التى دبرت بين الانجليز والسراى لاقالة وزارة الائتلاف الأخيرة — وهى وزارة مصطفى النحاس الأولى التى تالفت سنة ١٩٢٨ . وكان المقرر أن يكون « اسماعيل صدقى » هو رئيس الوزارة التالية التى ستقوم بتنفيذ الانقلاب والاعتداء الثانى على الدستور . غير أن المندوب السامى البريطانى تدخل فى آخر لحظة، وأشار بأن يكون « محمد محمود باشا » هو رئيس هذه الوزارة وليدة المؤامرة ، فأذعن الملك وعين محمد محمود .

وفى هذا يقول « اسماعيل صدقى » فى مذكراته بصراحة :

« كانت الرغبة متجهة الى اختيارى لتاليف الوزارة على اثر اقالة النحاس باشا فى يونيه سنة ١٩٢٨ ، وخوطبت فى ذلك خطابا شبه رسمى ، وتهيأت لتاليفها ، بل وضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختيارى ليتعاونوا معى . وكان المندوب السامى البريطانى فى ذلك الحين هو « اللورد جورج لويد » وكان من الطبيعى أن يكون أميل الى شخص تربى فى انجلترا كمحمد محمود باشا ، بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الانجليزية الواحدة ، وقد أدت المشاورات العليا الى اختيار « محمد محمود باشا » لتاليف الوزارة . وفى مساء ٢٦ يونيه من تلك السنة بينما كنت منتظرا فى بيتى الدعوة الى القصر ، خوطبت بالتليفون بالقرار الجديد » .

ضاعت منه فرصة رئاسة الوزارة هذه المرة ، لكنه تلقى الصدمة وتحملها ، وأذعن لارادة السادة الآمرين أو المتآمرين ، ولم يغضب منهم . وظل يتربص الفرص بينما أيد وزارة محمد محمود وعضدها فى كل ماقامت به من اعتداء على الدستور وتأجيل للحياة البرلمانية وقمع للشعب .

ثم الآن حانت له الفرصة مرة أخرى ــ وكان اللورد « لويد » راعى محمد محمود قد أقيل وذهب ، والمندوب البريطانى الذى خلفه « سير برسى لورين » ليس لديه ميل خاص لأحد بالذات ، ولا ما يدعوه للمفاضلة بين شخص وآخر ، فكلهم سواء فى موالاة السياسة البريطانية ومتفقون مع مراميها فى محاربة الوفد وكراهية الدستور وعدم تمكين الشعب من الحكم . فلم يعترض اذن على تعيين صدقى وقال له عند ما قابله : « مادام الملك فؤاد قد عينك فلا اعتراض لى على ذلك » .

فهذا هو « اسماعيل صدقى » الذى عينه الملك فؤاد رئيسا للوزارة بعد « مصطفى النحاس » زعيم الأغلبية ورئيس الوفد ، وهذا هو تاريخه .

آراء ودوافع الوصوليين

واذا أردنا أن نفهم عقلية صدقى باشا واضرابه ، ممن كانوا يسعون الى الحكم ويعتدون على الدستور ــ وهم الوصوليون ، كما كانت الصحف تطلق عليهم ، لأن كل همهم كان الوصول الى المناصب والمنافع ــ اذا أردنا ذلك ، فان فكرتهم ــ ان كانت لهم فكرة ، ولم تكن مصالحهم واطماعهم الشخصية هى التى تحركهم وتدفعهم ــ هذه الفكرة كانت أن الشعب فى نظرهم جاهل أو قاصر فلا يصح له أن يقود بل يجب أن يقاد ويوجه رغم ارادته ، ولو باستعمال العنف والقسوة . والذين يقودونه هم هؤلاء النفر من الساسة ، الذين ظنوا كأن العناية السماوية اختارتهم لاصلاح أحوال هذا الشعب وارشاده ــ على حين أن الحقيقة أن الذى يختارهم هو عناية الملك أو الانجليز ــ هؤلاء النفر كانوا يرون أن الشعب لا يصلح لهذا الدستور أو أن الدستور لا يصلح له ، مع أن الذى وضع هذا الدستور هم أنفسهم الأحرار الدستوريون الذين كان من بينهم « اسماعيل صدقى » نفسه . وكان هذا الدستور فى الواقع أقل مما كانت تطلبه الأمة . لكن هؤلاء لما وجدوا أن نتيجة تطبيق هذا الدستور أنهم سقطوا سقوطا فاحشا فى الانتخابات ــ ومنهم صدقى باشا الذى سقط ــ كما علمنا ــ فى دائرة بلدته، بينما نجح خصومهم الذين يعادونهم وهم رجال الوفد بأغلبية ساحقة ــ لما حدث ذلك وصلوا الى اعتقاد ــ أو اقنعوا أنفسهم ــ بأن هذا الدستور غير صالح بل ضار بالشعب ، وانه يجب حينئذ تعديله أو تعطيله أو حتى الغاؤه ، وهو ما كانوا يعمدون اليه دائما ويعملونه . وفى الحقيقة ــ كما ذكرنا ــ كانت المصالح أو الأطماع والأحقاد الشخصية والحزبية والرغبة فى المنصب والجاه هى التى تدفعهم الى هذا الاتجاه . وكانوا يجدون فى الملك والانجليز من يساعدونهم على الوصول الى أغراضهم كلما سمحت الظروف .

فالملك « فؤاد » كان يكره الدستور ــ وقد صدر الدستور على الرغم منه ــ لأنه كان يريد أن يكون هو « مصدر السلطات » لا الأمة ، وكان يريد ان يحكم البلاد حكما رجعيا أوتقراطيا حسب عقليته التركية القديمة ، وطبيعته الأجنبية عن مصر التى كان يعتبرها ــ كما اعتبرها أجداده ــ كأنها ضيعة خاصة لهم ، يتصرف فيها ولا يشاركه أحد فى الحكم . ولولا قوة الشعب السياسية التى اظهرتها ثورة ١٩١٩ ، والتى تمثلت فى الوفد ، لتمكن من ذلك ــ الا أن قوة الشعب وروح العصر كانت أقوى منه فى النهاية . ولكنه كان دائما يحاول كلما وجد الفرصة ، أى كلما عاونه الانجليز ، أو اذنوا له بالانقضاض على الفريسة وهى الشعب ــ كان يحاول أن يفتك بالدستور ويفرض ارادته على الأمة . قال له أحد الصحفيين الألمان مرة فى معرض الحديث عن « موسولينى » دكتاتور ايطاليا : « ان الدكتاتورين يخافون ، اما الملوك فيحبون » . فرد الملك على الفور قائلا : « لكم وددت أن أكون الدكتاتور » ! فاتفقت طبيعة الملك فؤاد مع آراء أو مطامع هؤلاء النفر من الساسة ووجد فيهم من ينفذون مقاصده ، وكانوا فى الحقيقة أدوات له يدعوهم حينما يشاء ويطردهم حينما يشاء . وقد اتبع هذه السياسة من بعده ابنه الملك « فاروق » .

اما الانجليز فكانوا طبعا أعداء الشعب ويريدون له الضعف والتفرق والوقوع فى الخلافات ، والاشتغال بالمعارك الداخلية لينصرف عن مطالبتهم بحقوقه ، فكانوا يشجعون هذا العدوان ، واذا حدث يتغاضون عنه وهم راضون به . فكانوا يكرهون الدستور والوفد ، ويؤيدون هؤلاء النفر من الساسة ، ويتحدون مع الملك فى سياسته التى ترمى الى اخضاع الشعب وقهر ارادته ــ لكن ليس فى كل الأحوال . فسياستهم كانت مبنية على حفظ التوازن بين القوى المتضاربة : بين قوى الملك والشعب والوصوليين ، فاذا رجحت كفة احداها عمدوا الى تحريك الكفة الأخرى ، لكن اتجاههم فى الغالب كان الى تأييد الرجعية والحكم المطلق ، ليتصرفوا هم أيضا من داخله ، ويبقى نفوذهم مسيطرا .

وقد حاول « صدقى باشا » فى مذكراته التى كتبها فى آخر حياته ــ وهى مليئة بالمغالطات فى قسمها الأول قبل احداث سنة ١٩٤٦ــ حاول أن يبرر سياسته ، ويشرح لماذا الغى دستور سنة ١٩٢٣ ، فلم يذكر طبعا الدوافع الشخصية ، ولا اتفاق خطته مع مقاصد الملك او الانجليز ، وانما ذكر عيوب الدستور ، وقال انه نقل عن بلد اجنبى متقدم فلا يصلح لهذا الشعب ،

وانه لم يحقق الاصلاح للبلد .. ونحو ذلك . لكن الرد عليه ــ وهو رد لايقبل دفعا ــ أنه اذا كان يراد تعديل الدستور ــ أو أى دستور ــ فالذى يجب هو أن يعدل بالطريقة التى حددها الدستور نفسه ، وبرضا الأمة التى هى صاحبة الحق الأول فى الدستور . أما تعديله بسلطة خارجة عن ارادة الأمة، فهو اعتداء محض لان هذه السلطة غير شرعية .

ثم ان الحقيقة والانصاف أن هذا الدستور لم يعط الفرصة الكافية لأن يطبق وتبين كل نتائجه . لقد اعتدى على الدستور وعطل البرلمان قبل أن يكمل عاما واحدا من بدء تطبيقه ، ثم عطل مرة أخرى بقصد أن يبقى معطلا ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وتحطمت كرامة الدستور وبددت هيبته ، فلم ينعقد فى الواقع الا مرتين قصيرتين بين الأعاصير والزوابع .. وكان كل عمره منذ بدء تنفيذه سبع سنوات ، تخللتها هذه الاعتداءات ، فلهم ينعقد البرلمان ــ فعلا ــ الا اقل من نصف هذه المدة : اى ثلاث سنوات فقط . فكيف يمكن اذن أن يقال انه جرب تجربة كافية وانه فشل .. ؟ هذا على انه كان محكوما ومقيدا ومهددا فى نفس الوقت بسلطة السراى وسلطة الانجليز . والحقيقة التاريخية التى يراها كل منصف أن التجربة الدستورية نجحت نجاحا باهرا فى أول مرة طبقت فيها ، وذلك فى عهد وزارة الشعب وزارة « سعد زغلول » عام ١٩٢٤ وتجلت ارادة الأمة وظهرت قوتها حينئذ أمام الانجليز والسراى . ولولا المؤامرة وعدوان الانجليز بالقوة الغاشمة ــ لاستمرت التجربة الدستورية تخطو من نجاح الى نجاح ، ولاصبحت مصر دولة ديمقراطية بكل ما تحمل الكلمة من معان . كذلك نجح البرلمان نجاحا ظاهرا فى عهد الائتلاف (١٩٢٦ ــ ١٩٢٨) . وقد انجزت الحكومات الدستورية والبرلمان اصلاحات هامة . وكان يمكن انجاز اصلاحات كثيرة عظيمة لولا تدخل الانجليز ومعارضتهم وارسالهم البوارج الحربية لتهدد النواب والبلاد ليمتنعوا عن اصلاح الجيش أو تعديل التشريع أو تحقيق النهضة الاقتصادية ــ كما هو ثابت من وقائع التاريخ .

فهذا اذن ــ أى ما يزعمه صدقى وأمثاله من الوصوليين ــ تجن على التجربة الدستورية وظلم لها ، والعكس هو الصحيح . ولو كانت هناك اخطاء ، فأى حكومة أو أى برلمان لا تكون له أخطاء ؟ ولكن الأفراد والشعوب تتعلم بالتجارب ، وتصلح هذه الأخطاء على مر الزمن . أما الحكم بأن الفرد أو الشعب يبقى طفلا ويحال بينه وبين التجارب ، فهذه جناية على الفرد أو الشعب . وعلى كل ، فهذه كلها حجج أو تعديلات تصاغ لتبرير العدوان والاعتداء على القانون والنظام ، ويلجأ اليها دائما كل المستبدين والطغاة فى مختلف الأمكنة والأزمان ، وهم الذين ينكرون حقوق الشعب .

ونعود الآن لتتبع الأحداث .

الموقف عند تأليف الوزارة

اصدرت الوزارة عند تأليفها بيانا تبين فيه برنامجها ، قالت فيه : « ان أول أغراضها هو بث الطمأنينة بين الناس ، والعمل على استتباب النظام والأمن في البلاد » .. ولم يكن هناك شيء ضد الطمأنينة ، بل كان الناس كلهم مطمئنين ، كذلك لم يكن هناك خلل أو اضطراب في النظام والأمن ، حتى يوجب ما يعمل لاستتبابه . بل العكس كان هو الصحيح . وهو أن مجيىء هذه الوزارة « الصدقية » — على غير القواعد الدستورية التي تؤمن بها الأمة — كان هو الذي أثار القلق وبث الفزع في النفوس ، والذي كان من شأنه أن يؤدي — وقد ادى فعلا — الى اختلال الأمن والنظام.

وقالت في بيانها أيضا : « وستنهج الوزارة في سبيل الوصول الى بث هذه الطمأنينة بالوسائل الطبيعية والأسباب النظامية . وهي قوية الرجاء في أن لا تلجئها الظروف على كره منها الى الأخذ بغير تلك الوسائل والأسباب » !. ومعنى ذلك التهديد بأنها ستلجأ الى وسائل العنف والبطش، أي « الوسائل غير الطبيعية وغير النظامية » ، لكي ترغم الشعب على قبول اجراءاتها وعدم معارضة قراراتها . فلن يكون أمام الأمة الا الاذعان والخضوع أو تتعرض للقسر والارغام . ويدل هذا على أنها كانت تتوقع المقاومة أو الثورة لعدم شرعيتها .

وجاء في هذا البيان أيضا : « وستلتزم الوزارة الحيدة السياسية المطلقة ، فلا تنتسب في مجموعها وأفرادها الى هيئة أو هيئات سياسية ». ومعنى ذلك أن الوزارة لا تمثل — سياسيا — أية جهة . وهذا اعتراف منها بأنها لا تمثل الا نفسها . فما دامت لا صلة لها بالشعب ، فعلام تعتمد في قيامها وبقائها ؟ انها لم تكن تعتمد الا على ارادة الملك ، أو ثقته — كما ذكرت في بيانها ، وهذا وحده — في نظرها — يكفي ! وهي في الواقع وحقيقة الأمر لم تكن الا وزارة الملك .

وكلامها عن أنها لا تنتسب الى هيئة يثير التساؤل : فقد كان معروفا أن رئيسها « اسماعيل صدقي » كان من الأحرار الدستوريين وكان يريد أن يشترك معه الأحرار الدستوريون في الحكم لولا أن محمد محمود أصدر قرارا بعدم الاشتراك في الوزارة . فالآن يعلن صدقي أنه لا ينتسب الى أي هيئة .. وكذلك كان « حافظ عفيفي » من أركان هذا الحزب أيضا فخالف حزبه أو انسحب منه ليدخل الوزارة .. ومثله « توفيق دوس » الذي

اعتبر نفسه مستقيلا من الحزب . وأيضا فان « على ماهر » الذى اشترك فى هذه الوزارة ــ وزيرا للمعارف ، ثم وزيرا للحقانية ــ كان نائب رئيس حزب « الاتحاد » ــ حزب القصر ، ومثله « حلمى عيسى » الذى دخل وزيرا للأوقاف ثم ينقل الى وزارة المعارف ويبقى فيها مدة طويلة ــ كان أيضا من أعضاء حزب الاتحاد . فمعنى ذلك أن هؤلاء يتركون أحزابهم أو ينسحبون منها ليدخلوا الوزارة . .

ويعلق الأستاذ « الرافعى » على ذلك ، فيقول أولا بالنسبة لصدقى : « ومعنى ذلك أنه ترك حزبه فى آخر لحظة ، لا لسبب الا لكى يؤلف الوزارة » ثم يقول بالنسبة لهم جميعا :

« فالانتساب الى الأحزاب أو الانفصال عنها عند هؤلاء القوم هو وسيلة الى الوصول الى مناصب الوزارة فحسب ، ولا يبعد عن هذا الغرض قيد انملة . . وهذا يعطيك فكرة واضحة عن انحطاط الأخلاق السياسية والشخصية فى هذه البيئة من الناس ، وانهم من العوامل الأساسية لفساد الحياة العامة والخاصة فى البلاد » !

وأما السبب فى عدم اشتراك حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة ، فهو أن رئيسه « محمد محمود » كان يأمل ويتوقع انه هو الذى سيعين رئيسا للوزارة . فهو كان رئيس الوزارة قبل وزارة الوفد ، وهو الذى قام يومئذ بالانقلاب ضد الوفد والدستور ، وانما نحى عن الوزارة بسبب المعاهدة واشتراط عرضها على البرلمان ، فها هى ذى المعاهدة لم تعقد فيلزم اذن أن يعود ليستأنف مهمته ، وكان هو على صلة طيبة بالانجليز ، بل هناك خطاب كتبه رئيس الجالية البريطانية فى مصر الى « مستر ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية يزكى فيه محمد محمود ويثنى على حكمه غير الدستورى السابق ويرشحه ليخلف وزارة الوفد ــ وسنشير الى هذا الخطاب بعد وهو وثيقة تاريخية . ومحمد محمود هو الذى جمع الحزب وحمل العريضة التى ملئت بالمطاعن ضد وزارة الوفد فسلمها الى قصر عابدين طالبا العمل لاسقاط الوزارة ، فهو ينتظر لذلك أن يجنى ثمرة عمله . لكن كان من سوء حظه أنه اضطر قبل تأليف الوزارة بأيام للدخول الى المستشفى لاجراء عملية جراحية ، ففوجىء وهو فى المستشفى بأن الوزارة أسندت الى « اسماعيل صدقى » ــ وكان هو لا يحبه ولا يثق فيه ــ فغضب « محمد محمود » واتخذ قرارا بأن لايشترك أحد من الحزب فى الوزارة . . فنفذ الأعضاء ذلك غير « حافظ عفيفى » الذى لم يأبه لهذا القرار ، واشترك مع صدقى فعينه وزيرا للخارجية ، ثم بعد قليل عين وزيرا مفوضا فى لندن وحل محله

عبد الفتاح يحيى فى الخارجية . وهكذا ضاعت رئاسة الوزارة من « محمد محمود » بسبب العملية الجراحية ، وكان الملك فؤاد لايميل اليه لاعتداده بنفسه وتكبره ، ففضل عليه اسماعيل صدقى الذى كان أطوع له ، ولم يمانع المندوب البريطانى الجديد لئلا يثير معركة مع الملك بسبب شخص .. والذى يهم الانجليز على كل حال تنفيذ اغراضهم .

وحول ذلك يقول الأستاذ الرافعى : « وقد اســـتاء حزب الاحرار الدستوريين من تخطيهم فى تأليف الوزارة ، ونقم محمد محمود من صدقى انه الفها دونه ، وكان يظن انه أولى بها منه اذ سبق له تأليف وزارة انقلابية فى مثل هذه الظروف . ولكن خاب ظنه هذه المرة .. فقد رات السراى ـ امعانا منها فى العبث بهؤلاء الوصوليين ـ أن تجرى فيهم ما شاء لها السلطان من رفع وخفض ورضاء ثم هجر ، وحظوة ثم نقمة ، وتغيير وتبديل .. » !

الانجليز والانقلاب

وهنا سؤال يلزم الجواب عنه ، فقد ناقشه كثير ممن الفوا عن هذا العهد ، وحير النـــاس كثيرا حتى فى زمن وقوع تلك الأحداث ــ وهو: هل تدخل الانجليز فى هـــذا الانقلاب ؟ وما مســـئوليتهم فى ذلك ؟



● سير « برسى لورين » ●
المندوب السامى البريطانى

ففريق يقول ان الانجليز هم الذين دبروا الانقلاب ، أو على الاقل حرضوا عليه . وفريق آخر ينفى هذا ويقول ان الانجليز لم يدبروه ، وانما كان من صنع الملك فؤاد مع الرجعيين .

وقبل أن نذكر القرائن والأدلة التاريخية التى تعين الجواب الصحيح ، نذكر ما اعترف به « صدقى » نفسه فى مذكراته . فقد قال انه عندما عهد اليه بتاليف الوزارة واختار زملاءه الذين سيشتركون معه ــ قـــال : « فتركتهم فى منزلى ريثما اقابل المندوب السامى البريطانى للتحدث معه فى بعض الشئون السياسية » .

نقول : فاذا كان فى مصر ملك واحد ، وتأليف الوزارة مسألة داخلية ، فلماذا كان أول ما فعله المرشح لرئاسة الوزارة المصرية أن يتوجه الى دار المندوب البريطانى ليتحدث فى بعض الشئون السياسية ، قبل أن يصدر المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة ؟ وما هى هذه الشئون السياسية ؟ ظاهر انها ليست الا أن ينال موافقة المندوب ورضاه عن شخصه وعن السياسة التى سيتبعها ويقدم فروض الولاء .. وقد منحه المندوب بركته وموافقته ، ثم عاد وكان زملاؤه ينتظرونه ــ قال : « وخرجت من دار المندوب السامى الى حيث زملائى فى منزلى ، وكنت قد تغيبت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا . ولما عدت خبرتهم بما حدث » .

فهل نقول بعد هذا ان الانجليز لا شأن لهم بالمسائل الداخلية ؟ فهذا دليل ، ثم نورد الأدلة الأخرى .

فقد تواردت الانباء بأنه حينما كان وفد المفاوضات فى لندن واصر على موقفــه حول مسألة الســودان وحــدثت الأزمة أن الانجليز بعثــوا الى اعضاء الوفد من ينصحونهم وينــذرونهم بأنهم اذا تشبثوا بموقفهم ولم يعقدوا المعاهدة فان العواقب ستكون خطيرة عليهم وعلى مصر . ونجـد اشارة لذلك فى مقال « التيمس » ــ وهى الجريدة شبه الرسمية ــ المقـال الذى أوردناه سابقا ، فقد قالت فيه ان المصريين اصروا على موقفهم « بالرغم من نصائح الأصدقاء وانذاراتهم » !

ويؤيد هذا مقال كتبه مراسل مجلة « آخر ساعة » فى لندن ــ بعد تاريخ المفاوضات بأربعة اعوام ــ فى أول عدد صدر من المجلة فى سنة ١٩٣٤ ،

فقد ذكر المراسل فى هذا المقال انه علم فى أثناء زيارته للندن فيما يتعلق بتلك المفاوضات أن أحد الوزراء البريطانيين اتصل فى ذلك الوقت بأحد أعضاء الوفد المصرى وقال له انه اذا لم تعقد المعاهدة فسيكون هذا شرا كبيرا بالنسبة لمصر ، وأردف قائلا : « دعنى أقول لك : انكم اذا قطعتم المفاوضات عرضتم انفسكم وأشخاصكم للخطر » !

وكتب الأستاذ الصحفى القديم « احمد حافظ عوض » ـ وكان مصاحبا للوفد فى لندن فى أثناء المفاوضات ـ كتب فى جريدته « كوكب الشرق » عقب استقالة وزارة النحاس باشا ـ كتب فى مقاله الرئيسى يقول : « صح رأينا الذى أعلناه وكررناه من اللحظة التى بدأ يظهر فيها تجمع الغيوم فى أفقنا السياسى ، على أثر تقديم مشروع قانون محاكمة الوزراء واعتبر تقديمه سببا باعثا على حدوث الأزمة ـ خطأ . والحقيقة التى لا مراء فيها أن هذه الأزمة دبر أمرها ورسمت خططها فى اليوم الذى أيقن فيه الساسة البريطانيون أن الوفد الرسمى لن يفرط فى ذرة من حقوق مصر فى السودان ..

« فقد قلنا فى ذلك الفصل ان الانجليز بعثوا برسلهم الى حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا يلوحون له بأن تشدده فى ضرورة ادخال التعديل الذى اقترح اضافته على مشروع المعاهدة الخاص بالسودان قد يؤدى الى حبوط مؤتمر المفاوضات وانه اذا انتهى الى هذه النتيجة فقد يعقبه حدوث تطورات من شأنها قلب نظام الحكم فى مصر وضياعه من بين يديه . »

وقال :

« فالأزمة الدستورية الوزارية الأخيرة ليست ناشئة عن مشروع قانون محاكمة الوزراء .. انما هى ناشئة عن مسألة السودان ، ووليدة يوم انقطاع المفاوضات بسبب السودان ـ دبرت ورسمت وقررت خططها من ذلك اليوم ، وأحيطت بسياج كثيف من الكتمان . » ثم قال :

« وأقسم غير حانث أنى كأنى كنت ألمس الخطة التى دبرتها السياسة البريطانية وقررت اتباعها فى مصر ، من الساعة التى وضعتها فيها .

ولقد كاشفت بأمرها غير واحد من اخواننا المصريين ونحن فى لندن فى حينها . واذن لم نكن مخطئين حين قلنا ان استقالة الوزارة ستقبل لأن كل شىء مدبر مقرر من قبل ، وأن المقابلات والاستشارة وما الى ذلك لم تكن الا مناورات أريد بها تغطية ما رسم ودبر فى عالم الخفاء » !

هذا ما كتبه الصحفى السياسى المحنك «أحمد حافظ عوض » عن سر

الأزمة والانقلاب ، وكان هو فى لندن فى موضع المفاوضة طوال الوقت ، وعلى اتصال وثيق بالدوائر المصرية والانكليزية .

والذى كانت تدل عليه التجارب مع السياسة البريطانية فى مصر ، وتكرر بصفة ثابتة ــ أنه كان يحدث عقب فشل أى مفاوضـــة أن تظهر فجأة أزمة وتسقط الوزارة المصرية ، وتتجه السياسة الى التنكيل بالشعب . حدث هذا مرات منذ بدأت المفاوضات سنة ١٩٢٠ . واصبح هــذا حقيقة يعرفهــا كل المصريين . ولذا ، فان الــدكتور « حسين هيكل » يقول فى مذكراته بالنسبة للموقف بعد انتهاء المفاوضات : « لم اشك بعــد قطع المفاوضات فى أننا مقبلون بعد عودة المفاوضين الى مصر على أحداث جديدة، أيسرها تغيير الوزارة . ولم يغير من اعتقــــادى هــذا قول النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بعد عودتهما الى القاهرة أنهما مقتنعان بأن الوفد كسب صداقة الانجليز وأن كان خسر المعاهدة . فقد عودتنا السياسة البريطانية فى ذلك العهد أن كل وزارة تتولى المفاوضة ولا تنتهى فيها الى نتيجة ، لا يمكن أن يكون لها حظ من البقاء » .

ويؤكد هذه الحقيقة الأستاذ الرافعى فى أكثر من موضع من كتابه ، وبالنسبة للانقلاب الأخير يقول : « كان المندوب السامى البريطانى فى مصر وقتئذ يمثل هذه السياسة ــ أى سياسة الاستعمار والبغى والعدوان ــ وكان يأمل أن يتم عقد المعاهدة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٠ على يد الوزارة البرلمانية . ولكنها خيبت آماله بالتشدد فى بعض نصوص مشروع المعاهدة ، فانقلب عليها متظاهرا بالحياد ، وتحالف مع السراى على تدبير الانقلاب الذى أقصى هذه الوزارة وأدى الى الغاء البرلمــان والحياة الدستورية . واستمر على هذا الحياد الكاذب وذلك التأييد المبيت لاذلال الشعب . »

وقال ايضا : « وبعد أن قطعت مفاوضات « النحاس ــ هندرسون » ونقم الانجليز من الحكومة البرلمانية رفض التوقيع على مشروع المعاهدة ، رأت السراى ورأى معها الوصوليون والرجعيون أن الفرصة سانحة لاهدار حقوق الأمة الدستورية من جديد . فتألفت وزارة اسماعيل صدقى على هذا الأساس ، وكان تأليفها تحديا للشعب واستهانة بحقوقه وارادته . »

وقال : « وهنا اتفقت أيضا ميول السراى ومرامى السياسة البريطانية اذ أن السياسة البريطانية ــ فضلا عن نقمتها من الوزارة الدستورية رفضها مشروع هندرسون ــ لم تكن تميل الى اصدار قانون لمحاكمة الوزراء الذين يعتدون على الدستور ، لأنها فى حاجة عند اللزوم الى أمثال هؤلاء الوزراء »

وبالنسبة للحياد الذى تظاهر به الانجليز وادعاه مستر « ماكدونالد » ــ يقول : « أما الحيدة التى ادعاها صدقى فلم يكن لها نصيب من الواقع . ولعلها تشبه الحيدة التى أعلنهاالانجليز حيال هذا الانقلاب ، وقد كانوا هم سنده الحقيقى والمحرضون عليه » .

وقال عن ماكدونالد : « وماكدونالد فى قوله هذا لم يكن يقرر الحقيقة، وانما أراد أن يدرأ عن الحكومة البريطانية تهمة الاشتراك فى هذا الاعتداء والتحريض عليه تحت ستار الحياد الكاذب : تلك التهمة التى اثبتتها الحوادث السابقة واللاحقة » .

اتينا بأقوال الأستاذ الرافعى هذه لأنها أقوال رجل من رجال السياسة عاصر هذه الأحداث ، فهو يعرف الحقائق ويدرك أسرارها . وكلامه تؤيده الأدلة الأخرى التى ذكرناها والتى سنذكرها .

واضافة الى الأدلة السابقة ، فان جريدة « التيمس » تكاد تكشف الموقف وهى تقول : « ان مصير أية حكومة مصرية فى الأحوال الحاضرة يتوقف على الانجليز ، مهما شددت الحكومة الانجليزية فى التمسك بالحياد . »

ومن الأدلة الظاهرة ان الانجليز استمروا فى تأييد صدقى وحكومته تأييدا قويا ، حتى حين حدثت الاضطرابات فى الاسكندرية احتجاجا على حكمه ، واحتجت الجاليات الأجنبية على ذلك ، فقد استمروا فى تأييدهم له ، وبالعكس وجهوا انذارا الى النحاس باشا الذى لم يكن فى الحكم ، والذى يدافع عن النظام الشرعى والدستور .

وكانت الصحف الانجليزية طوال الوقت تثنى على صدقى باشا وحكمه ومقدرته على حفظ الأمن وخبرته بالشئون المالية ، بينما تهاجم الوفد وأعمال وزارته السابقة . وقد نسبت استقالة تلك الوزارة الى أن رجال الوفد أرادوا أن يتهربوا من معالجة الأزمة الاقتصادية ، ولم يكن هذا صحيحا ، بل انهم كانوا يريدون الاستمرار فىالحكم ــ وانما قدموا استقالتهم احتجاجا على الملك الذى كان يعطل أعمال الوزارة ، ولا يوقع على مراسيم القوانين ــ كما عرفنا من قبل ــ وكانوا يأملون أن يؤثر هذا التحدى على الملك فيمتنع عن قبول الاستقالة . واذن فما معنى هذا الهجوم على الوفد ومدح صدقى وعهده فى ذات الوقت فى الصحف الانجليزية الاستعمارية ؟

وحتى بعد مرور عامين على عهد صدقى ، فانه فى المحادثات الرسمية التى جرت بين السير « جون سيمون » ــ وزير الخارجية البريطانية الجديد ــ وبين صدقى باشا ــ نرى الوزير البريطانى يثنى على صدقى

ثناء جما ، ويقول انه يعرب عن سروره « بالتعرف على رجل دولة يعرفون له فى لندن شهرته العالمية فى الادارة والشئون المالية ، ويرون فيه الرجل الذى وطد النظام والأمن فى بلده . وهـذه تقارير السير برسى لورين (المندوب السامى البريطانى) تشهد له بكل ذلك » ـ وهو لا يقصد بتوطيد الامن والنظام الا أنه عطل البرلمان والغى الدستور وحارب الوفد وقهر ارادة الشعب . ويقول الوزير البريطانى ايضا « لقد تحدث الناس عن النظام الحاضر فى مصر وانه ليس اهلا لأن نفاوض القائمين عليه ، ولكن كل ما اوردته فى حديثك (اى عن حفظ النظام والأمن) ـ حق ، وهـذه تقارير السير برسى لورين تؤيده » .

فهذا يظهر تماما أن المندوب السامى البريطانى كان وراء هذا الانقلاب وانه كان المؤيد لصدقى ونظامه وحكمه ـ وهو أن يحكم الشعب على الرغم من ارادته بالحديد والنار . ولم يكن المندوب البريطـانى الا منفذا لسياسة حكومته .

وأخيرا فان احدى الجرائد الانجليزية ـ وهى « الديلى ستندارد » ـ تفضح السر ، وتقول : « وفى جميع الأحاديث عن مصر يتبين ان قوة صدقى باشا تفتقر الى الجنود البريطانيين وفى حاجة اليهم . وبالرغم من المظاهر السلمية التى يبدو بها الوفد فان هناك أمرا أكيدا ويجب أن يعرفه الشعب البريطانى ، وهو أنه لو لم يكن البوليس والجيش المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين لصارت القاهرة فى اليوم الثانى والعشرين من شـهر يوليو الماضى (أى بعد انقلاب صدقى) ـ فى أيدى الوفديين . » !

فكل هذه الأدلة تدل دلالة قاطعة على أن هذا الانقلاب الذى قام به صدقى ـ الذى أريد به الاعتداء على الدستور ثم الغاؤه ، واهدار حقوق الأمة وحرياتها ، وحكمها رغم ارادتها بالقوة والارهاب ـ كان انقلابا انجليزيا رجعيا ، ومؤامرة دبرت ضد الأمة من الانجليز وممثلهم المنـدوب السـامى البريطانى والسراى والرجعيين الوصوليين . فالمؤامرة دبرت بين السـير برسى لورين والملك فؤاد ، واختير صدقى الأداة لتنفيذ المؤامرة والانقلاب، فصدقى لم يكن هو الدكتاتور الحقيقى ـ أو الرجل القوى كما كان يظهر ـ

ولكن الدكتاتور الحقيقى كان هو الملك فؤاد ، ووراءه المندوب البريطانى الذى يسنده ويؤيد العهد كله . وقد ظل « برسى لورين » يؤيد هذا العهد ثلاث سنوات حتى نقل من منصبه . وقد وصفت احدى الصحف الانجليزية مركز الملك فؤاد فى الحكم الداخلى وعلاقة صدقى به فقالت : « لم يكن صدقى باشا الا قفازا لينا فى يد الملك فؤاد الحديدية ، لأن الملك كان هو الحاكم الحقيقى للبلاد ! » .

فمن كل ما تقدم من الأدلة الدامغة يثبت أن ما ذهب اليه بعض المؤلفين من أن الانجليز كانوا بعيدين عن هذا الانقلاب ، ولم يتدخلوا ولم يكن لهم شأن بتدبيره ، لأنهم كانوا ملتزمين الحياد وكانوا فى موقف الترقب والانتظار ، أو أنهم كانوا سلبيين ثم تحولوا الى التأييد ، أو قول البعض بأن السياسة البريطانية « لا تخلق مواقف » ، وانها « لا تفعل ذلك ابدا » ــ يثبت أن هذا كله باطل ومخالف للحقائق التاريخية . بل ان القول بهذا سذاجة ، والعكس هو الصواب ، لأن السياسة البريطانية كانت دائما من أقوى العوامل ، بل العامل الأول فى احداث التغييرات و « خلق المواقف » ، وبخاصة فى التطورات والمسائل الأساسية وأهمها نظام الحكم . وماذا كانت تعمل قواتها فى مصر ، وأسطولها القريب من الشواطىء المصرية ، وماذا كان يعمل مندوبها السامى ومخابراته وعملاؤه ، وأيضا الجالية الانجليزية التى كانت تقيم فى مصر ؟ .

وقد كان المصريون المعاصرون للاحداث يشعرون بهذا التدخل البريطانى ويعتقدونه ، ويعرفون أن يد الانجليز وقوتهم وراء هذا كله ، وانهم هم الذين يتحملون المسئولية عما حدث ، ويسخرون من حيادهم الكاذب الذى ادعوه ، ويعلمون ان هذا نفاق وخداع ، وقد كان هناك اتفاق على اخفاء الحقيقة والتظاهر بأن هذا تصرف داخلى . لكن الوقائع والشواهد كانت كلها تفضح ذلك . وقد خرج شاعر النيل « حافظ ابراهيم » عن صمته الطويل ، واخذ يعبر عن مشاعر المصريين فى ذلك الوقت ، ويتهكم بهذا الحياد الكاذب المضاد للاخلاق ، ويهاجم الانجليز وذلك فى قصائد عديدة كانت تنشرها الصحف ويرددها الناس . وكان اجماع الناس على انها تعبر عن الحقيقة التى يعيشون فيها ويشاهدونها .

الجاليات الأجنبية والأزمة الاقتصادية

كانت فى مصر فى ذلك الوقت وفى ظل الاحتلال جالية بريطـــانية كبيرة وجاليات اجنبية اخرى كثيرة العدد . وكانت هذه الجاليات تســيطر على معظم الاقتصاد المصرى . ففيما عدا بنك مصر ، كان الاجانب يســـبطرون على البنوك والشركات والمصانع والمرافق العامة . وكانت الامتيازاتالأجنبية لم تلغ بعد . فهذه الجاليات ــ وفى مقدمتها الجالية البريطانية ــ كان لها وزن كبير ، وكانت تؤثر الى مدى بعيد فى مجريات الحوادث .

وفى ذلكالوقت حدثتالأزمة الاقتصادية العالمية الشهيرة (١٩٣٠-١٩٣١) فكسدت التجارة وتكدست البضائع وانخفضت الأســعار وتفشت البطالة ، وأفلس كثير من البنوك فى اوروبا وأمريكا . وظهرت نتائج هذه الأزمة فى مصر أيضا . فبدات آثارها تظهر منذ أواخر سنة ١٩٢٩ ، اذ قل الطلب عـــلى القطن فانخفضت اسعاره واستمرت فى الانخفاض وهو المحصول الرئيسى للبلاد ، فاثر ذلك على جوانب الاقتصاد المصرى كله . فى سنة ١٩٢٩ كان ســعر القنطار من القطن ٢٦ ريالا ، فهبط الى ١٥ ريالا ، ثم الى ١٠ ريالات فى سنة ١٩٣٠ ،وتبع ذلك هبوط اسعار المحاصيل الزراعية عامة . فاشتد الضيق بالمزارعين واصحاب الاطيان وتراكمت عليهم الديون والفوائدالباهظة للبنوك . وخسرت الشركات او قلت ارباحها واكثر مساهميها من الأجانب .

وفى الوقت نفسه كانت وطأة الأزمة الاقتصادية على بريطانيا اشد ، فقلت صادراتها وكسدت تجارتها وتضاعف عدد العاطلين فيها . فنتيجة لذلك فكر الانجليز فى بريطانيا ومصر فى تنشيط تجارتهم الخارجية واستغلال أسواق المستعمرات والبلاد الواقعة تحت نفوذهم ، واتجهوا الى زيادة تدخلهم فى تلك البلاد ، وكذلك حماية المصالح الانجليزية والأجنبية فى تلك البلاد بنفوذهم القوى وسيطرتهم على مقاليد الأمور . ولكى يدعم الانجليز نفوذهم وتتم سيطرتهم على مصر عملوا على ازالة حكم الوفد وهو الحكم الذى يشجع المصالح الوطنية ، واقامة حكم فردى او دكتـــاتورى يقيـــد

ارادة الشعب ، ويكفل اطلاق يدهم وايدى اعوانهم حتى يرعوا مصـالحهم ويمنعوا نهضة الوطن الاقتصادية .

وكان « **صدقي باشا** » معروفا باتصاله بالدوائر المـالية الأجنبية ، وعضوا فى مجالس ادارات كثير من الشركات والبنوك ، وهو راسمالي كبير يهمه خدمة مصالحه المـادية . فكان اختياره بالذات فى ذاك الوقت ملائمـا لاتجاه السياسة البريطانية واغراض الدوائر الاقتصادية الأجنبية . ولذلك نرى الصحف الانجليزية الاستعمارية تثنى على صدقي وتشيدبكفاءتهفى شئون المـال والاقتصاد ، وتستبشر خيرا من قدومه . فتقول صحيفة « الفيننشـال تيمس » : « لمـا كان صدقى باشا مشتهرا بانه من كبار الثقات فى الشـئون المـالية كان من المنتظر أن تتحسن الحالة المالية فى مصر » . وكتبت جريدة « **التيمس** » : « كان صدقى باشا من اعضاء مجالس الادارة لعـدة بنوك وشركات أخرى مدة من الزمن ، وكانت الوزارات المصرية المتعاقبة كثيرا ما تسترشد بنصائحه النيرة » . ونشرت « الديلى تلغراف » رسالة لمكاتبها فى القاهرة قال فيها : « ان الجميع هنا ــ عدا الوفد ــ ينظرون الى الوزارة الجديدة بأنها وزارة متينة . فصدقى باشا يعد من كبار الاقتصاديين ، وهو احد المصريين القليلين الذين يحرزون موهبة الادارة المالية . وتكاد تكون مكانته فى نظر الجاليات الأجنبية فى مصر مكانة فذة » .

فهذه الجريدة تكشف السر . وهنـا ــ كما يقـال ــ مربط الفـرس أو بيت القصيد ، وهو أن صدقى باشا له مكانة فذة فى نظر الجاليـات الأجنبية فى مصر . وهذا كله يدل على أن العوامل الاقتصادية ــ ولا سيما من وجهة النظر الأجنبية ــ كان لها اثرها الكبير أيضا فى توجيه الأحـداث السياسية واحداث الانقلابات فى مصر .

وهناك وثيقة تاريخية لها دلالتها البالغة . وهى خطاب أرسله رئيس الجالية البريطانية فى مصر الى المستر « ماكدونالد » رئيس الوزارةالبريطانية ــ وهو مؤرخ فى ٧ يونية سنة ١٩٣٠ ، أى فى وقت حدوث الأزمة بين وزارة الوفد والسراى وعقب انقطاع المفاوضات . ففى هذا الخطاب يهاجم هـذا الرجل الاستعمارى حكومة الوفد والحركة الوطنية المصرية فى السنوات العشر الماضية ، ويعزو اليها ما أصاب التجارة البريطانية من ضرر ، ويطلب زيادة النفوذ والتدخل البريطانى من اجل المصالح الاقتصـادية الانجليزية والأجنبيـة . ولذلك فهو يشـكر رئيس الوزارة البريطانية لتشـدده مـع المفاوضين المصريين ، ويعرب عن سروره لعدم عقد المعاهدة ، ويثنى على الحكم غير الدستورى الذى اقيم فى مصر على يد محمد محمود ويأسفعلى

زوال هذا الحكم ، ويقول انه هو الذى يلائم العقل الشرقى ، ويدعو المستر ماكدونالد الى اعادة مثل هذا الحكم ، ويقول فى مهاجمته للوفد :

« ولا يوجد فى تاريخ الحزب السياسى « الوفد » ، الذى ادى عمل الحكومة البريطانية الى تسنمه الحكم ــ ما يبرر أى اعتقاد عن كفاءته على حفظ النظام فى مصر وعلى أن يعدل سواء بين الرعايا المصريين أم بالنسبة للجاليات الأوروبية التى لها نصيب بارز فى التجارة المصرية » .

ويطلب من الحكومة البريطانية عدم الموافقة على الغاء الامتيازات الأجنبية ، أو الغاء الرقابة الأوروبية على البوليس المصرى ، ويناشد المستر ماكدونالد بشدة أن لا يفتح باب المفاوضات مع مصر مرة أخرى ، لأن امضاء المعاهدة معناه القضاء على التجارة البريطانية ، وهى حال ــ كما يقول ــ « لا تطيق الحكومة البريطانية ولا يطيق دافع الضرائب فى بريطانيا أن يتصورها » .

ويشير الى أهمية موقع مصر بالنسبة لبريطانيا فيقول : « وليس لى من حاجة لان ابين ان مصر تملك مفتاح باب الامبراطورية الى الشرق بحرا ، وبالبر الى الأراضى البريطانية فى الشرق وشرق افريقيا ، وهى تشغل موقعا مركزيا فى الجو والمواصلات مع أوروبا ، ومع القارات الثلاث الى الجنوب والشرق » .

وينهى خطابه بقوله : « والاتحاد البريطانى الممثل للجالية البريطانية فى مصر يرى أن يطلب من الحكومة البريطانية ، بكل ما لديه من قوة وسلطة ، أن تبين للحكومة المصرية بكل صراحة أنه لا يمكن أن يبقى الباب مفتوحا لاستئناف المفاوضات من النقط التى وقفت عندها . وانه اذا ارادت أية حكومة مصرية فى المستقبل ان تعيد فتح باب المفاوضات فانها تبدأ من جديد ، وانه يراعى فيها كل الظروف . »

التوقيع : « بيلى » ــ عن الاتحاد البريطانى فى مصر

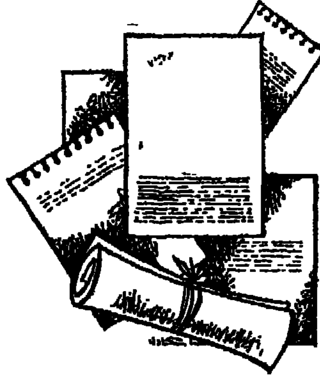
ونرى مما اظهرته واثبتته الحوادث أن مستر « ماكدونالد » أو الحكومة البريطانية عملت على تنفيذ ما جاء بهذا الكتاب وجعلته منهجا لها ونفذته حرفيا . ولا بد أن وضع هذا الخطاب كان بالاشتراك مع دار المندوب السامى البريطانى .

ويلاحظ أن صدقى باشا اشار الى هذا الخطاب فى مذكراته ، فيستنتج من هذا انه كان على علم به ، وربما اشترك فى وضعه بصورة ما .

اما من جهة كفاءة صدقى باشا فى شئون المال والاقتصاد ــ وهو ما طنطنت به الصحف الانجليزية ــ فربما كان هذا صحيحا من وجهة نظر الأجانب ومصالحهم . اما بالنسبة لمصر فلم يظهر اثر هذه الكفاءة ، فانه لم يفلح فى معالجة الأزمة الاقتصادية ، التى اثقلت كاهل المزارعين وسواد الشعب طوال تلك السنوات ، وكانت التجارة كاسدة ، والبلاد فى جمود وركود ، ولم ينشىء صدقى اى مشروعات اقتصادية ، واستمرت الأزمة بل زادت شدتها طوال عهده . وانما عالج آثار الأزمة بالنسبة للبنوك والحكومة. وكان الاجراء الذى اتخذه بالنسبة للحكومة أن قرر خفض المصروفات الحكومية ، ومنع انشاء وظائف جديدة او التعيين فى الحكومة الا نادرا ، وليس على درجة ثابتة . وهذا اجراء لا يغيب عن ذهن من له ادنى المام بالاقتصاد ، فلا يحتاج الى كفاءة او عبقرية . . ولكن كانت النتيجة تجميد الأداة الحكومية ، وشل الخدمات الاجتماعية الضرورية للأمة : كالتعليم والبعثات والصحة ، وعدم انشاء مشروعات للتعمير . فكل شىء كان فى توقف ، وصدقى يشغل الشعب بشن العدوان على نظمه وحرياته . وفى مجال التعليم يذكر الجميع ممن عاصروا هذا العهد أن المتخرجين من الجامعة والمعاهد العليا كانوا لا يجدون عملا الا فى المدارس الأهلية ، او فى وظائف صغيرة ، وبمرتبات ضئيلة ، وكثير منهم ظلوا عاطلين . واذكر ــ مثلا ــ انه لم يعين أحد من خريجى دار العلوم العليا فى مدارس الوزارة طوال السنوات من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٥ ــ وهى سنوات عهد صدقى ــ ولم يبدأ التعيين الا فى هذا العام الاخير ، وانا اعرف هذا جيدا لأننى تخرجت فى ذلك العام وبدأ التعيين بالأقدمية منذ خمس سنوات ، وكان عدد الفرقة يبلغ نحو ثلاثمائة ، فلم يعين أحد غيرى وما ذلك الا لأننى كنت أول الفرقة فى الترتيب، واما باقى الفرقة فتوجهوا الى المدارس الأهلية . وقد عانى المدرسون فى تلك المدارس الأهلية من الظلم والعنت ما ضاقوا به وما دفعهم الى تأليف جماعات للدفاع عن حقوقهم وطلب الانصاف . وينبغى أن نذكر انه كان من انشط هذه الجماعات واكفئها « جماعة دار العلوم » ، التى ظلت تسعى وتناضل حتى اجبرت الوزارة على اصدار قانون التعليم الحر ، وهو الذى ادى الى رفع مستوى هذه المدارس الأهلية أو الحرة ، وجعل للوزارة الاشراف عليها

وانصف المدرسين بوجه عام . وتعتبر هذه الجماعة نموذجا « لنقابة » عمالية ناجحة بحسب المقاييس الحديثة ، فقد نشأت فى ظروف طبيعية للدفاع عن حقوق طائفة مظلومة ، ونجحت نجاحا كبيرا بعد جهاد مستمر وأدت خدمة عامة للأمة .

فهذه صورة من الأحوال الاقتصادية فى مصر فى أثناء تلك السنوات المظلمة وهى عهد صدقى .



الفصل الخامس

مقاومة الشعب



• الاستاذ محمد توفيق دياب •

الشعور العـــــام

حين اعلن المرسوم باسناد الوزارة الى « اسماعيل صدقى » باشا كان الشعور العام للامة هو الدهشة والاستنكار ، وتوقع الشر واحداث جسام . وادرك الشعب على الفور أن هذا بدء عهد انقلاب . فسيرة صدقى وشخصيته معروفة ، وتذكر الناس موقف صدقى واعماله فى سنة ١٩٢٥ حينما كان وزير الداخلية فى وزارة « أحمد زيور » — وهى الوزارة التى خلفت وزارة الشعب : وزارة « سعد زغلول » — وقام حينئذ باجراء الانتخابات المزورة ، ونفذ ما طلبه الانجليز والقصر : من حل البرلمان وتعطيل الحياة النيابية ، واتخاذ الوسائل العنيفة ضد الوفد والمعارضين — تذكر الناس ذلك وتوجسوا شرا ، وشعروا أن الانقلاب الجديد سيكون أكثر سوءا واشد عنفا وبطشا ، وان البلاد مقبلة على عهد من الاستبداد والاضطراب ، ستنشغل فيه بشبه حرب داخلية عن قضيتها الوطنية وعن الاصلاحات التى هى ضرورية لها .

اذكر أن هذا كان هو الشعور العام . ولكن الطلاب — وكنت أحدهم — كانوا فى اجازة الصيف متفرقين فى القرى والمدن . وكانت السلطات الاستبدادية تختار هذا الوقت بالذات لتحدث فيه حركاتها الرجعية الأنقلابية ، حتى لا يقوم الطلاب بالاضرابات والمظاهرات . وحين يعود الطلاب بعد ثلاثة اشهر او أكثر ، تكون الحكومة قد اتخذت كل احتياطاتها واعدت وسائل القمع لمواجهة الاضطراب ، وتكون الأمة قد اجتازت الصدمة الأولى وصار هناك شىء من الاعتياد للعهد الجديد ، وترقب لما تسفر عنه الأحداث

مع التصميم على المقاومة . لكن شعور السخط والاستنكار كان ظاهرا . وقد تجلى هذا بصورة تقرب من الثورة فى الجلسة التى عقدها مجلس النواب عشية الانقلاب ، وهى التى تحدثنا عنها فيما مضى ، والتى جهر فيهـا الاستاذ العقاد عضو المجلس بكلمته المشهورة التى وجهها ضد الملك . ثم سيتجلى مرة أخرى من اعضاء البرلمان بمجلسيه فى بداية الانقلاب ، وكان الأعضاء فى الواقع يعبرون عن شعور الأمة . وسنرى أن يوم « تحطيم السلاسل » - الذى سنصف وقائعه - كان يوما مشهودا ، وهو يعد من أيام مصر التاريخية . وكان له صدى عميق فى جميع انحاء القطر ، وربما كان ينذر باندلاع ثورة حقيقية شاملة ، لولا الاحتياطات والاستعدادات القوية التى اتخذتها الحكومة التى كانت متوقعة لمـا سيحدث .

وقد راينا كيف ان احد مراسلى الصحف الانجليزية فى القاهرة كتب لجريدته - كما رويناه من قبل - يقول انه يجب ان يعرف الشعب البريطانى أنه لو لم يكن الجيش والبوليس المصرى تحت سيطرة الرؤساء البريطانيين - لصارت القاهرة فى اليوم الثانى والعشرين من يوليو فى أيدى الوفديين (اى الوطنيين) .

وتقول السيدة ((فاطمة اليوسف)) فى ذكرياتها :

« وشكل الوزارة الجديدة « اسماعيل صدقى » وهى الوزارة التى قدر لها أن تلغى دستور سنة ١٩٢٣ .. ولم يمهل الناس الوزارة الجديدة . فقد أدرك الشعب بحساسيته ان النية مبيتة ضـد الدستور ، فانفجرت المظاهرات فى كل مكان .. وقابل صدقى هذه المقاومة بالعنف العنيف .. « ولو كان فى مصر ذرة من احترام مشيئة الراى العام لاستقالت الوزارة قبل أن تبيت ليلتها . ولو لم تكن القوات المسلحة خاضعة القصر والانجليز . لقذف هذا السخط بالوزراء من مقـاعدهم . ولكن القصر والانجليـز كانا مصممين على انفاذ سياستهما . »

الصحف والراى العام

وكان للوفد جرائد قوية ، وهى التى تؤثر فى الراى العام . فمنـذ الساعة الأولى حينما عرف ان استقالة وزارة الوفد سـتقبل ، اخـذت الصحف توجه النظر الى الخطر الذى سيحيق بالامة ، وتحث الشعب على الاستعداد للمقاومة والجهاد .

كانت هناك جريدة « اليوم » وهى صباحية ، ويحررها الأســتاذ « محمد توفيق دياب » ــ وكان قلمه بليغــا وأسلوبه وجدانيا مؤثرا . وسيصدر بعد ذلك جريدة « الجهاد » التى كان لها دور كبير فى التــأثير فى الشعب . وهناك جريدة « البلاغ » مسائية ، ويحررها صاحبها الأستاذ « عبد القادر حمزة » ــ وهو يكتب بأسلوب علمى شديد الاقناع ، وكان يكتب فيها الأستاذ « العقاد » مدة طويلة . وجريدة « كوكب الشرق » وهى مسائية ايضا ، وصاحبها الأستاذ « أحمــد حافظ عوض » وهو سياسى قديم ــ يكتب بلغة واضحة ويمد القارىء بكثير من المعلومات ، وصار يكتب فى هذه الجريدة الأستاذ « العقاد » وهو رجل المنطق القوى الذى يكتب بصراحة وجراة . والى جانب هؤلاء مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية التى تنقد وتهاجم برسومها الساخرة المعبرة . وكل هذه الصحف وقفت فى وجه العهد الجديد ، فكانت قوة لا تقاوم . وعلى الرغم من المصــادرة والاضطهاد استطاعت أن تعزل ذاك العهد ، وتبين شذوذه واعتداءاته على حريات الأمة وحقوقها ، وتجعل نار الثورة مشبوبة فى النفوس ضده ، حتى يجىء الوقت الذى ينهار فيه وينلاشى . ولذلك فان صدقى نفسه اعتــرف فى مذكراته التى كتبها فى آخر حياته ، وهو يتحدث عن ذاك العهد فقال : « كانت الصحافة اقوى سلاح حوربت به » !

ولكى يعيش القارىء فى الجو الذى كان موجودا فى ذلك الوقت ، نقتبس هنا نبذا من مقال للاستاذ « توفيق دياب » فى جريدة « اليوم » فى عددها الصادر بتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٣٠ . كان عنوان المقال : « اليــوم تمتحن الوطنية ، فليستعد المصريون » . وقال فيه : « يحسن بالأمــة المصرية أن توطن نفسها على الجهاد فى سبيل الدستور منذ الآن ، فليس يعلم احد الى اى طريق يساق المصريون بعد استقالة وزارة الأمة . نعم لا ينبغى لمصرى ان يخادع نفسه أو يطمئن الى الظروف المقبلة . كلا ، لا ينبغى لمصرى أن ينخدع بآمال ، فأكبر الظن أن العوامل التى حدت بالرجعية الى احداث هذه الأزمة ستحدو بها الى المضى فيها الى نهايتها . ولن تكون نهايتهــا سوى ما عانى المصريون وما ذاقوا على يد الدكتاتور الأول . وماذا ينتظرون غير ذلك بعد أن يمزق دستورهم للمرة الثالثة عنوة ، ومن غير حســاب لعواطف هذا البلد وحقوقه وكرامته .

الكلمة اليوم لمصر

هكذا تقول الدوائر الدولية فى مدينة « جنيف » ، وهكذا يقول العالم كله . وهكذا يقول الآباء والاجداد الذين ينتسب اليهم هذا الجيل ، والابناء والأحفاد الذين سيحكمون وسوف يحكمون علينا فى الغد القريب والبعيد

حكما لا هوادة فيه . بل هكذا يقول الضمير ، وهكذا تقول الرجولة والوطنية، وللمصريين ضمير وفيهم وطنية ورجولة .

فى الأيام القريبة المقبلة ستمتحن المقادير ابنـاء هذا البلد ، ستمتحن شجاعتهم واباءهم ، وما فيهم من معدن كريم أو من بهرج زائف لا يغنى رواؤه شيئا .

ثم يختم مقاله قائلا : « يا ابناء هذا الجيل من المصريين : ان دستوركم فى احدى كفتى الميزان ، وفى الكفة الأخرى شهوات المستبدين وجبروت المتجبرين بكم وبكل ما تقدسون ، فانظروا اى الكفتين ترجحون ايها المصريون : كفة الدستور ، ام كفة العنت والاستبداد والغرور لا مرجع ذلك اليكم ، فانظروا ماذا أنتم فاعلون . »

ولم يكن للعهد الجديد فى ذلك الوقت اى صحيفة خاصة به تدافع عنه أما « الاهرام » فكانت حيادية وهى تحاول أن ترضى جميع الأطراف ، فكانت كأنها تسجيل للوقائع بقدر الامكان ، ولا تأثير لها فى الشعب ، ثم تطورت تحت تأثير الشعور العـام واخذت تعبر عن الحركة الوطنية مثل الجرائد السياسية الأخرى ، لكنها لا تخـرج الى المعارضـة الصريحة للحكومة القائمة .



• الدكتور محمد حسين هيكل •

أما « السـياسة » فـكانت لسـان حزب الأحرار الدسـتوريين ، ومحررها هو الدكتور « محمد حسين هيكل » وهو كاتب قدير ، ولكن هذا الحزب فى الحقيقة كان يمثل اقلية بالنسبة الى سواد الشعب ، وكان مغضوبا عليه منذ قام باعتداءاته على الدستور ، فكان تاثيره فى الراى العـام قليلا ، ولم يكن ذا اهمية بالقدر الذى يحاول الدكتور حسـين هيكل ان يصوره به فى مذكراته عن السياسة المصرية . فهـذه المذكرات كتبت لتبرر الانحراف والخروج عن الخط العام الذى كانت تسير فيه الأمة . وحقيقة

هذا الحزب انه كان مجموعة من السـياسيين ذوى الأملاك الكبيرة أو أصحاب « البيوتات » كما كانوا ينعتون أنفسهم ، وبعض المثقفين ، ويتبعهم عدد من العمد والأعيان ، لكن الحزب كان أشبه بناد سياسى وليس له قاعدة عريضة فى الشعب . لذا كانت جريدة السياسة محـدودة القراء الا فى مناسبات معينة ، وذلك حين تأخذ صف المعارضة أو تثير قضـايا تهم الرأى العام . فماذا كان موقف الحزب وجريدته من الانقلاب الجديد ؟

لقد ذكرنا من قبل ان رئيس الحزب « محمد محمود باشا » حين علم بتكليف صدقى باشا بتأليف الوزارة أخذه الغضب وهو فى المستشفى ، واصدر قرارا بأن لا يشترك أحد من الحزب فى الوزارة والا اعتبر متخليـا عن عضويته فى الحزب ، وهذا مع أن « صدقى باشا » كان يعتبر من رجال الأحرار الدستوريين وصديقا لأعضاء الحزب ، ولكن « محمد محمود » كان يتوقع أن يكون هو رئيس الوزارة ــ كما عرفنا . لـكن لما كان هـذا الخلاف شخصيا وليس على السياسة ، لأن الرجلين يتماثلان فى المنهج والغاية ، ومتفقان فى معاداة الوفد ، وقام أولهما باعتداء على الدستور من قبل وعطل الحياة البرلمانية ، وهو ما كان الثانى سـيقوم به ولو فى صورة أشد ، فان الحزب كان لا بد ان يستمر متعاونا مع حكومة العهد الجديد ومتفقا معه فى محاربة الوفد ، ولو بالاعتداء على الدسـتور وتعطيل البرلمان مرة اخرى . لذا ظل حزب الأحرار الدستوريين مؤيدا لصدقى ووزارته ، وجريدته تدافع عن اعماله ، فى الوقت الذى تهاجم فيه الوفد وتحمل عليه حملات عنيفة ــ كما كانت فى عهد الوزارة غير الدستورية السابقة . وبذلك كانت الجريدة منفصلة عن الرأى العام . لكن محمد محمود والحزب كانوا يضمرون الخصومة لصدقى فى نفوسهم ، وينتظرون الفرصة والوقت المناسب ليخرجوا عليه ، ويعلنوا عداءهم وتحولهم الى صف المعارضة ــ كما اعترف بذلك الدكتور هيكل فى مذكراته . وهكذا ظل الحزب وجريدته «السياسة» تؤيد صدقى وانقلابه نحو اربعة أشهر ــ بالرغم من عدم شرعية مركزه ، وتأجيله البرلمان ثم تعطيله ، وحكمه البلاد بالقوة الغاشمة واعتـدائه على ممثلى الشعب ، واجراءاته المضادة للحرية ، ومصادرته الصحف واغلاقها واحدة بعد الأخرى ، وغير ذلك من الأعمال الجائرة لهذا الحكم الاستبدادى ــ ظلوا يؤيدونه طوال هـذا الوقت ، معتزمين الانفصـال عنه حينما تجىء مناسبة يكسبون فيها موافقة الرأى العام . ثم جاءت هذه المناسبة عنـدما اقدم صدقى على خطوته الأخيرة وأعلن الغاء الدستور ، فخرجوا عليه وأعلنوا استنكارهم لذلك . فأصبحت « السياسة » منذ ذلك الوقت من جـرائد المعارضة ، بل صارت معارضتها أكثر عنفا من غيرها .

وأما حزب « الاتحاد » وهو الذى انشأه القصر فى عام ١٩٢٥ ، فلا يستحق ان يذكر أو يسمى « حزبا » ، فقد نشأ فاشلا ، ولم يضم غير عدد قليل من رجال الجيش القدماء او اصحاب الألقاب من طلاب المنافع ، فلم يكن له اثر فى الشعب ، وانفض عنه أتباعه .

غير ان أحد اعضائه أو وكيله يجدر التعريف به ، وهو « على ماهر » باشا اذ لعب أدوارا فى السياسة . كان أستاذا سابقا فى الحقوق ، ثم انضم الى الوفد فى بداية الحركة الوطنية ، ثم تغير وأصبح من رجال السراى ، وفى صفوف الرجعيين خصوم الوفد والدستور ، فاشترك فى كل وزارة قامت بالاعتداء على الدستور والحياة النيابية : فى وزارة زيور سنة ١٩٢٥، ثم وزارة محمد محمود سنة ١٩٢٨ ثم هذه الوزارة وزارة صدقى ، ويتحمل مسئولية الأعمال والاجراءات التى نفذتها تلك الوزارات ضد الحرية والقانون وضد الأمة ومن بينها الغاء الدستور . لكنه اكتسب شيئا من التقدير حين احتج على بعض الجرائم التى ارتكبتها الادارة وانفصل عن وزارة صدقى ، ثم نال الاعجاب لما قام به من اعمال نافعة حين راس الوزارة لأول مرة ، وذلك بعد هذا العهد فى سنة ١٩٣٦ ، ثم لعب ادوارا اخرى بعد ذلك بعضها استحق التقدير ، وبعضها كان له اثر ضار كبير فى تطور الحياة الدستورية وفى تقوية سلطة السراى ضد الأمة . وكان هذا مؤسفا لأن الرجل كان له ميزات ، وكانت لديه أفكار فى الاصلاح ، لكنه ربط نفسه بالسراى . وفى النهاية غدرت به السراى ، فلم يجد لا السراى ولا الشعب .

ولم يبق الا الحزب الوطنى ، وهو يتكون ايضا من عدد قليل ، ولم يكن له اثر سياسى عام . ومع مغالاته فى الوطنية كان يميل الى جانب الرجعية لمعاداته الشديدة للوفد . فلم يظهر نشاطا فى مقاومة الوزارة فى بداية عهدها ، ولكن لما الغت الدستور اصدر بيانا قال فيه انه يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على الدستور . ثم حين قررت الأمة مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى اجراءها على اساس دستوره غير الشرعى خالف الحزب الأمة ولم يشترك فى المقاطعة . وكان هذا بقرار اغلبية الحزب ، لكن الأقلية ومن بينهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى لم يوافقوا على هذا القرار . وفى ذلك يقول الأستاذ الرافعى آسفا : « وقد اغتبط صدقى باشا بقرار الحزب الوطنى دخول الانتخابات ، لأنه راى فى دخوله اقرارا لدستوره الذى على أساسه جرت تلك الانتخابات . واعتبر الحزب

مؤيدا للنظام الذى اصطنعه . وكان يزهو فى أحاديثه بأن هذا النظام مؤيد من ثلاثة أحزاب : وهى حزب الاتحاد وحزب الشعب والحزب الوطنى » !

واما حزب الشعب فهو الحزب الذى سينشئه صدقى عقب الغاء الدستور ، وهو حزب السلطة الذى سيكون كأنه فرع من الحكومة . وحزب السلطة حزب مصطنع ، ولا بقاء له الا ببقاء السلطة ثم ينفض بعد زوالها ، فلا يعبر عن الشعب ولا أثر له فيه .

فهذه صورة عن الأحزاب والصحف والرأى العام فى مصر عند حدوث هذا الانقلاب فى سنة ١٩٣٠ .

تنفيذ الانقلاب

يقول صدقى باشا انه لما كلف بتشكيل الوزارة كانت سياسته « أن يمحو الماضى بما له وما عليه » ، وانه أبلغ ذلك الى جلالة الملك « فوافق جلالته على هذه السياسية ، بل انه كان راغبا فيها » . .

وسواء أكان الذى وضع هذه السياسة صدقى او الملك ، فالمفهوم ان هذه هى السياسة التى اتفق عليها عند ما كلف صدقى بتشكيل الوزارة . فالغاية منها هى « هدم » الماضى ، بما له وما عليه . أو باللغة المستعملة فى الاتهام الجنائى : « قلب نظام الحكم » بالقوة المسلحة . وهذه هى نفسها الجريمة أو « الخيانة العظمى » التى كانت الوزارة الدستورية وزارة الوفد تريد أن تصدر قانونا لمنعها او معاقبة مرتكبها ، وهو قانون محاكمة الوزراء ولكن الملك والانجليز حالوا دون صدور هذا القانون . ولو كان هذا القانون قد صدر فى ذلك الوقت ، أو منذ مدة بعيدة ، لاستقرت الحياةالدستورية فى مصر . فالملك والانجليز كانا اذن هما السبب فى عدم استقرار الحياة النيابية .

وقد ادرك الناس منذ أسندت الوزارة الى صدقى أن خطرا كبيرا سيصيب الدستور ، وأن النية مبيتة لتعطيل البرلمان الى اجل غير معروف، وحكم البلاد حكما دكتاتوريا رغم الارادة العامة . وكان الشعب متحفزا للمقاومة ومصمما على تحدى القوة . ونشبت المعركة .



● عدلى يكن باشا ●
(رئيس مجلس الشيوخ)



● الأستاذ ويصا واصف ●
رئيس مجلس النواب

تأجيل البرلمـان

بدات المعركة بأن استصدرت الوزارة مرسـوما اعلن فى اليوم التـالى لتشكيلها ينص على تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ابتداء من ذلك اليوم (٢١ يونية ١٩٣٠) . وكان هذا اول اجراء يتبع دائما فى بدء اى انقلاب . فقد فعل مثل هذا « زيور » سنة ١٩٢٤ ، ثم فعله ايضا « محمد محمود » سنة ١٩٢٨ .

وكان مقررا من قبل أن يجتمع البرلمـان يوم ٢٣ يونية فى دور انعقـاده العادى . فأصر النواب والشيوخ على ان يجتمعوا فى هذا اليوم . واتفق رئيسا المجلسين : « الأستاذ ويصـا واصف » رئيس مجلس النواب ، و « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ — على ان مرسوم التأجيل يجب أن يتلى على النواب والشيوخ فى المجلسين . ولكن الوزارة اعترضت على ذلك بأن المرسوم صدر فى ٢١ يونية وان التأجيل يجب أن ينفذ من ذلك اليوم . فأجاب رئيسا المجلسين بأن هذا لا يمنع من تلاوة المرسوم فى المجلسين ، وليقرر أن جلسة الانعقاد التالية ستكون يوم ٢١ يولية — أى بعد انتهاء الشهر .

فطلب صدقى باشا من الأستاذ « ويصا واصف » أن يعطيه عهدا بأن لا يتكلم أحد من الأعضاء بتعقيب او مناقشة بعد تلاوة المرسوم . فرأى رئيس المجلس أن فى هذا تدخلا من السلطة التنفيذية فى شئون المجلس التى هى من حق رئيس المجلس وحده ، فرفض اعطاء مثل هذا التعهـد .

فارسل اليه صدقى باشا صباح يوم ٢٣ يونية كتابا يصر فيه على أن يصله هذا التعهد قبل الساعة الواحدة من ظهر ذلك اليوم ، والا فان الحكومة ـ كما قال فى كتابه ـ « ترى فرضا عليها أن تتخذ لذلك كل ما تراه ملائما من الوسائل » . وهذه العبارة تفيد الانذار والتهديد !

فرد عليه الأستاذ « ويصا واصف » بهذا الجواب الذى رفض فيه طلب رئيس الوزراء . ولما لهذا الجواب من مغزى تاريخى نثبت نصه ، وهو ما يلى :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

« ردا على كتاب دولتكم بتاريخ اليوم الذى تطلبون الينا فيه ان أرسل لدولتكم تأكيدا قبل الساعة الواحدة من تاريخ اليوم بأن لا آذن لأحد بالكلام عند تلاوة المرسومين الخاصين بتشكيل وزارتكم وتأجيل انعقاد المجلس لمدة شهر ، وانه ان لم يصلكم هذا التأكيد فى الميعاد المذكور تعمل الحكومة كل ما تراه ملائما من الوسائل ـ احيط دولتكم علما بأنه ليس من حق الحكومة أن توجه الى رئيس مجلس النواب مثل هذا الخطاب ، لما فيه من تدخل السلطة التنفيذية فى ادارة جلسات المجلس التى هى من اختصاص رئيس الجلسة دون سواه » .

وتقبلوا فائق احترامى . رئيس مجلس النواب : ويصا واصف .

القاهرة فى ٢٣ يونية ١٩٣٠

■■■

يوم تحطيم السلاسل

(٢٣ يونية ١٩٣٠)

فما كان من الحكومة الا ان امرت باغلاق أبواب البرلمان وأحكم اغلاقها بالسلاسل الحديدية ، ووضعت عليها الأقفال الكبيرة ، وارسلت قوات ضخمة من البوليس وبلوك الخفر فحاصرت المنطقة كلها ووقفت على مداخل الشوارع المؤدية الى دار مجلس النيابة ومنعت المرور بها ، وذلك لتمنع انعقاد البرلمان . وكانت هذه القوات تحت قيادة الأميرالاى « بيكر بك » ـ وهو ضابط انجليزى ـ حكمدار العاصمة بالنيابة ، وتحت امرته عدد من الضباط الانجليز والمصريين .

وكان موعد الجلسة المقرر هو الساعة السادسة مساء .

ففى منتصف الساعة السادسة بدأ النواب والشيوخ يفدون الى شارع مجلس النواب . فتصدت لهم القوات فلم يأبهوا واقتحموا صفوفها ، غير عابئين بما يصيبهم ، ووصل كثير بسياراتهم . وتجمهر الجميع عند

دار النيابة ووقفوا يهتفون بحياة الدستور وحياة سلطة الأمة ، حتى وصل مصطفى النحاس باشا والوزراء السابقون ، فحياهم الجميع بالهتاف والتصفيق . وبعد قليل حضر الأستاذ ويصا واصف رئيس مجلس النواب، فطلب منه النحاس باشا أن يأمر قوة البرلمان بكسر السلاسل وفتح أبواب البرلمان ــ بوصفه رئيس المجلس . فأمر من الخارج باستدعاء « قومندان» قوة البرلمان . ولما حضر امره بأن يكسر السلاسل والأقفال ، قائلا :

« أنا آمرك بصفة كونى رئيسا لمجلس النواب أن تزيل هذه السلاسل والاقفال وتفتح الأبواب ، ليتمكن الأعضاء من الدخول » .

فأطاع قومندان القوة الأمر ، واسرع فاستدعى قوة البرلمان والمطافىء وامرها بكسر الاقفال والسلاسل . فانهالوا عليها ضربا بالمعاول حتى تكسرت وفتح باب البرلمان الكبير . فاندفع النواب والشيوخ فى حماس داخلين الى حرم المجلس هاتفين مهللين اذ انتصروا على القوة الغاشمة . ودخل النواب مجلسهم ، وتوجه الشيوخ الى مجلسهم ، وعقد المجلسان فى الساعة السادسة مساء يوم الاثنين الموافق ٢٣ يونية سنة ١٩٣٠ .

وعندما انعقد مجلس النواب تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة ، فهتف بعض الأعضاء ضد صدقى باشا وبحياة الدستور ، فردد المجلس هذا الهتاف .

وعلى أثر ذلك وقف « الرئيس الجليل » : مصطفى النحاس ، والقى الكلمة الآتية :

« اخوانى ــ نظرا للظروف التى تجتازها البلاد الآن ، ولما بدا من بوادر الاعتداء على الدستور ــ اطلب منكم أن تقسموا معى وأنتم وقوف القسم الآتى . كما اطلب الى كل مصرى أن يقسم هذا القسم بينه وبين الله :

« اقسم بالله العظيم أن أكون وفيا للقسم الذى اقسمته طبقا للدستور ، وأن ادافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية . »

فردد الأعضاء القسم بكل حماسة .

ثم تلا عليهم رئيس المجلس المرسوم الخاص بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا .

وقال : ــ « وبناء على ذلك يجتمع المجلس من تلقاء نفسه فى الساعة السادسة من مساء الاثنين ٢١ يولية سنة ١٩٣٠ .

ثم رفعت الجلسة .

وفى مجلس الشيوخ ــ بعد أن انعقد المجلس فى الساعة السادسة برياسة وكيل المجلس « علوى بك الجزار » تلا الرئيس مرسوم تشكيل الوزارة . فعندما ذكر اسم اسماعيل صدقى باشا قال بعض الأعضاء : لا ثقة لنا به

مطلقا . ثم وقف « محمد عز العرب بك » احد اعضاء المجلس فاقترح أن يكون نص اليمين الذى يقسمه الأعضاء هكذا : —

« اقسم بالله العظيم ان ابقى وفيا لقسمى الذى اقسمته طبقا للدستور ، وأن أدافع عن الدستور بكل ما أملك من قوة . »

فتلا حضرات الشيوخ جميعا صيغة هذا اليمين وهم وقوف .

ثم وافق المجلس بالاجماع على القرار التالى :

اولا — الاحتجاج على ما رتكبته الحكومة من مخالفة الدستور ، بأن اغلقت أبواب البرلمان ووضعت قواتها المسلحة حوله وفى داخله ، لتمنع بالقوة المسلحة شيوخ الأمة ونوابها من عقد جلستى المجلسين المحدد لهما الساعة السادسة من مساء اليوم ، حتى اضطر حضرة رئيس مجلس النواب بأن يأمر قوات البرلمان بكسر السلاسل التى وضعتها الوزارة ، وفتح الباب ، وبذلك فقط تمكن شيوخ الأمة ونوابها من دخول البرلمان .

ثانيا — استنكار ما اقدمت عليه الوزارة من المخالفات الدستورية الأخرى من وقت تشكيلها .

ثم تلا الرئيس المرسوم بتاجيل البرلمان شهرا .

ورفعت الجلسة .

وفى اليوم التالى (٢٤ يونية) ارسل « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ الى اسماعيل صدقى باشا كتاب احتجاج على اغلاق الحكومة أبواب البرلمان ، وهذا نصه :

« حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

« تنص المادة ١١٧ من الدستور على أن كل مجلس له وحده المحافظة على النظام فى داخله بواسطة رئيسه ، وانه لا يجوز لأية قوة مسلحةالدخول فى المجلس ولا الاستقرار على مقربة من أبوابه الا بطلب رئيسه .

« على انه قد حدث امس أن ارسلت الحكومة قوة أحاطت بالمجلس من غير طلب منا ، بل انها تجاوزت ذلك الى الدخول فى فنائه والى اغلاق أبوابه لمنع الأعضاء من الوصول الى قاعة الجلسة .

فأرى من واجبى أن أحتج الى دولتكم على هذا العمل لمخالفته لحكم الدستور . »

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

القاهرة فى ٢٤ يونية ١٩٣٠

رئيس مجلس الشيوخ
عدلى يكن

كان هذا اليوم المشهود ـ يوم تحطيم السلاسل ـ يوما تاريخيا ، ويعد من الأيام المعدودة فى تاريخ نضال الأمة من أجل الدستور . وكان انتصارا للشعب ممثلا فىنوابه وشيوخه على قوة الحكومة الاستبدادية التى قامت رغم ارادته .

وقد نشرت الصحف أنباء ذلك اليوم فكان لها دوى لدى الرأى العام، واعتبر ذلك هزيمة للحكومة ورئيسها صدقى باشا ، ونال هذا من هيبتها فى أعين الجمهور .

مؤتمر عام للنواب والشيوخ

٢٦ يونية ١٩٣٠

وفى يوم الخميس ٢٦ يونية عقد النواب والشيوخ وأعضاء مجالس المديريات مؤتمرا عاما فى النادى السعدى ، واصدر المؤتمر بالاجماع القرارات التالية :

« نظرا لان الوزارة الحاضرة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا ، لأنها بعد تكوينها لم تتقدم الى نواب الأمة لتنال ثقتهم ، حتى يصح لها أن تهيمن على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة التى بدونها لا يتحقق حكم البلاد حكما دستوريا .

« وبما أن الوزارة لم تكتف بذلك بل أجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، لتنفرد بهذا الحكم المطلق ، واغلقت البرلمان فى وجه شيوخ الأمة ونوابها لتمنعهم بالقوة المسلحة من القيام بواجبهم الدستورى ، وفى كل ذلك اعتداء على حق الأمة المقدس الذى قرره الدستور وهو أنها مصدر السلطات جميعا .

« وبما انه فى الوقت الذى تجاهد فيه الأمم الأخرى لتقرير الحكم الدستورى وتوطيد دعائمه ، قد تكرر الاعتداء على الدستور فى مصر ، مما أدى الى حرمان البلاد من الحكم النيابى فى فترات متعاقبة ، ووضع العقبات فى سبيل قضيتها السياسية وتعطيل مرافقها الاقتصادية .

بناء على ذلك ـ قرر المؤتمر ما يأتى :

أولا ـ الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه بكل ما يملكه كل مصرى من قوة ومال وتضحية .

ثانيا ـ تقرير مبدأ عدم التعاون ، وتشكيل لجنة متصلة بالوفد لتنظيم أساليبه وتنفيذه ، فى حالة ما اذا لم تتقدم الوزارة الى البرلمان عند انقضاء مدة التأجيل .

ثالثا ـ القسم بالله العظيم بتنفيذ هذه الخطة وتعميمها فى جميع الدوائر الانتخابيه بالقطر المصرى . وهذه هى صيغة القسم :

« أقسم بالله العظيم أن أدافع عن الدستور وأقابل كل اعتداء عليه بكل ما أملك من قوة ومال وتضحية ، وأن أشترك اشتراكا فعليا فى تنفيذ خطة عدم التعاون ، التى تضعها اللجنة ويقرها الوفد ، وأن اعمل على تعميم ذلك فى دائرتى الانتخابية » .

بذلك اعلن المؤتمر أن الوزارة لم تنل ثقة نواب الأمة فلا يكون حكمها دستوريا بل تحكم حكما مطلقا ، ووضع خطة لمقاومة هذا الحكم بأن قرر عدم التعاون وأن يعمم ذلك فى جميع الدوائر الانتخابية . فبذلك يكون الوفد قد اعلن الحرب على الوزارة وهذا العهد ، ودعا الشعب الى المقاومة عن طريق عدم التعاون والاستعداد للتضحية .

ثم اتبع ذلك بأن قرر أن يقود رئيس الوفد المعركة بين صفوف الشعب . فقرر الوفد أن يقوم النحاس باشا وبعض الأعضاء بزيارات للأقاليم ، وذلك ليظهروا تأييد الشعب للوفد وتعلقه به ، وليستحثوا الناس على المقاومة وعدم التعاون . وتقرر ان تكون الزيارة الأولى لمدينة « الزقازيق » .

زيارات الأقاليم

فى الزقازيق

ففى يوم أول يوليه سـنة ١٩٣٠ توجه النحـاس باشـا وزه
الزقازيق ، بناء على دعوة وجهت اليهم من لجنة الوفد المركزية بالمد
فاستقبلوا عند وصولهم استقبالا عظيما . وكانت المدينة مزدحمة
من ابناء الشرقية ، وعقد الاجتماع فى سرادق كبير اقيم بمحلج القطر
لعبد العزيز رضوان بك احد اعيان المدينة ومن رجال الوفد . فالقى
الشمسى » باشا من كبار اعضاء الوفد ووزير المعارف السابق خطب
فيها الرئيس ورحب بمقدمه وزملائه ، وقال فيها :

« ومما يزيد فى سرور الشرقية أن كانت لها الزيارة الأولى من
الوفد التى اعتزم بها لجميع مديريات القطر فى هذا العام . فهى فى
شامل تجلى فى الجموع التى هرعت لاستقبالكم من أول حدود المديري
هذا البحر الزاخر الذى احتشد فى الزقازيق للحفاوة بكم . ثم نوه
أهالى الشرقية وقال انها « وفدية المبدأ ، ناصرت الوفد فى جميع مواة
وانها « تؤمن بالدستور ولا تبغى بديلا بالنظام النيابى » . ثم القى عبد
رضوان بك خطبة حماسية حمل فيها على الوزارة . وبعد ذلك القى ا
باشا خطبة ضافية شرح فيها الموقف ورد على مزاعم « صدقى » ،
التضامن للدفاع عن الدستور وقال : « لقد اقسمنا أن ندافع عن الد
وانه لقسم لو تعلمون عظيم .. انما نحن طلاب حق وأصحاب الحق
بدع اذا كنا ندافع عن الحق بكل ما أوتينا من قوة .. اننا فى حدود
الشرعى المقدس : الا وهو الحرية والدستور . هو الدستور الذى
السلطة للأمة ، وانكم الذين تديرون شئونكم بانفسكم بواسطة نوابكم :
يمثلونكم ويشرعون باسمكم ويراقبون الحكومة المهيمنة على شئون الا
فاذا لم تقم الحكومة بما يقضى به الدسـتور والواجب الوطنى ا،
لا تستحق تأييد النواب ، ووجب أن تستقيل فورا اذا أعرب النوا
عدم الثقة فيها » .

ثم طلب المجتمعون أن يؤخذ عليهم القسم ، فتلاه عليهم الرئيس ورددوه بحماسة بالغة .

فى بلبيس

مر الاحتفال فى الزقازيق ، رغم الحشد الهائل ، فى هدوء ، وذلك لأن رجال الادارة لم يتعرضوا للجموع . ولكن حدث عند عودة الوفد بالقطار فى بلبيس ان وقع حادث دموى كان له صدى فى انحاء القطر زاد من سخط الناس على الوزارة . وذلك أن جمهور الشعب فى بلبيس اراد ان يصل الى المحطة لتحية الرئيس والوفد ويسمع كلمة منه ، فحال البوليس دونهم ومنعهم من الدخول ، فوقع صدام بينهم أطلق فيه البوليس طلقات نارية فقتل اربعة من الأهالى ، وجرح عدد آخر . وكتبت الصحف فى ذلك فازداد الموقف التهابا .

فى المنصورة

محاولة قتل النحاس باشا

ازعجت هذه الزيارات الوزارة ومن يسندونها ، الذين تحكم باسمهم ، وهم السراى والانجليز ، واظهرت هذه الزيارات مدى حب الشعب للوفد ورئيسه ، وتأييده للوفد الذى يدافع عن الدستور والحرية وحقوق الأمة ، وبدا كأن الأمر سيتحول الى ثورة عامة ، فطاش صواب الحكومة المستبدة التى يراسها « صدقى » وقررت استعمال الشدة ، بل دبرت محاولة للاعتداء على رئيس الوفد .

فقد صمم الوفد على مواصلة زياراته ، ودعته « لجنة الوفد » بالمنصورة لزيارة المدينة وحدد موعد ذلك يوم ٨ يوليو سنة ١٩٣٠ . فقدم « الشناوى بك » كبير أعيان المنصورة طلبا الى مدير الدقهلية بالاذن بالاجتماع ، فرفض المدير طلبه ، فرد عليه بكتاب قال فيه : « ولما كان الدستور قائما ، ومثل هذا المنع الاستبدادى يعتبر تعديا على حرية الاجتماعات التى كفلها الدستور فى حدود القانون ، لذلك قررت اللجنة المضى فى اتمام الاجتماع الذى تمت الدعوة اليه . وهى تحمل الادارة مسئولية كل معارضة له ، كما وانها ترى أن هذا الاجتماع لن يؤثر على النظام والأمن العام » .

وفى ذلك اليوم سافر دولة مصطفى النحاس باشا وزملاؤه بالقطار الى المنصورة . وكانت المدينة تموج بالألوف من أبنائها وأهالى الدقهلية الذين وفدوا اليها حتى قدر عدد الموجودين بنحو مليون . وكانت الحكومة قد اتخذت كل احتياطاتها ، فأرسلت قوات كبيرة من جنود البوليس الى جانب رجال الشرطة ، والجنود مسلحون بالبنادق والعصى وعلى رءوسهم الخوذات الحديدية ، فبدت المدينة كانها تستعد لمعركة حربية . وعلى الرغم من كل ذلك هرع الأهلون بالألوف واستقبلوا الوفد ورئيسه النحاس باشا استقبالا هائلا . وسارت السيارات متجهة الى مكان الاجتماع ، وفى وسط الركب السيارة المقلة للنحاس باشا ومعه بعض رجال الوفد . فاعترضتهم القوات وأمرت السيارات بالعودة تحت التهديد بالقتل ، فحدث هرج ومرج شديد. وتقدمت سيارة النحاس باشا فسمح لها باجتياز صفين من الجنود المسلحين ثم قبل الصف الثالث اذا بالجنود يهاجمون السيارة ويسددون سلاح البنادق (السونكى) الى ظهر « النحاس باشا » .. فأسرع « سينوت حنا بك » ـ وكان الى جانبه ـ فتلقى عنه الطعنة فأصيب بجرح عميق فى ذراعه وتدفقت دماؤه على ثياب النحاس باشا ، ثم وجهت طعنة اخرى من الجانب الآخر فتلقاها الأستاذ « نجيب الغرابلى باشا » وجرح أيضا . فاحتضن الباقون فى السيارة « النحاس باشا » ليحموه من الطعنات فأصيبوا بجراح .

شعر النحاس باشا أن هناك مؤامرة مدبرة من الحكومة لقتله .. فصاح فى الجنود : « هل أنتم حضرتم للمحافظة علينا أم لقتلنا وسفك دمائنا » ؟ ! ثم أسرع السائق فسارت السيارة الى مكان الاجتماع . وكان النبأ قد انتشر فى المدينة فهاج الناس وصارت المدينة فى شبه ثورة ، فقابلت القوات ذلك باطلاق الرصاص على الأهلين ، فبلغ عدد الجرحى نحو مائة وخمسين ، وقتل عدد من الأهالى .

ولما عقد الاجتماع القى النحاس باشا خطبة وصف فيها ما حدث وسط تأثر شديد ، وبدأها قائلا : « ماذا أقول لكم ، وماذا تريدون أن تسمعوا منى ؟ انما تسمعون كلمة الدم الطاهر الذى سال اليوم بينكم . هذه هى الكلمة التى يجب أن تسمعوها ، وتلك هى كلمة الدماء البريئة التى أسالوها ـ عامدين ومتعمدين ـ كما شاهدت ذلك بعينى ، تلك الدماء الزكية هى التى تكلمكم ..

وقال : « ان وزارة الاعتداء على الدستور هى التى ازهقت هذه الأرواح، ان الدستور هو الكفيل بصيانة الأرواح والحريات .

« ان أولئك الذين يســتهينون بالأمة ستحق عليهم كلمة الأمة . وان كلمة الأمة هى العليا ، اذ لا يمكن أن ينتصر الباطل على الحق ، بل ان الحق سينتصر على الباطل . والله يؤيد كلمة الأمة . »

ثم وصف ما حدث من محاولة الاعتداء على حياته ، وقال : « لقد أراد خصوم الدستور أن يتخلصوا من خدامكم ، ليطلقوا أيديهم فى حقوقكم وفى حرياتكم .. وفى المكان الذى عينوه وحصنوه ونحن فى طريقنا ، أحاط بنـا جند الجيش من جميع الجهات وهم شاكو السلاح ، ليفتكوا بنا ، بعـد مررنا بالشوارع التى أباحوا لنا الســير فيها ، وكان الجند وكان ضباطهم شاهرى سيوفهم كانهم فى موقعـة حربية . لقـد رأيتم أنهم يقصـدوننى ويتعطشون لاسالة دمى ، لأنى أدافع عنكم . فاعلموا انى مضح بنفسى قبلكم ، ووصيتى اليكم من بعدى أن يقوم كل منكم مدافعا عن دستوره ، عن استقلال بلاده ، حتى يوقن الكل أن مصر خالدة . »

وختمها قائلا : « يقول خصوم الدستور ان الوفد يسيطر على الأمة . نعم ان الوفد يسيطر على القلوب ، ولكن لا بالارهاب ولا بالتضليل ، يسيطر عليها بما له من المحبة فى تلك القلوب ، ولأنه يشعر بما تشعر به الأمة ، ويعبر عن شعورها أصدق تعبير . »

وبعد أن شكر الحاضرين أقسم الكل يمين الدفاع عن الدســتور وعدم التعاون ، بين يدى دولته .

وفى المساء عاد الوفد الى القــاهرة ، وقـد ودعه الأهلون وداعا حارا متأثرين بما وقع فى مدينتهم من الاعتداء ، وكانت النفوس ثائرة .

ومما يجب تسجيله وهو يسترعى النظر أن قائد القوة التى قامت بهـذا الاعتداء قررت الحكومة فى اليوم التالى ترقيته من رتبة الميرالاى الى رتبـة « اللواء » ــ بصفة استثنائية ــ وأنعمت عليه بلقب « الباشوية » ــ واسمه « عبد العظيم على » ــ فأصبح « عبد العظيم على باشا » ..

ويعلق الأســتاذ الرافعى على ذلك بقوله : « وكان هـذا مكافأة له من الحكومة والسراى لارتكابه هذه الفظائع . وان هذا كان اغراء لرجال الجيش والبـوليس بأن يمعنوا فى الاعتداء والقتل والتنـكيل . ويتجنبـوا الرفـق بالأهلين . وقد كان لهذه المأساة وقع اليم فى نفوس الناس فى المنصورة وفى أرجاء البلاد . »

والاشارة هنا الى السراى لها اســاس صحيح . فالقرائن تدل على ان السراى شريكة فى هذه المؤامره ، بل هى المحرض الاول عليها . فقد كان الملك فؤاد هو الحاكم الحقيقى للبلاد ، كما اكدت ذلك الصحف الانجليزية ، ولم يكن صدقى وحكومته الا اداة له . والملك هو صاحب الحــق فى منح الرتب والنياشين ، فماذا انعم على قائد اقوه بعد هذا الاعتداء ! وكراهية الملك العميقــة للوفد لا تحتــاج الى بيان ، فكانت غايته دائما ان يحطم الوفد . ولآل محمد على سوابق فى الغدر بالخصوم وقتلهم : من مذبحة القلعة الى غدر الخديوى اسماعيل بوزيره الكبير ، فمحاولة الخديوى توفيق اغتيال أحمد عرابى ، فمحاولة الملك فؤاد اغتيال ســعد زغلول ، ثم هــذه المحاولة لقتل خليفته ، ويذكر الناس الجرائم التى ارتكبها الملك فاروق ضد خصومه . هذا ، وقد قدم النحاس باشا بلاغا الى النيابة العمومية مؤيدا بشهادات رجال القانون والقضاء للتحقيق فيما حدث ، فلم تلتفت اليه النيابة ولم تحقق ، مما يدل أيضا على أنه كانت هناك قوة أكبر منها تمنعها من التحقيق. وقد عاد النحاس باشا فأشار الى هذا الموضوع ثانية فى خطاب القاه بعد ذلك فى ذكرى سعد زغلول يوم ٢٣ أغسطس فوصف ما حدث وأورد الأدلة التى تؤكد الاعتقاد بأنه كانت هناك مؤامرة مدبرة لقتله .

وما أن سرى خبر الاعتداء على رجال الوفد حتى قامت مظاهرات فى انحاء البلاد . ففى يوم ٩ يوليو قامت مظاهرات عدائية ضد الوزارة فى طنطا فرقها البوليس بالقوة وقبض على ٧٤ شخصا من المتظــاهرين . وحدثت اضطرابات فى مدينة « بور سعيد » يوم ١٢ يوليو ومصادمات مع البوليس قمعها الجند باطلاق النار فقتل البعض وجرح كثيرون ، وحدثت مظاهرات فى الاسماعيلية والسويس وغيرها من البلاد .

حوادث الاسكندرية

وكان اشد الحوادث ما وقع فى الاسكندرية ، اذ تطور الأمر فيها الى حالة خطيرة تقرب من الثورة . فقد قامت مظاهرات فى يوم ١٥ يوليو ـ احتجاجا على حوادث القتل التى وقعت فى بلبيس والمنصورة وبور سعيد ، فقابلهــا الجند باطلاق النار ، فنشبت معارك بين الأهالى والجنود استمرت طوال النهار ، تخللتها أعمال العنف واطلاق الرصاص وصارت المدينة كأنهــا فى حالة حرب ، فانتشر الهلع فى المدينة واغلقت المتاجر ابوابها . وكانت المدينة مملوءة بالأجانب فسبب هذا الذعر للحكومة ، واحتجت الجاليات الأجنبيــة عليها وابلغت احتجاجها الى الجهات البريطانية . فترددت أصداء الحوادث فى الخارج وفى مجلس العموم ببريطانيا . وقد قبضت الحكومة عــلى أعضاء

لجنة الوفد المركزية . وبلغ عدد القتلى عشرين ، وعدد الجرحى نحو خمسمائة غصت بهم المستشفيات وتوفى بعضهم متأثرا بجروحه .

تعطيل الصحف

وفى مساء ذلك اليوم اصدر مجلس الوزراء قرارا بتعطيل صحف « البلاغ » و « كوكب الشرق » و « اليوم » تعطيلا نهائيا . وتخويل وزير الداخلية سلطة تعطيل كل جريدة اخرى تستتر باسمها الجرائد المذكورة . وذلك لئلا تنشر الصحف أخبار الحوادث التى وقعت فى الاسكندرية وما سفك فيها من الدماء ، فيؤدى هذا الى ثورة عامة فى البلاد . وقد كان السخط بلغ مداه على الحكومة وخافت الحكومة والسراى ان تنتشر فى البلاد ثورة شاملة .

بيان شيخ الأزهر

فحينئذ اوعزت السراى الى رجال الدين أن ينشروا بيانا على الشعب يدعونه فيه الى الاخلاد للسكينة وطاعة أولى الأمر . فأصدر شيخ الأزهر « الشيخ الظواهرى فى ذلك الوقت » بيانا موقعا عليه من عدد من العلماء وجاء فيه : « ايها الشعب الوفى — قال الله تعالى « يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول واولى الأمر منكم » ! وان من فضل الله علينا أن كان صاحب الأمر فينا هو حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم الملك فؤاد الأول حفظه الله وأيده بروح من عنده .. الخ » .

فكان لهذا البيان وقع سيىء فى نفوس الناس ، اذ جاء مصادما للشعور العام ، وعرف الناس أن هؤلاء العلماء الموقعين على البيان أتباع للملك والسراى ، ولا يشعرون بشعور الشعب ، وأنهم يؤولون الدين حسب هواهم . فليس أمثال هؤلاء المستبدين هم المقصودون « بأولى الأمر » فى القرآن الكريم . وكيف يدعو العلماء الى اطاعة هذه الحكومة الاستبدادية غير الشرعية : حكومة صدقى باشا ، وهى التى اعتدت على دستور البلاد ، وتحدت الشعب ، وقتلت الضحايا من الأبرياء الوطنيين وسفكت الدماء !

فقرأ الناس هذا البيان بين الزراية والاستنكار .

ولم يوافق بعض العلماء على ذلك وأظهروا احتجاجهم ، ففصل شيخ الأزهر عددا كبيرا منهم .

تصريح المستر «ماكدونالد»

على اثر وصول الأنبـاء بالأحداث الخطيرة التى وقعت فى الاسكندرية بالاضافة الى ما حدث قبل ذلك فى البلاد ، القى مستر « ماكدونالد » رئيس الوزارة البريطانية تصريحا بمجلس العموم فى يوم ١٦ يوليو ، كرر فيه أولا الادعاء بأن الحكومة البريطانية أرسلت تعليماتها الى مندوبها بمراعاة الحياد التام ، وانها ليس لها ضلع فى تغيير قانون الانتخابات أو الاعتداء على الدستور « وان كان تصريح ٢٨ فبراير لا يمنعها من التدخل فى مسألة داخلية من هذا القبيل » ـ كما قال . وهذه العبارة بنفسها تكاد تنفى الادعاء السابق الذى أقمنا الأدلة من قبل على انه خداع ونفاق ، وان هذا الحياد المزعوم كاذب . ثم ذكر انه ارسل تبليغا الى رئيس الحكومة المصرية يعتبره مسئولا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم ، كما أرســل فى الوقت نفســه تبليغا آخــر الى النحاس باشا يعتبره ايضا مسئولا عن ذلك . وكان هذا عجيبا ان يرســل تبليغا الى النحاس باشــا الذى ليس فى الحــكم ويعتبره مسـئولا عن أرواح الأجانب وأملاكهم ، فكان هذا فى الحقيقة بمثابة انذار له . واهم نقطة فى التصريح انه اعلن أن حكومتــه امرت بارســال بارجتين حربيتين الى ثغر الاسكندرية .

وقد رد النحاس باشا عليه ردا مفحما فقال فى رده « **ان بقاء الدستور منيع الجانب مصون الاحكام هو انجع الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكدرة التى تقترن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب .. ونامل ان تتغلب الديمقراطية على الحكم المطلق فتزول بذلك الأســباب التى تجر الى هذه الحوادث المشئومة** » .

وكان فى هذا الجواب تأنيب وتقريع ـ كما هو ظاهر ـ وايماء بأن الحكومة البريطانية مسئولة عن هذه الحوادث ، ولها تقف وراء هذه الحكومات المعادية للشعب .

وسنعرف فيما بعد أن مستر ماكدونالد هذا كان من طراز من الساسة يرون أنه ليس من اللازم أن تتفق السياسة مع الأخلاق ، كما انه كان ينطوى على نفس ملتوية ، ومعروف فى تاريخه انه خان حتى مبداه وزملاءه ، وانضم الى خصومهم ـ وسنبين هذا فيما بعد ـ كما كان من ألد الأعداء للقضــية المصرية .

منع انعقاد البرلمان

فى هذه الأثناء كان صدقى قد استصدر مرسوما بفض الدورة البرلمانية، وذلك فى يوم ١٢ يوليه ، اى قبل انتهاء شهر التاجيل ، وذلك لأنه صار مؤكدا انه لا يستطيع ان يواجه البرلمان فى موعد انعقاده المقرر يوم ٢١ يوليه. وكان فض الدورة مخالفا للدستور من جهتين : أولا لأن البرلمان لم ينته بعد من نظر الميزانية ، وثانيا لأنه لا يجوز فض الدورة الا بعد تمام ستة أشهر . والدستور لا يجيز فض الدورة الا بعد استيفاء هذين الشرطين . لذلك اعتبر أعضاء البرلمان فض الدورة غير شرعى ، وصمموا على عقد البرلمان فى الموعد المقرر عند انتهاء شهر التأجيل ، اى فى يوم ٢١ يوليه سنة ١٩٣٠ .

لكن حكومة « صدقى » احتلت دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وأخرجت قوة حرس البرلمان من ثكناتها عنوة ، وأحكمت الحصار حول المنطقة بجنود الجيش والبوليس ، وأعلنت أن قواتها ستطلق النيران على أعضاء البرلمان لو حاولوا دخول دار النيابة لعقد الاجتماع . فلم يمكن عقد الاجتماع فى ذلك اليوم . وارسل « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ احتجاجا على أعمال الحكومة لاحتلالها دار البرلمان بالقوات المسلحة ، وهو ما يخالف نص المادة ١١٧ من الدستور ، وهو الاحتجاج الثانى فى مدة شهر . وهذا نص كتاب الاحتجاج الذى أرسل الى رئيس الوزراء :

« بتاريخ أمس توجهت قوة مسلحة من رجال الجيش والبوليس الى دار البرلمان فاحاطت به ثم احتل قسم منها أبوابه ، وطلب الى قومندان حرس البرلمان اخلاء الثكنة التى يشغلها ذلك الحرس ، فابدى القومندان عدم أمكانه اجابة هذا الطلب الا بأمر منا ، وطلب أن يؤتى له بهذا الأمر ، أو أن يمهل حتى يتمكن من استئذاننا . فأبت القوة الاستماع له وأخرجت رجاله عنوة من الثكنة . وترون دولتكم أن فى احاطة دار البرلمان بقوة مسلحة مخالفة لنص المادة ١١٧ من الدستور ، يزيدها خطورة انتهاك هذه القوة لحرمة البرلمان بدخول داره واخراج حرسه عنوة من ثكناتهم .

فازاء تكرار مخالفة هذا الحكم الدستورى لا يسعنى الا أن أكرر لدولتكم احتجاجى على هذا العمل .. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٢١ يوليه ١٩٣٠ رئيس مجلس الشيوخ : عدلى يكن

قرار عدم الثقة بالوزارة

ازاء ذلك قرر النواب رفع عريضة الى الملك يطلبون فيها دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادي يعقد يوم السبت ٢٦ يوليه ١٩٣٠ ، لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ، ولاقتراع مجلس النواب على الثقة بها — وذلك تطبيقا لنص المادة ٤٠ من الدستور .

فلم يأبه الملك لهذا الطلب ، واصدرت الوزارة بلاغا رسميا ترفض فيه الاستجابة لهذه الدعوة . فقرر أعضاء البرلمان ان يعقدوا الاجتماع فى النادى السعدى فى اليوم المحدد ، فاجتمعوا فى النادى مساء يوم ٢٥ وسهروا حتى الساعة الواحدة من صباح يوم ٢٦ يوليه ، فعقد النواب جلستهم برياسة الأستاذ « عبد السلام جمعه بك » وكيل المجلس وتولى السكرتارية الأستاذ عبد الرحمن عزام ، واصدر المجلس قرارا بعدم الثقة بالوزارة بالاجماع .

وكانت الجلسة علنية حضرها مندوبو الصحف ومندوب شركة «روتر» ، وظهر المحضر فى الصباح فى جريدة « الاهرام » .

كما اجتمع أعضاء مجلس الشيوخ برياسة « فتح الله بركات باشا » وسكرتارية محمد عز العرب بك ، واصدروا قرارا بالاحتجاج على تصرفات الوزارة وسجلوا اعتداءاتها على الدستور . وحرر محضر بذلك .

وكان معنى قرار عدم الثقة — دستوريا — أن الوزارة يجب عليها أن تستقيل .

لكن الوزارة كانت مصممة على البقاء بالقوة — تنفيذا للمخطط الذى وضعه من أوجدوا هذا الانقلاب — وهم الملك والانجليز — على الرغم من الدستور والقانون وارادة الشعب .

وهكذا استمر هذا الحكم غير الدستورى أو الدكتاتورى . ولعل مما يصور الموقف فى ذاك الوقت أنه بعد حوادث القتل والعنف التى جرت فى الاسكندرية والمنصورة وبور سعيد أعدت مجلة « روز اليوسف » الأسبوعية التى كانت تهاجم هذا العهد برسومها الفنية المعبرة — أعدت صورة كبيرة تنشر على غلافها فى العدد الذى كان مقررا له أن يصدر يوم ٥ اغسطس ، وعنوانها : « حكم الارهاب » ، وتمثل الصورة بلدا تشتعل فيه النيران ويشيع الخراب ، وعليها يدوس « اسماعيل صدقى » حاملا فى يده مسدسا

يتصاعد من فوهته الدخان ! وكتب تحتها : اسماعيل صدقى يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة : الحديد والنار ! ــ ذلك أن صدقى كان يقول انه يحكم البلاد بالعناصر الرشيدة . وهو قول لم يكن له أساس من الواقع . وقد صادرت الحكومة هذا العدد قبل أن يصدر ، وقرر مجلس الوزراء اغلاق المجلة ، لكنها عاودت الصدور تحت اسم آخر ، كما كانت تفعل سائر الصحف التى قرر صدقى تعطيلها .

ووسط جو السخط العام حدثت محاولة لاغتيال صدقى باشا ــ وذلك فى يوم ٢٥ أغسطس ــ حيث قبض على أحد الشبان فى القطار الذى كان يستقله صدقى باشا وهو عائد من الاسكندرية الى القاهرة ، ووجهت الى الشاب تهمة الشروع فى القتل بآلة حادة ، واسمه « حسين محمد طه » وهو موظف بهندسة السكة الحديد قسم مصر ونجل « محمد بك طه » عضو مجلس النواب عن دائرة « الدر » بأعلى الصعيد ، وحوكم هذا الشاب امام محكمة الجنايات ، وحكم عليه بالسجن سبع سنوات ، ولم يعترف على أحد.

نظرة تحليلية

جرت الأمور على هذا النحو ، وكأن حربا مستمرة ناشبة بين الوفد والشعب من جهة ، وصدقى وحكومته من جهة أخرى . وهى فى الظاهر كانت حربا بين الشعب وصدقى ، ولكنها فى الحقيقة كانت حربا بين الشعب والملك . والانجليز راضون مسرورون لأن الشعب قد انشغل عنهم ، وحول انتباهه عن مطالبتهم بالاستقلال أو المعاهدة أو السودان ، وأصبح النشاط كله متجها الى هذه الحرب الداخلية .

ولقد اظهر الشعب شعوره واضحا ، وبكل قوة : فى الخطب التى القاها ممثلوه فى البرلمان ، والقرارات التى اصدروها بالاجماع ، وفى اقتحام دار البرلمان يوم تحطيم السلاسل ، ثم فى احتشاد الجموع فى أثناء الزيارات للاقاليم والاستقبالات الزاخرة الحماسية ، وفى المظاهرات التى كانت تتحدى اطلاق النيران والمعارك التى جرت بين الجماهير والقوات المسلحة . وقتل وجرح كثير من أبناء الشعب فى القاهرة والاسكندرية وطنطا والمنصورة وبور سعيد وغيرها . وهبت الصحف تناضل عن قضية الشعب والدستور ، وصودرت وتحملت الخسائر وعاودت الصدور . ودوت أصداء كل ذلك فى الخارج ، واهتزت له بعض الدوائر فى بريطانيا . ولكن لماذا لم تتحول تلك الحركات والمظاهر الشعبية الى ثورة شاملة ، ضد هذا الاعتداء على الدستور والحرية ونظام البلاد ، ولا سيما بعد ما نفذ صدقى الغرض من الانقلاب وهو

الغاء الدستور وهو ما سيتم فى اكتوبر سنة ١٩٣٠ ؟ (وسنتحدث عنه فى الفصل القادم) .

كان ذلك لأسباب :

الأول ـ أن الحكومة قررت أن تستعمل أقسى وسائل العنف ، وكان فى يدها الجيش والشرطة (ولا ننسى انهما كانا تحت سيطرة الرؤساء الانجليز) وعرف الشعب أن هـذه الحكومة لا تتورع حتى عن القتل وسفك الدماء ، حتى حاولت الاعتداء على زعيم الأمة وكبراء الرجال فيها . فتبين للشعب أن الثورة الشاملة ستكون فيها ضحايا كثيرة وقد تتحول الى مذابح ، وهى على كل حال قتال بين المصريين بعضهم مع بعض . فهـذه الثورة اذن غير متيسرة وغير مقبولة .

والسبب الثانى : أن العدو الأصلى ـ وهم الانجليز ـ هذا العدو كان غير ظاهر ، متواريا وراء الأدوات التى سخرها ، وقد اتخذ سياسة الخداع والنفاق . والمصريون لا يستثير شعورهم القومى الا ان يقابلوا العدو مواجهة، فيتحدوا حينئذ قوته مواصلين الجهاد حتى يتغلبوا عليه بارادتهم . وكان هذا مكرا خبيثا من العدو فحمى نفسه فى هذه المؤامرة من المواجهة .

والسبب الثالث ـ أن الطلبة : طلاب الجامعة والمدارس كانوا كلهم فى اجازة طوال اشهر الصيف ، متفرقين فى القرى والمدن . والطلاب فى مصر كانوا دائما هم طلائع الثورات ومفجروها ، فكانوا غائبين فى ذلك الوقت . وحين عادوا بعد الاجازة كانت الجولة الأولى قـد انتهت والصـدمة الأولى ضعف أثرها ، وكانت الحكومة قد عملت كل استعداداتها لقمع أى حركة بالبطش والتنكيل .

والسبب الرابع : انه كانت هناك الأزمة الاقتصادية ، التى كانت متفرعة من الأزمة العالمية الكبيرة ، فكانت اعباؤها ثقيلة ، والشعب يعانى من الكساد والركود ، وأصبح مشغولا بالكفاح من أجل الاطمئنان على المعيشة أو تخفيف الأعباء . والأزمات الاقتصادية ـ كما هو معروف من التاريخ ـ تضعف من القوى المعـنوية للشعوب ، وانما تحـدث الثورات السياسية حينما تكون الشعوب أسعد حالا وفى حالة من اليسر والرخاء . وقد اسـتمرت الأزمة الاقتصادية طوال ذلك العهد .

والسبب الأخير : هو أنه فى الواقع لابد انه كان هناك شعور كامن ـ وان كان لا يراد اظهاره أو التعبير عنه ـ وهو انه رغم حب الشعب للوفد وقادته

ورئيسه الذى كان موضع الثقة ، وله المقام الأول من الاجلال ــ كان الشعب مع ذلك ــ أو المثقفون منه على الأقل ــ يشعرون بأن الوفد حين ولى الحكم فى أول هذا العام بعد نصر كبير أهداه له الشعب فى الانتخابات ــ لم يحقق الآمال التى كان يصبو لها الشعب ، فلا هو حل القضية المصرية أو حقق الاستقلال ، أو أمضى المعاهدة التى هى طريق الاستقرار ، بل أضاع أو ضاعت منه الفرصة ، وعاد الشعب الى معاناة القلاقل والمشاكل مرة أخرى بعد مدة قصيرة ، فكأنه كتب على الشعب أن يظل فى هذا العناء يواجه الحكومات المعادية : حكومات الاضطهاد التى تعتدى على حقوقه وتعامله بمنتهى القسوة والتنكيل ، وتضر مصالحه ، فوق الأضرار التى تسببها الأحوال الاقتصادية المرهقة .

على ان الشعب ــ مع وجود هذه العوامل ــ كان يرى أنه ان لم ينل الاستقلال فلابد ان يحافظ على الدستور ، لأن الدستور هو الذى يؤمن حريته ، والشعب يريد حياة الحرية وأن يعيش فى ظل حماية وسيادة القانون . والوفد كان هو الحريص على الدستور ، ورئيسه « الجليل » مصطفى النحاس كان من أقوى الناس ايمانا بالدستور والديمقراطية ، حتى ليكاد يجعله معادلا للاستقلال ، لأنه يحقق استقلال الامة ويعلى ارادتها فوق ارادات السلطات ، ويصون حرياتها ، وهو الأساس الأول للاستقلال . فمن اجل هذا كان الشعب يعطى الوفد ورئيسه كل الثقة ، ويقبل الأعذار عن أعماله ، ويعفو عن اخطائه ، ويستمر فى تأييده ، اذ لم يكن هناك بديل غير استبداد الملك وجبروته ، وبطش حكومات الانقلاب التى يسلطها على الشعب ، وعداء وتسلط الانجليز .

كان على الشعب اذن أن يظل ثابتا على مبدئه ، مستمسكا بأهدافه ، صامدا صابرا ، وهو يقاوم بما يستطيع ، ويترقب تطورات الزمن وظهور الفرص لتغيير الأحوال . والشعب المصرى لديه طاقة هائلة من الاحتمال والصبر . فسيستمر اذن فى كفاحه بكل عناد واصرار ، ولكن ليس أمامه الا المقاومة السلمية ، والمقاطعة السياسية ، واذا اقتضى الأمر يقوم بثورات أو حركات محدودة .

فهذا كان هو موقف الشعب بوجه عام ازاء صدقى وتصرفاته وعهده .

الفصل السادس

الغــاء الدستور



● الملك احمد فؤاد ●

فى الوقت الذى كان يدور فيه هذا الصراع بين الشعب والحكومة غير الشرعيه ، كانت هذه الحكومة اى وزارة « صدقى » تشتغل باعداد خططها لتتخذ الخطوة الأخيرة وتصل الى نهاية الشوط ، فتحقق هدفها الذى قامت — أو اقيمت — من أجله ، الا وهو الغاء الدستور : دستور البلاد الذى يقرر نظام الحكم ، وهو دستور سنة ١٩٢٣ الذى اجمعت عليه الأمة ، ولم يمض على صدوره اكثر من سبع سنوات .

ويصور مراسل جريدة « الديلى ميل » الموقف فى ذلك الوقت فى برقيــة بعث بها الى جريدته من القــاهرة — والمراسلون الأجانب كثيرا ما يعرفون الأسرار والحقائق — فيقول فى هذه البرقية : « تدبر ازمة جديدة فى سراى عابدين ، فى حين أن نصف موظفى القاهرة فى الاجازات ، والبرلمان البريطانى فى دور عطلته الصيفية . واتصل بى من أوثق المصادر ان الملك فؤاد بمعاونة صدقى باشا قد سنا دســتورا جديدا تماما . وأن هــذا الدستور بمقتضى الخطط الموضوعة سيعرضه صدقى باشا على الملك رسميا يوم الاربعاء أو حوالى ذلك اليوم ، وسيوقع الملك مرسوما باصدار الدستور الجديد الذى ينفذ من طبيعته فى الحال . ومن مقتضياته الأولى حل البرلمان الحالى . أما التفاصيل فلا تزال مكتومة .

ويبين المراسل حقيقة هذا الدستور ، فيقول :

« ومعنى هذا أن الحكومة تكون حكومة السراى ، وان الحكومة هى الملك نفسه . وستكون نتيجة هذا التغيير انتقال السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المعادين البريطانيين — الى الملك ، الذى ينبغى له اذ ذاك أن يحكم البلاد حكما مطلقا . »

ثم يشير الى موقف الحكومة البريطانية — ويكاد يكشف سر النفـاق ، فيقول :

« ومن أغرب ظاهرات هـذا الانقـلاب الموقف الذى وقفته الحـكومة البريطانية التى يجب أن تطلع كل الاطلاع على التغيرات الرجعية التى يراد اجراؤها ، ولكن الحكومة البريطانية تتغافل عن هذه الأمور بحجة انها ليست من شئونها . اما الذين يعلمون طريقة سير الحوادث فى مصر فيقولون انه من المستحيل عمليا أن تتبع بريطانيا سياسة عدم التدخل فى الشئون المصرية . فما دامت بريطانيا واضعة جنودها فى القاهرة ، واسطولها على مقربة من الاسكندرية ، فان عدم تدخلها يعتبر على الأقل معادلا للتأييد السلبى . »

فالمراسل يؤكد انه من المستحيل عمليـا الا تتدخل بريطانيا فى الشئون المصرية . وهذا طبعا هو الواقع ، ولا يمكن أن يقبل العقل غيره ، ولكن وهو لا يريد أن يذكر كل الحقيقة يقول ان التأييد موجود ولو فى صـورة سلبية . ومعنى التأييد فى هذه الصورة انه هناك موافقة وعدم اعتراض على احداث هذا التغيير . وفى كثير من الأحوال يكفى هذا التأييد لأن معناه الرضا والتشجيع من الدولة صـاحبة القوة التى تحتل البـلاد . وهذا التأييد والرضـا يعادل الاشـتراك الفعلى فى المؤامرة . ولكن الحقيقـة أن اشتراك بريطانيا فى هذه المؤامرة — مؤامرة الانقلاب وتغيير نظام الحكم — كان ايجابيا ، لاسلبيا فقط ، وكان تدخلها فعليا ، بل هى الموعز والمحرض الأول على هذا الانقلاب — كما أثبتنا ذلك فيما تقدم بالأدلة القاطعة العديدة . والتدخل البريطانى — اذا كانت السياسة تقضى بكتمانه — يتم عن طريق الجهات العليا — أى بالاتفاق بين المندوب السامى البريطانى والملك ، وكثيرا ما حدث التدخل عن هذا الطريق ، فلا يظهر فى وثائق رسـمية ، ولكن تدل عليه كل القرائن ويحكم بوجوده العقل ، وتفضحه الأعمـال والنتـائج . وهكذا فى هذه الحالة تدل كل القرائن والأعمال على أن هذ االتغيير كان نتيجة التدخل البريطانى ، واتفاق رغبات الانجليز مع رغبات السراى . ولكن السياسة كانت تقضى بكتمان هذا التدخل حتى لا يثير ثائرة الشعور الوطنى ، ويؤدى الى احداث ثورة ضد بريطـانيا نفسها ، ويفسد عليها

اغراضها السياسية — والاقتصادية خاصة — التى كانت تقصد اليها من وراء هذا التغيير .

وعلى العموم كان الناس كلهم يتوقعون منذ كلف صدقى بتشكيل الوزارة — وهو الرجل المعروف بسوابقه واتصالاته بالانجليز والسراى — أن النظام الدستورى للبلاد قد صار فى خطر ، وأن الشر الذى سيحدث سيكون اكبر من أى شر مضى ، وأن نية الانتقام كانت ظاهرة بعد أن رفض الوفد المعاهدة . لكن الحكومة كانت تدبر أمرها فى خفاء ، ولم يعرف الشعب المدى الذى سيذهب اليه التغيير ، فكانت الاشاعات تتناقل عن نوع هذا التغيير ومداه ، لكن مضت مدة ولم يظهر شىء رسمى . ولا شك أنه كان من أسباب عدم مضى الحكومة فى تنفيذ خطتها أو تخوفها من التنفيذ ما قوبلت به من معارضة قوية وسخط واستنكار ، كما تجلى فى المواقف الشجاعة للبرلمان وتحديه للحكومة واصدار قراراته ضدها بالاجماع ، وفى ظهور تأييد الشعب الشامل فى الاستقبالات الهائلة التى قوبل بها الوفد، والمظاهرات العنيفة التى اجتاحت بعض مدن البلاد ، فهذه المقاومة القوية ازعجت صدقى ومن يقف وراءه ، واذهلتهم حينا عن تنفيذ مقاصدهم . بل بدت كأنها تزلزل كيانهم . فصمتوا مدة حتى تزول الصدمة الأولى وتهدأ الامور . وكان ارسال البارجتين الحربيتين البريطانيتين الى ثغر الاسكندرية يعتبر فى الواقع تأييدا لصدقى ضد الشعب .

و « الرافعى » يؤكد أن « النية كانت مبيتة عند تأليف هذه الوزارة على الغاء الدستور . » ويقول « وتلك كانت امنية السراى فى ذلك العهد منذ أن وضع الدستور . وقد حققت بعضها من قبل . كما يؤكد فى مواضع عدة — كما بيناه من قبل — أن الانجليز كانوا هم « سند الانقلاب الحقيقى والمحرضون عليه » . وذكر أن « الوزارة عرضت خفية أمر هذا الدستور على الحكومة البريطانية قبل اصداره ، واطلعت وزارة الخارجية البريطانية على نصوصه ، وكانت هذه على علم باليوم المحدد لصدوره » وان « الوزارة كتمت أمر الغاء الدستور عن الجميع عدا الانجليز الرسميين فانها — كما سبق القول — افضت اليهم بنياتها بشأنه واستأذنتهم فى انفاذها فأذنوا لها بذلك » .

واذ هدأت الأمور بعض الشىء فى أواخر الصيف بدأت الحكومة تظهر خطتها بحذر ، فتصدر بعض التصريحات بأنها ستعدل الدستور جزئيا أو تغير قانون الانتخاب ، فأخذت الصحف تناقش ذلك وتعارضه ، وتطلب الا يكون تعديل الدستور الا بالطريقة التى رسمها الدستور . واتصل

صدقى بأصدقائه الأحرار الدستوريين ليطلب تأييدهم له فى التعديلات التى ستجرى ، لكن حتى هؤلاء لم يفصح لهم عن الغرض النهائى وهو الغاء الدستور ولم يطلعهم على الخطوات التى كان يتخذها . وكان من رأى هؤلاء ان يقتصر التعديل على قانون الانتخاب وأن يحتفظ بأسس الدستور ، اذ كان الأحرار الدستوريون لا يميلون الى اعطاء الملك سلطات مطلقة . والحقيقة أن الغاية من وضع الدستور الجديد كانت أن تجعل فى يد الملك هذه السلطات ، وكما قال المراسل الانجليزى بصراحة «ان الحكومة ستكون حكومة السراى ، وأن الحكومة هى الملك نفسه ، وأن الملك سيحكم البلاد حكما مطلقا » . وقد صرح صدقى باشا نفسه للدكتور هيكل بأنه « يرى أن يكون صاحب العرش أوسع سلطانا مما يجيزه الدستور القائم » .

فالملك كان هو صاحب المصلحة الأولى فى هذا التغيير ، وكان هو « الحاكم الحقيقى للبلاد » ــ كما عرفنا ، وهو الذى كان عازما ثابتا على الغاء الدستور ، هذا الدستور الذى كان يكرهه ، والذى صدر على الرغم منه نتيجة قوة الأمة بعد ثورتها فى سنة ١٩١٩ ، فهو كان يريد دائما أن يحكم بنفسه ويجمع كل السلطات فى يديه . ولم يكن يعتبر الدستور الا منحة منه للامة منحها اياه بأمره الملكى ، ويستطيع اذن أن يسترد هذا الدستور أى يلغيه بأمره الملكى أيضا ، ويصدر ما يشاء من دساتير أو قوانين . أما الأمة فكانت تعتبر الدستور حقا لها لا يمكن سلبه أو الاعتداء عليه ، وعقدا بينها وبين الملك ، وهو عقد مقدس يجب احترامه ولا يمكن فسخه . لكن صدقى كان لا يؤمن أيضا بالدستور ، وانما يوافق الملك على أن يكون هو صاحب السلطات كلها وأن يكون فوق الأمة . ومثل صدقى فريق المستوزرين الوصوليين ، ومنهم الوزراء الذين شاركوه فى وزارته الذين وافقوه على الغاء الدستور ، وجميع هؤلاء كانوا هم آفة الأمة بل أعداؤها الذين عارضوا ارادتها ، ووقفوا فى طريق نهوضها ، وأخروا قضية استقلالها . وكان قائدهم ورئيسهم فى ذلك الملك .

حملة الصحف على الرجعية



الاستاذ عباس العقاد

ولما شعرت الأمة بما تعتزمه الوزارة أخذت تعلن غضبها واحتجاجها . فكتبت الصحف المقالات فى ذلك لتثنى الوزارة عن مقصدها ، ثم صارت تشن هجومها على ما رمزت اليه « بالرجعية » وهى تعنى بذلك القوة الرابضة وراء الحكم القائم الدافعة له ـ وهو الملك ومن يعاونه من الرجعيين طلاب المناصب والمنافع .

وكان اقوى مقالات فى ذلك مقالات الأستاذ « عباس العقاد » التى نشرها فى جريدة « المؤيد » ـ وهى جريدة «كوكب الشرق » تحت اسم آخر ـ وكان ذلك خلال شهر سبتمبر . وهذه هى المقالات التى استندت اليها النيابة لتوجه الى الأستاذ العقاد تهمة العيب فى الذات الملكية لتقدمه الى المحاكمة ، وكان معروفا أن الملك يريد الانتقام منه لما فاه به فى جلسة النواب من كلمته المشهورة التى صرح فيها بأن هـذا المجلس مستعد لأن يسحق أكبر رأس فى البلاد من أجل حماية الدستور ـ على ما ذكرناه من قبل . ولأهمية هذه المقالات نذكر منها ـ على سبيل المثال ـ مقالة بعنوان « الرجعية هى العدو الأكبر فى الأزمة الدستورية الحاضرة » .

وقال فيها : « نحن مصريون نعيش فى مصر .. ونذكر التاريخ القريب ، ونذكر جيدا من ذلك التاريخ القريب يوم تم وضع الدستور المصرى وتهيأ للصدور ، فوقفت فى وجهه العراقيل وحاولت الأيدى أن تمتد اليه بالمسخ الشديد وتتركه شبحا لا أثر فيه من روح الدستور . نذكر هذا جيدا ،

ونذكر معه أيضا أن هذه العراقيل لم تكن آتية من ناحية الانجليز ، وانما كانت آتية من ناحية الرجعية دون غيرها . »

وظاهر انه كان يقصد بذلك الملك ، لأنه كان هو الذى يضع العراقيل فى وجه الدستور ، وتمتد يداه تحاول أن تنـــاله بالمسخ .. (فى سنتى ١٩٢٢ — ١٩٢٣) .

ويقول : « من ذلك الحين ظهر ظهورا لا شك فيه أن الرجعية عدو لدود للدستور لا تطيقه ولا تصبر عليه ، ولا تزال تحاربه فى الجهر كلما استطاعت ذلك ، وفى الخفـــاء كلما خشيت العواقب وآثرت المراوغة والدهان . »

ويمضى قائلا :

« **فليعلم المصريون** جميعا ان مصيبة الرجعية على هذا البلد أكبر من مصيبة الاحتلال . وانها هى التى مهدت له واستعانت به ، وأوقعت البلاد فى البلاء الذى يعانيه . فلولا كراهة الدســتور القــديمة فى نفوس هؤلاء الرجعيين ، ولولا التكبر عن الاعتراف للفلاحين (العبيد) بالحرية والحكومة العصرية — لمــا حدثت فى مصر تلك الأحــداث التى تعــانى جرائرها الى اليوم . »

— وتكاد كلمة « الرجعية » هنا ترادف كلمة « الملكية » فى مصر ، لأنه يتحدث عن تاريخ الملكية منذ عهد الخديوى توفيق .

ثم يقول :

« فالرجعية هى السوس الناخر فى أبدان هذه الأمة من قديم الزمن ، والرجعية هى أصل المصاب وسبب الاحتلال ، وهى العدو الأكبر الذى يجب أن يبرز على حقيقته ليكون الجميع على بينة من أمره . »

فهذه حملة صارخة من الأستاذ العقاد — كاتب الوفد الكبير اذ ذاك — على جلالة الملك فؤاد والملكية عموما .

وبعد نشر عدد من هذه المقالات استدعت « النيابة » الأستاذ العقاد فى يوم ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٠ للتحقيق فيها ، ثم صدر الأمر باعتقاله . ثم قدم الى محكمة الجنايات فبدأت محاكمته فى ٢٥ ديسمبر وصدر الحكم عليه فى ٣١ ديسمبر من العام ، فحكم عليه بالحبس تسعة أشهر ، كما حكم على صاحب امتياز جريدة « المؤيد » بالحبس ستة أشهر . وقد قضى الأستاذ العقاد مدة حبسه فى سجن القلعة . وخرج منه ينشد قصيدته التى يقول فيها انه سيستمر ثابتا على مبدئه . ولم يزده السجن الا صلابة عزم وقوة نضال .

عريضـــة النواب الى الملك

وفى يوم ٢١ سبتمبر قدم النواب عريضة الى جلالة الملك يطلبون دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى فى اقرب وقت للنظر فيما عرضته الوزارة من تعديل قانون الانتخاب ، واتخاذ القرار الذى يراه المجلسان فى ذلك . وذكروا فى عريضتهم ان النواب فى اجتماعهم الســـابق يوم ٢٦ يولية ١٩٣٠ كانوا اصدروا قرارا بعدم الثقة بالوزارة ، وهذا القرار يوجب على الوزارة أن تستقيل طبقا لنص الدستور .

فلم يستجب الملك لهذا الطلب ، كما لم يأت رد من الوزارة عليه ، وكان هذا تحديا لمـا ينص عليه الدستور .

ويلاحظ ان النواب لم يذكروا فى عريضتهم غير مســألة تعديل قانون الانتخاب ، مع ان الذى كان مبيتـا ومزمعا عليه من الملك وحـكومته الغاء الدستور جملة .

اعلان الغـاء الدستور

وهكذا لم تأبه الحكومة بأى رأى من الأمة ، ولا بأى معارضة من النواب والوفد وهم الذين كانوا يمثلون الأغلبية ، ولا حتى برأى أصدقائها القدامى الأحرار الدستوريين الذين أصدروا بيانا أيضا يطالبون الا يمس التعـــديل الأسس الدستورية ، وأخبرهم صدقى فى صورة انذار نهائى بانه اتفق مع الملك على اصدار دستوره الجديد . ومضى صدقى الى نهاية الشوط وأعلن الغاء دستور الأمة واستبداله بدستور جديد الذى هو دستور الملك .

ففى شهر اكتوبر ــ فى ذروة الأزمة الاقتصادية ، وهذه الأزمة تأخـذ بخناق البلد ، وقـد تدهورت اسـعار القطن ولا يجـد من يشتريه وهو مكدس بالقناطر فى مخازن الحكومة ، والفلاحون فى بؤس والتجارة فى كساد، وارهق الملاك بالديون ، والشعب كله فى ضيق ــ فى هذه الحالة من البوار اقدم صدقى على تنفيذ جريمته ، ليزيد الشعب غما على همومه الثقيلة ويضيف الى ازمة الاقتصاد ازمة السياسة التى تؤدى الى الاضطراب والتنازع واختلال الأمن فيزيد هذا الحالة الاقتصادية سوءا ، ويزيد من بؤس الشعب وبذلك تتاكد اسباب التأخر ، ويشغل الشعب عن رعاية مصالحه او العمل من أجل قضيته ــ اقدم صدقى فأعلن القرارات التى كانت تعد منذ وقت طويل .

اعلن الغاء دستور الأمة ــ دستور سنة ١٩٢٣ ، واصدار دستور جديد هو دستور سنة ١٩٣٠ . وصدر بذلك المرسوم الملكى بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٠ . كما صدر فى اليوم نفسه قانون الانتخاب الجديد . وصدر الأمر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين .

بذلك هدم النظام الدستورى للبلد فى لحظة ، ووضع مكانه نظام جديد بأمر جلالة الملك وتنفيذ اداته « صدقى » أو صدقى باشا .

هذا مع أن دستور الولايات المتحدة الأمريكية قائم منذ انشائها ، وكاد ان يمضى عليه نحو مائتى عام منذ صدوره بلا انقطاع .

ودستور انجلترا بدأ منذ اصدار « الماجنا كارتا » ـ أو الوثيقة العظمى فى سنة ١٢١٥ ـ أى منذ أكثر من سبعمائة عام . ولا تعبث الأمم التى تحترم نفسها وتحترم القانون بدساتيرها بين آن وآخر بأوامر حكامها أو أفراد منها دون اكتراث بارادة الأمة .

وهذا ما يعلق به الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ السياسى القانونى ـ على هذا الالغاء : « كان الغاء دستور سنة ١٩٢٣ اعتداء منكرا على حقوق الشعب واستخفافا به ، لأن هذا الدستور هو حق أساسى كسبته الأمة بعد جهاد طويل مرير . ومن أحكامه الجوهرية انه لا يجوز تعديله الا بقرار من مجلسى الشيوخ بالأغلبية المطلقة لأعضائه جميعا ،ثم بتصديق الملك على هذا القرار ، ثم يصدر المجلسان بالاتفاق مع الملك قرارهما بشأن المسائل التى هى محل للتعديل ، ولا تصح المناقشة فى ذلك فى كل من المجلسين الا اذا حضر ثلثا أعضائه . ويشترط لصحة القرارات أن تصدر بأغلبية ثلثى الأعضاء . »

فهذه هى الطريقة التى رسمها الدستور لامكان تعديله .

ثم يقول : « فاذا كانت الحكومة لا تملك تعديل أية مادة فى الدستور الا بهذه الأوضاع والقيود ، فلا تملك من باب أولى الغاءه ووضع دستور آخر بدلا منه .

« **ولعمرى اذا** ساغ لكل وزارة أن تفعل هذه الفعلة ، كان الدستور مهزلة ، بل كان شأنه أقل من شأن القوانين واللوائح العادية ، لأن الحكومة لا تملك اصدار القوانين الا اذا اقرها البرلمان ، فكيف يمكن أن تلغى الدستور بجرة قلم وبأمر ملكى ؟ »

ثم يبين أن الدستور « تعاقد بين الشعب والملك » ـ أى ليس منحة كما ينظر اليه الملك ـ « وقد أقسم الملك كما أقسم ممثلو الأمة اليمين على احترامه فليس من حق الملك أن يلغى هذا الدستور بأمر ملكى » .

ويؤكد هذا أنه « قد ورد فى مذكرة وزير الحقانية ، التى أعلنت مع الدستور فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ أنه متى صدر الدستور فان الحالة تتغير تغيرا تاما ، اذ اصدار هذا الدستور والاعتراف بمبدأ كون الأمة هى مصدر السلطات يجعلان سحب الدستور بعد منحه أمرا غير مستطاع » .

فالغاء الدستور اذن بهـذه الطريقة عمل غير مشروع ، وهو مخالفة للدستور بل هدم له واعتداء على القانون ، أو هو فى الحقيقة « الخيـانة العظمى » الجريمة التى نص عليها مشروع قانون محاكمة الوزراء الذى كانت وزارة الوفد الممثلة للامة تريد اصداره ـ كما عرفنا من قبل . فما اقدم عليه صدقى هو بلا شك « خيانة عظمى » ويشترك معه الملك فى الجريمة لأنه هو الآمر والمحرض ، كما أنه ـ أى الملك ـ حنث فى يمينه الذى اقسمه على امام ممثلى الأمة باحترام الدستور ، وهذا ما لا يتفق مع مبدأ أو قانون الشرف .

وهكذا أتم صدقى انقلابه ، وبلغ عدوانه ذروته ، ووصل الى الغاية التى كان يعمد اليها منذ عهد اليه بالقيام بهذا الدور أو هـذه المهمة ، فهدم الدستور الذى حصلت عليه الأمة بعد جهادها الطويل منـذ قامت تطلب الدستور الذى يحقق ارادتها وذلك فى أواخر عهد الخديوى اسماعيل . وكان دستور سنة ١٩٢٣ هو ثمرة جهادها وتضحيات ابنائها فى ثورة سنة ١٩١٩ وكان هو القاعدة الأولى التى تريد أن تستقر عليها الأمة لتواصـل كفاحها ونضالها من أجل مطلبها الأعلى وهو الاستقلال . فالتـاريخ يدمغ صدقى باقتراف هذه الجريمة وهى خيانة وطنية ، كما دمغه الجيل الذى عاصره . وأما الملك فهو مصدر الجريمة الأولى ، لكن كيف كان يمكن أن ينفذ جريمته بدون وجود اداة له ؟ فالمسئولية الكبرى تقع على هذه الأداة .

ولننظر الآن ما هو هذا الدستور الجديد الذى أريد فرضـه بالقوة الغاشمة والذى أنكرته الأمة بالاجماع ، والذى يقول صدقى عنه ـ مع ذلك ـ أنه « من أرقى دساتير العالم ؟ » .

دستور صدقى

أذكر أنه حينما صدرت الصحف وقد نشرت نصوص الدستور الجديد والمذكرات المتعلقة به ـ أن هذا قوبل باستخفاف أو بازدراء ، ونظر الى الأمر كله كأنه غير جدى أو كأن مسرحية لا صلة لها بالواقع تمثل فصولها ، فلم يهتم الجمهور بقراءة تلك النصوص أو المذكرات ، واذا قرأها أحد فلا يكون فى نفسه لها أثر ، لأن الشعور العام كان هو عدم الثقة . واذن فما يصدر عن هذا الحكم غير المعترف به لا يعطى أى اهتمام ـ اللهم فيما عدا المشتغلين بالسياسة ورجال القانون فانهم رأوا أن يفحصوا مواد هذا الدستور ، لا لأهميتها أو ليقتنعوا بها ، ولكن ليروا مقدار التفارق والخروج عن مبادىء الدستور الأول وهو الدستور الصحيح الذى يؤمنون به ، ولكى يستطيعوا أن

يردوا على هذا الدستور الجديد وواضعيه ، ويبينوا ما فى هذا الدستور من عيوب واعتداء على سلطة الأمة وحقوقها .

كان هذا دستورا مصطنعا وضعته السلطة دون استشارة الأمة أو موافقتها ، ومن غير أن تشترك فى وضعه لجنة من فقهاء القانون وممثلى الهيئات موثوق بهم معترف بمكانتهم ، بل وضعته الحكومة فى خفاء بواسطة بعض مستشاريها أو موظفيها الذين ينفذون ما تأمرهم به ، فهى واضعة المبادىء وأما عملهم فهو صياغة هذه المبادىء فى كلمات ومواد . ثم انه كان نظاما يفرض من أعلى ويطبق بالقوة ، وكل شىء يصدر من أعلى ويراد تنفيذه بالسلطة أو بالاكراه ترفضه الأمة ، ولاتقبله بقلبها حتى لو نفذته الادارة ، ويظل خارج فكرها ووجدانها ، وتكون الأمة موقنة بانه لا يدوم وأن ليس له بقاء الا ما دامت السلطة فقط ، فاذا زالت فسيزول بزوالها ولا يبقى له اثر . وكذلك كان دستور صدقى ، وكذلك كانت أعماله ومشاريعه كلها كأنها كانت مسرحيات أو العابا فى الهواء أو بناء على الرمال ، فأخذت مدتها من الزمن ، ثم كان مصيرها الانهيار فالزوال .

كان هذا هو الشعور العام ، وكان هذا هو شعورى أيضا ، وكنت اذ ذاك فى نهاية المرحلة الثانوية ، فمع شدة اهتمامى بتطورات السياسة — لم أهتم بمراجعة نصوص ذلك الدستور الا بمقدار ما اقنعنى بأن هذا الدستور سلب من الأمة سلطتها وجعل السلطات فى يد الملك ، وجعل البرلمان خيالا والحكومة هى كل شىء ، فهو اذن دستور الملك وحكومته وليس دستور الأمة .

لكن الآن ، وأنا أدون التاريخ والتاريخ سجل شامل للاحداث — سواء ما كان منها مقبولا أو مكروها — فان من الواجب أن يعطى هذا الكتاب صورة واضحة عن طبيعة هذا الدستور ومواده ، وأن يعرف ما هنالك من فروق بينه وبين الدستور الذى قبلته الأمة وعملت به ، وظلت مستمسكة به لا تبغى بديلا عنه — وهو دستور سنة ١٩٢٣ — وهذا مع انها كانت تعرف أنه ليس المثل الأعلى ولا الدستور الكامل الذى تريده ، فقد كانت فيه مبادىء تحتاج الى التعديل ، ولكن الأمة لا توافق على أن يعدل الدستور الا بالطريقة التى حددها الدستور ، وباختيارها التام وارادتها ، لأنها أمة تحترم القانون وتحافظ على النظام ، وتريد أن يتم كل شىء بالشورى ورأى المجموع لا برغبات الأفراد والحكام المتسلطين ، فيؤدى ذلك الى الفوضى وعدم الاستقرار .

ولا أرى الآن أن نبحث هـــذا الدســتور المفروض مادة مادة ، ولا أن نطيل فى التفاصيل ، وانما المنهج الذى نختاره أن نبين أهم المبـــادىء أو القواعد التى ارتكز عليها ذلك الدستور ـ ولا سيما ما يتعلق بسلطات الأمة والبرلمان . فهذا اذن ملخص لتلك القواعد .

ـــ **صار الدستور** منحة يصدر ويلغى بأمر الملك ، وليس تعاقدا بين الشعب والملك .

ـــ **حذف من الدستور** المادة التى تنص على أن الملك يتولى سلطاته بواسطة مجلس وزرائه ، فأصبحت سلطة الملك مطلقة .

ـــ **الملك** يعين ثلاثة أخماس مجلس الشيوخ (أى أغلبية المجلس) .

ـــ **الملك** يعين ويقيل الوزارة بغير قيد ولا شرط . ويحل البرلمان بغير قيد ولا شرط .

ـــ **يجرى الانتخاب** للمجلس الجديد فى مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ، ويجتمع المجلس الجديد فى موعد لا يتجاوز أربعة أشهر .

وكانت المدة فى الدستور الأول شهرين فعشرة أيام .

ـــ **للملك** ابطال اى قانون يقره البرلمان . ويكفى لذلك عدم تصديقه عليه فى مدى شهرين . وكان النص فى الدستور السابق أنه اذا لم ير الملك التصديق على مشروع قانون أقره البرلمان ، رده اليه فى مدى شهر لاعادة النظر فيه ، فاذا لم يرده عد ذلك تصديقا عليه .

فالمــادة فى الدستور الجديد جاءت بالعكس

ـــ **لا تزيد مدة** انعقاد البرلمــان عن خمسة أشهر .

وللسلطة التنفيذية حق التشريع ، وحق تقرير اعتمادات مالية جديدة مدة الأشهر السبعة الباقية من السنة فى غيبة البرلمان : أى تكون أيديها مطلقة فى الشئون المالية والتشريع طوال معظم السنة .

ـــ **للسلطة التنفيذية** أيضا طوال تلك المدة نقل اعتمادات من باب لآخر فى الميزانية من غير حاجة الى تصديق البرلمان .

ـــ **جعل اقتراح** القوانين المالية للملك وحده ، وسلب من مجلسى النواب والشيوخ هذا الحق .

ـــ **نص على** جواز فض الدورة البرلمـــانية من غير أن يتحتم اتمام تقرير البرلمان للميزانية . فى حين أن دستور سنة ١٩٢٣ نص على عدم جواز فض الدورة البرلمانية قبل انتهاء المجلسين من تقرير الميزانية . (نقول :

وتقرير الميزانية هو من أهم أعمال المجالس النيابية ، بل كان هذا هو السبب التاريخي لمطالبة الشعوب بانشاء المجالس الممثلة لارادتها ، حتى لا تقرر ضرائب أو اعتمادات الا بعد موافقة البرلمان) .

— **وأهم المواد** فى الدساتير هى مادة المسئولية الوزارية . فهذه المسئولية هى القاعدة الأساسية التى تقوم عليها سلطة الأمة والبرلمان ، وهيمنتها على الحكومة أو السلطة التنفيذية ، وهى اذن جوهر النظام الدستورى . ففى هذا الدستور الجديد (دستور صدقى أو الملك) قيد مبدا مسئولية الوزارة امام مجلس النواب بقيود وشروط ، ولبيان ذلك نقول ان الدستور الأصلى (دستور الأمة) نص على انه « اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

هذا هو المبدأ الذى نص عليه دستور سنة ١٩٢٣ . لكن الدستور الجديد قيد حق البرلمان فى تقرير الثقة أو عدم الثقة بالوزارة بقيود وشروط تجعل استعمال هذا الحق متعذرا أو ممتنعا .

فقد اشترط أن يقدم الطلب بذلك كتابة . وأن يوقع عليه ثلاثون نائبا على الأقل . وأن تبين فيه الشئون التى ستجرى فيها المناقشة بيانا واضحا . ولا يطرح هذا الطلب للمناقشة الا بعد ثمانية أيام على الأقل . ولا تؤخذ الآراء عليه الا بعد يومين آخرين ، على الأقل بعد تمام المناقشة . وأن يكون قرار عدم الثقة بأغلبية أعضاء المجلس جميعا ، أى لا عدد الحاضرين فقط .

فبهذه العراقيل — التى من أغراضها اعطاء الفرصة للحكومة لكى تؤثر على النواب بالتهديد أو الاغراء ، الى جانب التعطيل وتعليق الأمر على شروط صعبة — جعلت مسئولية الوزارة أمام البرلمان شبه ممتنعة ، اذ صار من المتعذر الوصول الى قرار بعدم الثقة .

— حدد عدد النواب بعدد ثابت وهو مائة وخمسون عضوا .

— وفى الدستور الجديد نص على أن « تعيين شيخ الجامع الأزهر وجميع شيوخ المعاهد والرؤساء الدينيين منوط بالملك وحده » .

وكان الدستور الأصلى (دستور سنة ١٩٢٣) قد جعل الوزارة مسئولة عن التعيين ، ويصدر الأمر بذلك بناء على ما يعرضه رئيس مجلس الوزراء .

— ونص فى هذا الدستور الجديد (دستور سنة ١٩٣٠) على جواز تعطيل الصحف بقرار من محكمة الاستئناف فى جلسة سرية .

— واخيرا حرم هـذا الدستور على الامة ان تعـدله (اى مهما اختلفت الظروف) الا بعد عشر سنوات .

— ثم — وهذا حكم انتقالى — نص على أن الدستور الجديد لا ينفذ الا عند انعقاد البرلمان . ومعنى ذلك انه فى المدة بين صدور الدستور وانعقاد البرلمان بعد اجراء الانتخابات تكون سلطة الحكومة مطلقة فى التصرف كما تشاء دون رقابة ، وفى اتخاذ ما تراه من اجـراءات تعسفية ضـد الحريات أو تعطيل الصحف أو منع الاجتماعات . فكان لهـذا الحكم الانتقالى آثار خطيرة ، لأن البرلمان لم ينعقد الا بعد ثمانية أشهر كانت الحكومة فيها مطلقة السلطة بلا رقيب ولا حسيب .

وبعد هذا كله ، فان البرلمان الذى ستجرى الانتخابات له ويعقد فى ظل هذه السلطة — سيكون صوريا ، ولن يكون الا آلة فى يد السلطة التنفيذية تسيره كما تشاء ، ويوافق على اغراضها .

قانون الانتخاب

واصدر « صدقى » قانونا جديدا للانتخاب ملحقا بالدستور ، فاحتوى على اغرب المبادىء .

فأولا — الغى هذا القـانون الجديد مبـدأ الانتخاب المباشر ، وجعـل الانتخـاب على درجتين أو مرحلتين ، فينتخب فى المـرحلة الأولى مندوبون خمسونيون : أى لينوب مندوب عن خمسين من الناخبين . وهؤلاء المندوبون هم الذين سيقومون فى المرحلة الثانية بانتخاب اعضاء مجلس النواب .

(**وكان الانتخاب** فى الدستور السابق مباشرا وعلى درجة واحدة لكل المواطنين ، الذين لا تقل سنهم عن ٢١ سنة) .

فرفع القانون الجديد سن الناخب الى ٢٥ سنة ، واشترط فى المنـدوب شروطا مالية أو تعليمية (حتى يخـرج معظم طبقـة الفـلاحين والعمـال) — فاشترط أن يكون المندوب مالكا لأموال ثابتة مربوط عليها ضريبة عقارية ، أو ساكنا فى منزل لا يقـل ايجاره السنوى عن اثنى عشر جنيهـا (بحسب قيمة النقد فى ذلك الوقت) أو مستأجرا لاراض زراعية لا تقل ضريبتها عن جنيهين سنويا ، أو حائزا لشهادة الدراسة الابتدائية .

● **وأغرب المبادىء** هو أن هذا الدستور « دستور صدقى » حرم على جميع المشتغلين بالمهن الحرة فى جميع أنحاء القطر – عدا القاهرة – حق ترشيح انفسهم لعضوية البرلمان : اى حرم على الأطباء والمهندسين والمحامين والصحفيين والتجار فى جميع انحاء القطر عدا القاهرة أن يرشحوا انفسهم فى الانتخابات لعضوية البرلمان .. ! (**ومعنى ذلك انه منع معظم المصريين المثقفين ومعظم التجار والمشتغلين بالمهن الحرة من دخول البرلمان**) .

ولا ندرى ان كان مثل هذا النص يوجد فى أى دستور فى العالم ، ولا من اى بلد نقل واضعو الدستور هذا النص !

الدستور الزائف

وأخيرا – هذا هو الدستور العجيب الذى أصدره « صدقى » فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ليحل محل الدستور الذى ارتضته الأمة وهو دستور سنة ١٩٢٣ .

ويقول صدقى عن دستوره العجيب هذا انه « من أرقى دساتير العالم » !

وهذا الدستور – كما رأينا –

- **يعطى الملك حق ابطال اى قانون .**
- **ويجعله يعين اغلبية مجلس الشيوخ .**
- **ويجعل له حق اقتراح القوانين المالية .**
- **ويجعل سلطته مطلقة غير مقيدة بشىء .**
- **وللحكومة حق التصرف فى الأموال العامة .**
- **ويجعل المسئولية الوزارية متعذرة او ممتنعة .**
- **والدستور منحة من الملك له الحق ان يلغيه .**
- **والامة لا تستطيع تعديله الا بعد ١٠ سنوات .**
- **ويحرم معظم المثقفين والتجار من دخول البرلمان .**

وهذا هو الدستور الذى يرى صدقى ومن يقف خلفه – وهم الملك والانجليز – أنه يصلح لشعب مصر ، ولا يصلح له غيره ، لأن شعب مصر لا يجدر أن يدير شئونه بنفسه أو يعطى حريته ، وهذا هو الدستور الذى يحقق « الاصلاح » فى نظره . وبعد أن عرفنا المبادىء التى احتوى عليها هذا

الدستور يصبح واضحا أنه فاقد المبادىء الأساسية التي يتكون منها أي دستور يستحق هذا الاسم . فالدساتير انما توضع لتقيد أو تبطل سلطة الملك أو الحاكم ، ولتجعل الحكومة مسئولة دائما أمام الشعب ، أما دستور صدقي فقد أعطى السلطة كلها الملك وللحكومة ، وسلبها من الأمة ولم يجعل لها الا مظهرا شكليا . فهذا اذن نفى للدستور أو شكل دستورى زائف من غير جوهر أو روح ، وما هو الا تقنين للحكم المطلق . لذا لا عجب أن نبذته الأمة ورفضته منذ بداية الأمر . وكان الشعور الأول أن قابلته باستخفاف وازدراء ، اذ اعتقدت أن هذا عبث وأن هذا النظام الذى يراد فرضه بالقوة لا يمكن أن يدوم الا ما بقيت القوة ثم سيزول على مر الزمن ، ثم أعلنت رفضها له بالاجماع وصممت على مقاومته وعدم تنفيذه .

ويقول الدكتور « محمد حسين هيكل » الذى كان زميلا لصدقي باشا فى حزب الأحرار الدستوريين : « كنا مقتنعين تمام الاقتناع بأن الدافع الحقيقى لتعديل الدستور لم يكن فكرة أصلاح ، بقدر ما كان فكرة تغليب السلطة التنفيذية على حقوق الشعب وممثليه فى البرلمان » .

ويقول الأستاذ « محمد على علوبه » ـ وهو من أقطاب هذا الحزب أيضا : ـ « ان تعديل الدستور له قواعد منصوص عليها فيه . والجرأة على تعديله على النحو الذى حدث يجعله دون القوانين احتراما ، بل يجعله اقل احتراما من لائحة الترع والجسور وأمثالها من اللوائح » .

ويقول الأستاذ « محمد شفيق غربال » تعليقا على هذا الدستور الجديد :

« ان ما حاوله صدقي باشا فى دستوره الجديد انتقاص من حقوق حصل عليها الشعب . وانه من الطبيعى ومن المشروع أن يدافع الشعب عن تلك الحقوق . وحاول صدقي باشا أن يحمله قهرا على الاذعان . فكانت المعركة الدستورية الكبرى . انتصر الشعب فى النهاية ، وعاد له دستوره الأول ، فعدنا الى ما كنا عليه . وذهبت جهود صدقي باشا ومواهبه هباء فى هباء » .

وكان أول احتجاج سياسى على الغاء الدستور هو كتاب الاستقالة الذى بعث به « عدلى باشا » رئيس مجلس الشيوخ ، فقد كان فى أوروبا ولما بلغه نبأ عزم الوزارة على الغاء الدستور وابداله بدستور آخر بعث باستقالته من رئاسة مجلس الشيوخ قبل أن يصدر الأمر الملكى بحل البرلمان . وكان هذا احتجاجا على اعتداء الوزارة المتكرر على الدستور ، واعلانا عن عدم اقراره

لنظام الحكم القائم وقتئذ فى البلاد . وكان هذا عملا محمودا اضافه الى مواقفه الأخيرة التى نالت رضا الرأى العام .

وكان من الاصداء الأولى فى الدوائر السياسية لما اقدم عليه صدقى من الغاء الدستور هذا الخطاب الذى القاه « مصطفى النحاس » رئيس الوفد وزعيم الاغلبية فى الوفود التى قدمت الى بيت الأمة تعرب عن احتجاجها على هذا الالغاء . وقد القى هذا الخطاب فى يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٣٠ ، ونقتبس منه ما يلى :

قال النحاس باشا : « فى هذه المحنة التى تجتازها البلاد يسرنى ويشجعنى أن أراكم تحضرون الينا ، لا لتشكروا ، ولكن لتعاهدوا الله على أن تبذلوا كل شىء للوطن والدستور .

نعم تحضرون الينا لتعاهدوا هذا العهد العظيم .. تأتون بأنفسكم لا يسوقكم رجال الادارة كما يسوقون الوفود لرئيس الوزارة .

(وكان مديرو الأقاليم قد اخذوا يبعثون الوفود الى رئيس الوزارة كأنما يظهرون أن الشعب مؤيد له ، وأخذ صدقى باشا يخطب فيهم .. وكان ظاهرا ومعروفا للرأى العام أن هذه وفود مصطنعة جمعها رجال الادارة بايعاز من صدقى نفسه أو من غيره ، وقد يكونون من الموظفين أو النكرات الذين لا قيمة لهم) .

ويستمر النحاس باشا : « فرق عظيم بينكم وبينهم : انكم رجال ألفتم الحرية وعملتم على صيانتها ، أما هم فعبيد يرضون أن يكونوا آلات لغيرهم ولا يدركون ما يراد بهم . جئتم الينا تعاهدون الله امامنا على أن تصونوا دستوركم . ودستوركم هو ثمرة جهادكم وغرس دماء شهدائكم ، استخلصت به الأمة حقها الطبيعى الذى كان محبوسا عنها فقامت لتسترده فوصلت اليه .

ثم قال : **« نص الدستور على ان الأمة مصدر السلطات . وهذا هو الأساس ، فليس للسلطات مصدر غير الأمة (هتاف : الأمة فوق الحكومة ، والحق فوق القوة) .**

« نعم جعل الدستور الأمة فوق الحكومة : اى ان الحكومة مسئولة امام نواب الأمة .. ولكن ماذا فعل صدقى باشا ومن معه فى دستورهم ؟ جعلوا الأمة مسئولة امام الحكومة !

« **اذن فكل** تغيير فى الدستور ، من غير اشتراك الامة بواسطة ممثليها — هو اعتداء على حق الأمة .

ثم بين بعض عيوب هذا الدستور فقال :

« وقد استصدر الوزراء أمرا ملكيا بالغاء الدستور ، وجعلوا كل السلطة من الآن فى يد الملك اى فى يد السلطة التنفيذية تتصرف فيها كما تشاء ..

« هذا الدستور الجديد يسلب الأمة سلطتها ويجعل النص على أنها مصدر السلطات اسما على غير مسمى ، فهم المشرعون وهم المنفذون ، وأما النواب فمزيفون يأتون بهم تعيينا ، ويعينون ثلاثه أخماس الشيوخ . وليس ضروريا أن يتم النظر فى الميزانية . وفى اثناء العطلة البرلمانية ومدتها سبعة اشهر يتصرف الوزراء فى الامور كما يشاءون . والدستور الجديد يحرم النواب حق اقتراح القوانين المالية .

ثم يرد على ما كان يزعمه « صدقى باشا » من أنه يريد بما عمله أن ينقذ البلاد من « دكتاتورية البرلمان » فيقول رئيس الوفد : « يقول صدقى باشا أنه يريد أن ينقذ البلاد من دكتاتورية البرلمان .. والبرلمان عنوان ارادة الأمة. فهل يكون تصريفه لأمورها طغيانا أم يكون تنفيذا لارادتها ؟ ان الطغيان هو أن يفرض تسعة نفر دستورهم على أربعة عشر مليونا من الأنفس ، وأن يتصرفوا بذلك فى أخص حقوق الأمة » .

« ان الأمة متمسكة بدستورها ، وستدافع عنه وعن حريتها .

« ان رجال الادارة يسوقون الوفود الى صدقى باشا ليخطب فيها . أما المؤتمر الذى دعونا اليه فقد قرأنا فى الصحف أن الحكومة تمنعه .. فلماذا تخاف الحكومة أن يجتمع ليرى هل الأمة معنا أم ضدنا ؟

« ان أكبر دليل على أن الأمة ضد صدقى باشا هى تلك الجيوش المسلحة .. ولكن هل تبقى هذه الجيوش الى الأبد ؟! ان كان ذلك فليهنه الحكم على اسنة الحراب دون غيرها . (تصفيق) .

وختم النحاس باشا خطابه قائلا :

« ان الأمم لا تحكم بالحراب طويلا . وسيرى صدقى باشا قريبا أن حرابه لم تنفعه . (عاصفة من التصفيق) .

والاشارة هنا الى الجيوش ، لأن صدقى باشا كان قد حشد قوات مسلحة كثيرة من جنود الجيش بالاضافة الى الشرطة فى يوم اعلان دستوره ، وكانت هذه القوات تجوب الشوارع وترابط فى الميادين . وبقيت هذه القوات بعد ذلك مدة طويلة ليهدد بها الشعب .

هدف هذا العهد

عرفنا مما مضى ان صدقى باشا صرح بان الغرض من حكمه او انقلابه هو « هدم » الماضى بما له وما عليه ، وان الملك فؤاد كان موافقا على هذه السياسة او هو الذى وضعها . وقد نفذ صدقى فعلا هذا الغرض وهدم النظام الدستورى للبلد ، وأوجد شكلا زائفا لم يرض به أحد . واذا كان قد هدم النظام فكان باقيا عليه أن يهدم القوة التى كانت مرتبطة بهذا النظام والتى كانت تصل الى الحكم نتيجة هذا النظام ، وهذه القوة هى « الوفد » الذى كانت تنتخبه أغلبية الامة دائما فى كل انتخاب يجرى تطبيقا لهذا النظام الدستورى ، منذ سنة ١٩٢٣ . فالهدف السياسى أو الهدف الحقيقى وراء الغاء الدستور هو « هدم » الوفد أيضا . وهذا لم يكن هدف صدقى فقط بل هدف الملك أو الهدف الأكبر للملك . وقد أثبتنا فيما تقدم وصرحت بذلك الصحف الانجليزية أن هذا الدستور الجديد انما هو دستور السراى وأن الملك هو الحاكم الحقيقى للبلاد .

ذلك لأن الوفد كان هو القوة السياسية الكبيرة التى تقف امامه ، وتعارضه وتشاركه فى حكمه أو تحد من سلطانه ، وتريد أن يكون السلطان للشعب والقانون لا للملك أو غيره ، وكان الشعب أو الأغلبية العظمى منه تؤيد الوفد وتعطيه ولاءها ولا تعرف ولاء للملك الا فى حدود الدستور والقانون . وكان الملك فؤاد رجعيا أوتقراطيا ذا عقلية قديمة يريد أن يكون هو مصدر السلطات وأن يملك ويحكم كما يريد ، دون اعتراف بدستور أو بسلطة للأمة ، كدكتاتور أو حاكم مستبد مطلق ، ودلت على هذا أعماله وتصرفاته طوال حكمه . لذا كان الوفد هو عدوه الأول ، فكان يريد دائما أن يحطم نفوذه أو يقضى عليه . وكان هذا هو الغرض العملى أو الأساسى من انقلاب صدقى .

تقول السيدة « فاطمة اليوسف » ــ وهى كانت صحفية ناجحة متصلة بالأوساط السياسية وتعرف كثيرا من الحقائق والأسرار :

« لقد كان صدقى باشا يقول : ان مصر فيها ثلاث قوى : هى الانجليز والملك والوفد . وان ارتباك أحوالها يعود الى تصارع هذه القوى الثلاث ، ولن تستقيم الأحوال حتى يتم الخلاص من احدى هذه القوى على الأقل » .

ثم تقول : « وكان الملك فؤاد يؤيد هذه السياسة على خط مستقيم » . وطبعا ما كان صدقى يريد أن يتخلص الا من الوفد . وأكثر منه فى ذلك الملك . ووراءهما أيضا الانجليز . وقد ظن صدقى وهؤلاء أنهم بهذا الدستور

الجديد ولهم القوة وراءه سيمنعون الوفد نهائيا من الوصول الى الحكم . وسيواصلون اضطهاد اعضائه واتباعه ويقمعون أية حركة تصدر منه ، فاذا طال العهــد على ذلك فان الامة ستنفض عنه ، وتذهب الى من بيدهم القوة والمصالح والمنافع .

وكانت المدة المقررة لبقاء عهد صدقى عشر سنوات على الاقل . فتقول السيدة « فاطمة اليوسف » أيضا : « كان المفروض أن تعيش وزارة صدقى عشر سنوات على الأقل . أو هكذا رسم الانجليز والملك قواد خطتهم . وكان أصدقاء صدقى لا يكفون عن ترديد هذا الذى استقر عليه العزم » .

ويدل على هذا انه قد نص فى هذا الدستور الجديد ــ كما عرفنا ــ على أنه لا يجوز تعديله الا بعد عشر سنوات ، فكانت المدة التى تقررت لبقاء هذا النظام اذن عشر سنوات على الأقل تبقى الأمة فيها مكبلة لا ارادة لها يحكمها الملك كما يريد بواسطة اداته صدقى ومتحالفا مع الانجليز فى ذلك .

لكن هذا كله ــ كما اثبتت الحوادث ــ كان أوهاما ، وكان سوء تقــدير لقوة الشعب ، وكان خطلا فى التفكير ، يدل على أن هؤلاء الناس كانوا يفكرون بعقلية غريبة عن الأمة ، منفصــلة عن روح الشعب ، متخلفة عن العصر ، فزين لهم الغــرور أن يحاربوا الأمة والزمن ، وقــد استمروا مدة فى هذه الحــرب ، ولكن فى النهاية غلبتهم الأمة والزمن ، واثبتت الأمة انها أقوى من غرورهم واوهامهم ، وضاعت جهودهم كلها هباء ــ كما سنرى فى الفصول القادمة .

الفصل السابع

الصراع السياسى



• مصطفى النحاس باشا • • محمد محمود باشا •

الاحتجاجات والمقاطعة

لم يقبل الشعب هذا الدستور الجديد وما كان يمكن أن يقبله ، بل ما كان يتصور ان الدستور الذى جاهد من اجله نحو ستين عاما ، واعتبر الحصول عليه ظفرا كبيرا ، ووثبة فى حياة الأمة ، وبدءا لعهد جديد من الحرية والتقدم ـ يمكن أن يهدم هكذا بسهولة وفى يوم وليلة . ولما كانت الثورة الشاملة متعذرة او فات اوانها ـ وفى الواقع لم تكن هناك ضرورة لها ـ فان الشعب لجأ الى سلاح آخر له اثره وفعاليته ، ويمكن أن يعد أيضا ثورة ولكن فى مظهر سلبى ، وهو سلاح المقاطعة : المقاطعة للعهد ونظامه واجراءاته ، وذلك مع استمرار النضال السياسى ، واظهار الاحتجاج فى صورة عملية أو عنيفة أيضا ، كلما أمكن ذلك أو اقتضت الظروف .

وكانت الحكومة قد استعدت من جانبها لقمع أى حركة تصدر من الشعب ، فكانت قوات الجيش والبوليس ترى دائما فى شوارع المدن وعند الأماكن الهامة . وعمدت الحكومة الى مصادرة الاجتماعات العامة ومنعها .

فلما دعت « نقابة المحامين » الى عقد جمعيتهم العمومية فى دار النقابة ـ وذلك فى يوم ٣١ اكتوبر (أى بعد اسبوع من الغاء الدستور) اقتحم البوليس دار النقابة ، واخرج من كان حضر من المحامين ، وفض الاجتماع بالقوة . وكان هذا اعتداء ـ كما قالت الصحف ـ لم ترتكبه وزارة من قبل ، لأن النقابة هيئة قانونية معترف بها ، وهم انما يجتمعون فى دار نقابتهم فى

صورة سلمية . لكن الحكومة خافت أن يصدر المحامون قراراتهم ضدها معلنين عدم اعترافهم بها وبدستورها ، وكان لابد أن يكون لقراراتهم أثر كبير فى صفوف الشعب . ومنعت الحكومة أيضا الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى فى ذاك العام .

لكن شعور الاحتجاج ظهر عنيفا بين الطلاب ، وحدثت مصادمات بين الطلاب والبوليس فى بعض المدارس الثانوية ، فأضرب طلبة مدرسة « الخديوية » والجيزة الثانوية ، وتجهيزية دار العلوم ، والمدرسة الصناعية فى بولاق ومدرسة الفنون والصنائع ، وبعض مدارس الأقاليم . وصدرت قرارات بتعطيل الدراسة فى بعض هذه المدارس . وكان الجنود يرون دائما مرابطين على أبواب المدارس والمعاهد العلمية وهم مسلحون ، والعربات المحملة بالجنود واقفة على النواصى وفى الميادين . واحتجت الصحف على ما وقع من احداث ، وكتبت جريدة « السياسة » مقالا بعنوان « حول حوادث الطلبة » فى يوم ٣ نوفمبر — وكانت الجريدة وحزبها قد تحولوا الى المعارضة — على ما سنذكر ، فوجهت الحكومة انذارها الأول الى جريدة السياسة . وقد عاقت الجريدة على هذا الانذار بمقال شديد اللهجة حملت فيه على الوزارة ورئيسها ورمتهم بالعجز وقصر النظر والاعتداء على الوطن .

واخذ رجال السياسة يخطبون فى نواديهم منددين بما اقترفه صدقى ومبينين العيوب فى دستوره الذى انتقص فيه من حقوق الأمة بل اعتدى على سلطتها ، ومعلنين معارضتهم والتمسك بالدستور الشرعى . لكن الشعب ظل ينتظر القرارات الرسمية التى تصدرها الأحزاب ازاء هذه الحكومة وأعمالها ولا سيما قرار « الوفد المصرى » الذى كان يمثل الأغلبية العظمى للشعب .

قرار الوفد المصرى

وفى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ أصدر الوفد قراره ، وهو يعلن عدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ، ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها . وهذا نص القرار :

« اما وقد اعتدت وزارة صدقي باشا على دستور الدولة ، واستبدلت به دستورا باطلا من صنعها رغم ارادة الأمة ، وهى تعمل لاكراه البلاد بالقوة على الاعتراف به والرضوخ له ، واستصدرت مرسوما بقانون انتخاب جديد على خلاف ما يقضى به الدستور . وبما أن دستور الدولة الذى أقسم الكل على احترامه والطاعة له هو حق مقدس للأمة ، لا يمكنها التفريط فيه ولا السكوت على المساس به أو مخالفة احكامه .

ـــ فلهذا ، قرر الوفد عـدم الاعتراف بالدستور ولا بقانون الانتخاب الجديدين ، وعـدم الرضـوخ لهما ، ومقاطعة الانتخـابات العـامة بجميع عملياتها » .

بيت الأمة فى يوم الخميس ١٤ جمادى الثانية ١٣٤٩ ـ ٦ نوفمبر ١٩٣٠

رئيس الوفد المصرى : مصطفى النحاس .

قرار الأحرار الدستوريين

وكان الأحرار الدستوريون قد أعلنوا خروجهم على صـدقى باشا أيضا ـ صديقهم القديم ـ عند ما أعلن الغاء الدستور وأصدر دستوره الجديد ، بعد ما ظلوا مظهرين التأييد له ولحكمه نحو اربعة أشهر . وسنبحث دوافع هذا التحول بعـد قليل . وعلى ذلك ففى اليوم نفســه الذى أصـدر فيه « الوفد » قراره الذى ذكرناه ، أصدروا هم ايضا قرارا مماثلا يعلنون فيه عدم الاعتراف بالدستور الجديد ويقررون مقاطعة الانتخابات التى ستجرى على أساسه .

وهذا هو نص القرار :

« **لمـا كان حزب** الأحـرار الدستوريين دائم الحرص على صيانة اسس الدستور الذى ارتضته الأمة منذ سنة ١٩٢٣ ، وعلى ان لا يعـدل منه شىء الا ما يتصل بقانون الانتخاب ـ وبما أن وزارة صدقى باشا قد الغت هذا الدستور كله بجرة قلم ، واستبدلت به دستورها الذى أصدرته ، فاهدرت به سلطات الأمة . وبما ان هذا العمل من جانبها يخالف كل مبادىء الدستور والحـرية المقـررة فى أمم العـالم المتمدين ، ولا يليق بكرامة مصر وماضيها المجيـــد .

وبما أن اشتراك الحزب فى اى عمل من أعمال الانتخابات التى يقتضيها نفـاذ هذا الدستور وتشير اليها نصـوصه ، يعتبر اشتراكا مع الوزارة فى الاعتداء على حقوق البلاد ، كما قد يعتبر قبولا ضمنيا لهذا الدستور تستند اليه الوزارة فى المستقبل .

لذلك ، قرر حزب الأحرار الدستوريين عدم الاشتراك فى الانتخابات التى تقع تحت نظام دستور الوزارة الحاضرة » .

وكان رئيس الحزب « محمـد محمود باشا » ـ وهو صاحب الانقلاب السابق الذى تحدثنا عنه فيما مضى ـ قد أصدر ايضا نداء الى الأمة موقعا

عليه باسمه يؤكد قرار الحزب ويندد بما عمله صدقى بأسلوب أكثر عنفــا .
وهنا وقفة مع الأحرار الدستوريين لنعرف السر فى هذا التحول ، والتخلى
عن زميلهم الذى كان يعد من أقطاب الحزب .

**ولكن قبل ذلك نشير الى موقف الحزب الوطنى لنكمل الصورة . وكما
قلنا كان يتكون من عدد قليل من الأفراد ، لكن لهم مكانتهم .**

موقف الحزب الوطنى

**فعندما أعلن صدقى الغاء الدستور أصدر هذا الحزب بيانا احتج فيه
على ذلك . وجاء فى هذا البيان الذى صدر يوم ٢٤ اكتوبر سنة ١٩٣٠ :**

« فالحزب الوطنى يحتج شديد الاحتجاج على هذا الاعتداء الصارخ على
الدســتور ، ويعلن أن الوزارة ليست الســلطة التى تملك تعــديله أو تغيير
أحكامه ، ويلقى عليها تبعة أعمالها ، ويكرر ما سبق أن أعلنه مرارا من أن
هذه الفوضى وذلك العبث اللذين يتجددان كل حين مرجعهما صرف جهود
الأمة عن الغرض الأسمى وهو محاربة الاحتلال .. الخ » .

فهذا بيان جيد . لكن حين قرر « الوفد المصرى » و « حزب الأحــرار
الدستوريين » مقاطعة الانتخابات التى يجريها صدقى ـ لم يشترك « الحزب
الوطنى » فى هذه المقاطعة فخالف الأمة والرأى العام . وقرر الدخول فى هذه
الانتخابات ، وكان هذا اعترافا ضمنيا بالدستور الجديد ، فبذلك ناقض هذا
الحزب نفسه وخرج على قراره الأول الذى أصدره ـ وان كانت أقلية منه
لم توافق على ذلك . وكان صدقى باشا يزهو بأن الحزب الوطنى مؤيد له ..
وعجيب أن يؤيد هذا الحزب ـ وهو الذى يغالى فى وطنيته ـ هذا الاعتداء
« الصارخ » والعبث الذى قال عنه فى بيانه أن القصــد منه « صرف جهــود
الأمة عن محاربة الاحتلال » ! ! فلماذا يشترك اذن فى هذا العبث والاعتداء
الذى يصرف الجهود عن محاربة الاحتلال ؟ !

تحول الأحرار الدستوريين

على أثر اعلان قرار حزب « الأحرار الدستوريين » ـ الذى ذكرنا نصه
من قبل ـ نشبت الحرب بينهم وبين صديقهم القديم « صدقى » وانبرت
جريدة « السياسة » تشن حملاتها عليه ويزداد عنفها يوما بعد يوم ، بل
صارت لهجتها أعنف مما كانت تكتبه الجــرائد الأخــرى . فأنذر صــدقى
« السياسة » مرتين ، ثم أصــدر قرارا بتعطيلها . فأصدر الحزب جريدة
أخرى باسم ا « الفــلاح المصرى » فعطلت أيضا . فأصدروا أخــرى باسم
« الأحرار الدستوريون » فاستمرت زمنا ثم لحقها التعطيل كذلك .

فما سبب خروج الأحرار الدستوريين على زميلهم ؟

يتحدث « صدقى باشا » نفسه عن ذلك فيقول انه لما عهد اليه بتأليف الوزارة كان ينتظر أن يشترك الأحرار الدستوريون معه . ولكن رئيسهم « محمد محمود باشا » رفض . فذهب اليه صدقى ومعه على ماهر باشا وقال له : « انني جئت لنفس الغرض الذى ألفت وزارتك من أجله سنة ١٩٢٨ » . وقد عرفنا ما فعله « **محمد محمود** » فى وزارته تلك من تعطيل الدستور وتأجيل البرلمان ثلاث سنوات قابلة للتجديد . فلم يقبل محمد محمود الاشتراك فى الوزارة ، ولكن ظل الحزب يؤيد صدقى وتهاجم جريدته « السياسة » الوفد هجوما عنيفا ، وتدافع بقوة عن صدقى وأعماله ، بالرغم من مخالفاته للدستور ومصادرته للصحف والحريات ، واعتداء قواته المسلحة على الشعب .. واستمر هذا التأييد أربعة أشهر . لكنهم — كما اعترف الدكتور هيكل — كانوا يضمرون له الخصومة ومعتزمين الخروج عليه حينما يجىء الوقت المناسب ، وجاء الوقت المناسب وهو حينما أعلن صدقى الغاء الدستور ، فأعلنوا حينئذ خصومتهم له وجاهروه بالعداء ، وأصدروا بيانات قالوا فيها انهم كانوا يرون أن يقتصر التعديل على قانون الانتخاب ، وتبقى أسس الدستور سليمة .

ويقول صدقى باشا عن موقفهم هذا : « وقد كنت أؤمل أن يؤيدنى حزب الأحرار الدستوريين .. نظرا لصداقتى لأعضائه ، الذين شعروا بأنى سلكت الطريق القويم . ومما يؤسف له أن المسائل الشخصية لعبت فى ذلك دورها المقوت » ..!

فهو يتهمهم بأن « المسائل الشخصية لعبت دورها » . ونحن على كل حال نعرف جانبا من هذه المسائل الشخصية . فقد عرفنا من قبل أن صدقى كان هو المرشح لرئاسة الوزارة فى سنة ١٩٢٨ ، ولكن « اللورد لويد » تدخل واختار « محمد محمود » .. ثم بعد اقالة « اللورد » على يد حزب العمال نحى محمد محمود عن الحكم من أجل عرض المعاهدة على البرلمان . فلما انتهت المفاوضات بالفشل كان « محمد محمود » يتوقع أنه هو الذى سيرأس الوزارة الجديدة ليستأنف ما انقطع ، والمعروف من سيرته والدلائل أيضا تدل على أنه كان سيقوم بانقلاب مثل انقلابه الأول أو أشد بطشا ، وكان سيعمل ما أريد من صدقى أن يعمله . لكن الملك فؤاد كان لا يميل الى « محمد محمود » لأن له شخصيته ويحتفظ لنفسه ببعض استقلال ، ثم انه رئيس لحزب لا يوافق على اعطاء الملك سلطات مطلقة ، ففضل الملك عليه

حينئذ « اسماعيل صدقى » لأنه ليس له مبادىء يتمسك بها ، وليس رئيسا لحزب ، وسيكون أداة طيعة فى يده ، أو كما عبرت الصحافة الانجليزية سيكون « قفازا لينا فى يد الملك فؤاد الحديدية » . ولم يعترض المندوب البريطانى الجديد ، فصدر المرسوم بتعيين صدقى رئيسا للوزارة فى يونيه سنة ١٩٣٠ ، ومحمد محمود مريض فى المستشفى وقتذاك . فحنق محمد محمود على ذلك ، وقرر عدم اشتراك حزبه فى الوزارة . وطبيعى أن يوجد هذا نفورا بين الرجلين ، وأن يعمل محمد محمود لمناوءة خصمه ومنافسه . فهذه هى العوامل الشخصية أو بعضها التى يشير اليها صدقى . لكن محمد محمود ومن يدافع عن الحزب يقولون ان الخلاف كان على مبدأ ، وهو تحديد المدى الذى يذهب اليه فى تعديل الدستور — كما بيناه من قبل .

ويعلق الأستاذ « محمد زكى عبد القادر » على موقف « الأحرار الدستوريين هذا فيقول : « واعتمد اسماعيل صدقى أولا على الأحرار الدستوريين .. ولكنهم سرعان ما تخاوا عنه حينما أعلن الغاء دستور سنة ١٩٢٣ .. وهنا يقع الأحرار الدستوريون فى تناقض جديد . فهم انفسهم قد علقوا الدستور تعليقا ورأوا أن هذا التصرف لايعاب ، بل عدوه اصلاحا وعملا وطنيا . وها هم أولاء الآن يتخلون عن صديقهم حينما يقول انه سيضع دستورا جديدا ، وأيهما أخف : أن لا يكون هناك دستور على الاطلاق أو يكون هناك ؟! ثم يقول :

« **ويظهر ان** الأحرار الدستوريين ظنوا بادىء ذى بدء ان اسماعيل صدقى يعمل لحسابهم ، ولعله أوهمهم بذلك .. ولكن مجرى الحوادث اثبت لهم العكس تماما ، واثبتت انهم كانهم يعومون على موج أحلام لا حقيقة لها . فلم تنقض على قيام وزارة اسماعيل صدقى بضعة أسابيع حتى وضح الاتجاه الذى تسير فيه الأمور . وأغلب الظن أن اسماعيل صدقى كان يعرف جيدا حقيقة مهمته ، وانه جاء ليحكم باسم السراى ، وليس باسم الأحرار الدستوريين ، وربما كان الانجليز يريدون شيئا آخر » .

ومهما يكن — أى سواء أكان الدافع شخصيا ، أم للمبدأ ، أم هما معا — فان حزب الأحرار الدستوريين تحول فجأة الى المعارضة ، واصبح يقف مع الوفد فى صف واحد . بل ان معارضته وهجومه على صدقى صارت تبدو كأنها أشد من معارضة الوفد ، اذ كان يحس فيها بحرارة الغضب وعمق الغيظ ! ولذا فان صدقى اخذ ايضا يهاجمهم مع الوفد . ومما قال فى ذلك فى بعض خطبه : « وأما الأحرار الدستوريون فقد كنت أحسن الظن بهم حقا ، لأنهم عرفوا حقائق الوفد فقاوموه .. ولكنهم للأسف قوم أقل ما يقال فيهم انهم قصار النظر مترددون ، يعملون أحيانا من غير تقدير للعواقب .

« ثم انظروا الى تخبطهم وترددهم .. يعتدون على الدستور ونظام البلاد مرة ، ثم يتحمسون دفاعا عنهما مرة أخرى ، يحللونه عاما ويحرمونه عاما ، يأتلفون ثم يختلفون ، ويرضون حينا ثم يسخطون . ليس لهؤلاء الدستوريين فى الواقع رأى مستقر .. ولا خطة ثابتة .. فلا ضابط لأهوائهم ، ولا حد لأحقادهم فهم مسرفون » .

فهذا هو رأى صدقى فى حزبه وأصدقائه الذين عمل معهم طول حياته ــ هكذا يتكلم عنهم بعد ما دب بينهم الخلاف . ويقول عنه الأحرار الدستوريون أيضا ما هو أشد وأكثر ايلاما .

ثم رأى الأحرار الدستوريون أن يقووا أنفسهم ، ويصعدوا درجة المقاومة لصدقى وحكمه ، ففكروا أن يتصلوا بالوفد ويؤلفوا معه جبهة تقف ضد الخصم المشترك . ويوضح ذلك الدكتور هيكل فى مذكراته ، فيقول :

« **بدأ بعض** اخواننا يفكرون فى أن من الخير ان نتفق مع الوفد فى معارضة صدقى باشا وفى محاربة بطشه . وذلك على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الأحرار الدستوريين الصميميين لا يطيقون مثل هذا الاتجاه ، وأنهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام الى معسكر الحكومة . لكن محمد محمود باشا رأى أن الاتفاق مع الوفد أدنى الى تحقيق ما نقصد اليه ، وأن الاتفاق مع الوفد لن يطول أجله الى ما بعد ذلك » .

ثم يقول : « ولتنظيم هذه المقاومة ألف الحزبان لجنة اتصال ، كان يمثل الوفد فيها فتح الله بركات باشا ومكرم عبيد (باشا) وكان يمثل الأحرار الدستوريين فيها محمد على علوبه باشا وأنا (الدكتور هيكل) . وكانت هذه اللجنة تجتمع بمنزل فتح الله بركات باشا بالزمالك » . وقد عقدت هذه اللجنة أول اجتماع لها فى يوم ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٠ . ثم أخذت تواصل اجتماعاتها .

حزب الشعب

لكن صدقى ــ وقد وجد نفسه وحيدا ــ ألف حزبا أسماه : « حزب الشعب » ــ ولا ندرى ولا يدرى أحد أى شعب كان معه !! . فاجتمعت الجمعية التأسيسية لهذا الحزب يوم ١٧ نوفمبر ، ثم اجتمع الأعضاء فى يوم ٨ ديسمبر وعرض عليهم اسم « اسماعيل صدقى » لرياسة الحزب فوافق الحاضرون على ذلك . وقد تألف هذا الحزب من بعض فلول الأحزاب ومن الذين أطمعهم صدقى باشا فى تعيينهم فى مقاعد مجلس الشيوخ أو فى الوظائف .. واستخدم رجال الادارة لجمع أعضاء الحزب بطريق الاغراء أو

التهديد ، واصدر الحزب جريدة له باسم « الشعب » . ومن الغريب أن صدقى باشا كان يريد أن يسمى هذا الحزب « حزب الاصلاح » !!

وقد علقت جريدة « السياسة » على تاليف هذا الحزب الذى أسمته : حزب الياس والمصالح الشخصية ، فكان مما قالت عن اعضائه : « وسيراهم الناس غدا متى لمسوا تزعزع الوزارة ، وتزلزل الأرض تحت اقدامها ـ ينفضون عنها وعن حزبها ، وينجون بانفسهم لأية وزارة تالية تملك كما تملك هذه الوزارة الوعود بالتعيين فى الشيوخ وتستطيع التعيين فى الوظائف والترقية فى درجاتها المنشودة » !

فهؤلاء الذين أشارت اليهم الجريدة هم الامعات والمنافقون الذين يلوذون بالسلطة ولا مبادىء لهم غير السعى الى منافعهم الشخصية ، وهم يوجدون فى كل زمن ، لكنهم سرعان ما ينفضون عمن أيدوهم متى دالت دولتهم . وهذا الذى قالته عنهم الجريدة وتنبأت به قد وقع فعلا بعد ، اذ انفضوا عن « صدقى باشا » يوم سقطت دولته ، وأهانوه فالتفوا حول من جاء بعده وأعانوه رئيسا على حزبهم ـ كما سنرى فيما بعد ـ وبقوا كذلك زمنا ، ثم ذهب العهد كله ، فتبددوا ايضا وبعد قليل لم يعد لهذا الحزب وجود . فهو حزب مصطنع ، خلقته السلطة ودفعت اليه المنافع الذاتية ، فلا يبقى الا مابقيت السلطة ، ثم يتبدد كالسراب كأن لم يكن ولا يترك أى أثر .

ميثـــاق قومى

اسفرت الاجتماعات فى « لجنة الاتصال » الى الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين على تكوين جبهة واحدة ضد العهد القائم . ولما كان الحزبان قد اصدرا قرارات متشابهة ، واعلنا عزمهما على مقاطعة الانتخابات التى سيجريها صدقى على اساس دستوره غير المعترف به ، فقد رأى الحزبان ضرورة توحيد جهودهما لتنفيذ هذه المقاطعة ودعوة الأمة الى ذلك . فتم الائتلاف بين الحزبين وعقد بينهما « ميثاق قومى » سمى : « عهد الله والوطن » ـ وذلك فى ٣١ مارس سنة ١٩٣١ .

وقد رحبت الأمة بهذا الائتلاف لأنه يزيد من قوة مقاومة هذا الحكم المفروض عليها ، ويقصر مدة بقائه . ويعتبر « الميثاق القومى » الذى عقد بين الهيئتين وثيقة تاريخية هامة لأنه يبين راى الشعب كله تقريبا ازاء هذا العهد .

ويلاحظ أن « الميثاق » اشار أولا الى قضية البلاد ، اذ كان المعروف أن « اسماعيل صدقى » يريد بعد ان يتم اقامة شكل حكومته وبرلمانه ، ان

يتقدم الى الحكومة البريطانية ليعقد معها اتفاقا أو معاهدة لتسوية القضية المصرية ، فأعلن الميثاق بعد ذلك « أن الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة هي وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى » فبذلك وجه الضربة الى الهدف البعيد الذى كان يهدف اليه صدقى ــ أو ربما كان هو الهدف من مؤامرة الانقلاب فى المدى البعيد ، لو نجح صدقى فى هدم قوة الوفد . والنقطة الثانية الهامة فى الميثاق ــ وهى العاجلة ــ قرار الحزبين الكبيرين مقاطعة الانتخابات ودعوة الأمة الى هذه المقاطعة ، والعمل على اعادة النظام الدستورى الذى ارتضته الأمة بكل تقاليده الصحيحة . ومن أجل هذا قرر المؤتلفون القيام بزيارات للأقاليم للاتصال بالشعب ، كما قرروا عقد « مؤتمر وطنى » عام لتأييد هذه السياسة القومية .

ولا باس أن نورد بعد نص هذا « الميثاق » او « عهد الله وللوطن » بنفس صيغته ، ليعطى صورة حية عن الموقف فى ذلك الوقت :

فهذا هو الميثاق :

« بما أن وزارة « اسماعيل صدقى » باشا تتخذ العدة لاجراء انتخاب للبرلمان واعضاء مجالس المديريات ، وتنوى بعد ذلك أن تتصدى لقضية البلاد فتعقد الاتفاق الذى سعت الحكومتان المصرية والانكليزية طوال هذه السنين المتوالية لعقده بينهما ــ وبما أنها ، رغم ما تلجأ اليه من وسائل الحجر على الأمة والقضاء على حرياتها ، تزعم فى الوقت نفسه أن الأمة ستشترك فى الانتخابات ، وأن الهيئتين اللتين أعلنتا مقاطعتها ــ اى الوفد والأحرار الدستوريين ــ قد تخوضان معركتها فى اللحظة الأخيرة .

« **فالوفد المصرى** والأحرار الدستوريون يعلنون أنهم لا يحفلون بكل ما تزعم الحكومة فى هذا الصدد ، وأنهم يقفون متفاهمين بكل قوة واخلاص جبهة واحدة ، فى وجه الدستور الذى تحاول وزارة صدقى بكل وسائل البطش والارهاب أن تفرضه على البلاد فرضا ــ مزدرية فى ذلك كل عدل وقانون .

« ويكررون أنهم متفقون على مقاطعة الانتخابات التى تجرى فى ظل هذا الدستور مقاطعة لا رجوع فيها ، سواء أكانت هذه الانتخابات للبرلمان أو لمجالس المديريات ، وأنهم يرون مقاطعتها فرضا على كل مصرى مخلص لبلاده . ولا يرضون أن يكون لمصر نظام للحكم غير ما ارتضت بدستور سنة ١٩٢٣ .

« **وهم فى موقفهم** هذا صادرون عن رأى الأمة ، واثقون من تأييدها لهم وقيامها الى جانبهم فى مسعاهم ، ليعود هذا النظام كاملا غير منقوص وليعود الحكم النيابى بكل تقاليده الصحيحة ، فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم فى حدود تلك التقاليد النيابية ، حتى يتمتع المصريون جميعا على اختلاف آرائهم وطبقاتهم بنعمة الدستور وما يكفله للجميع من حرية وعدالة ومساواة، وحتى يستقر بذلك نظام الحكم فى البلاد ، فتطمئن النفوس وتعود الثقة المالية ، وتتوافر المصلحة لجميع القاطنين فى مصر ــ أجانب ووطنيين على السواء .

« **وفوق ما تقدم** فان هذه الحكومة الدستورية مستندة الى برلمان الأمة ــ هى وحدها التى تستطيع أن تعقد مع انجلترا اتفاقا شرعيا ثابتا يرضاه الشعب المصرى ويطمئن الى نصه وتنفيذه . ولن تقر الأمة أى اتفاق يعقد فى ظل دستور الحكومة الحاضرة ، اذ يكون الغرض من عقده تنفيذه بطريقة لا تتفق مع مصلحة مصر ولا مع استقلالها . وقد اتفقت الهيئتان على حل المسألة المصرية حلا شريفا عادلا ، ولا يدخران وسعا أو جهدا فى سبيل تحقيقه.

« **وكذلك فالهيئتان** متفقتان على أن ينظر البرلمان فى تعديل قانون الانتخاب الذى صدر فى سنة ١٩٢٤ بعد أن تعود الحياة النيابية على مقتضاه، وعلى أن يكون كل تعديل فى هذا القانون متفقا مع المصلحة القومية دون التقيد بأى اعتبار حزبى .

« **ولقد اعتزمت** الهيئتان متضامنتين ان تعملا على تنفيذ هذا الميثاق الوطنى بكل ما أوتيتا من قوة . ولذلك عزمتا على عقد « مؤتمر وطنى » ممثل للأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية ، كما اعتزمتا الدعوة اليها بزيارة الأقاليم للمزيد من ايمان الناس بها . ولن يدخرا فى سبيل هذه الغاية السامية أى جهد ولن يضنا عليها بأية تضحية .

ذلك عهد الله والوطن ، والله على ما نقول شهيد .

وقد وقع على هذا الميثاق « رئيس الوفد المصرى : مصطفى النحاس » ومعه أعضاء هيئة الوفد . « ورئيس حزب الأحرار الدستوريين : محمد محمود » ومعه أعضاء هيئة حزبه .

زيارات الاقاليم

وبدأت الهيئتان على الفور بتنفيذ ما جاء فى الميثاق . ولما كانت الوزارة قد قررت أن تجرى الانتخابات فى شهرى مايو ونونيه سنة ١٩٣١ وستجرى على درجتين أى مرحلتين تأخذان هذا الوقت ــ لذلك قررت الجبهة المتحدة أن يقوم بعض الأعضاء بزيارات للأقاليم قبل ذلك أى فى شهر ابريل ، وتستمر الى قرب موعد الانتخابات .

ولكي يأخذ القارىء صورة واقعية واضحة عما حدث فى تلك الزيارات والصراع الذى ظهر بين الحكومة والشعب وقادته ، الأولى أن نترك أحد الذين اشتركوا فيها أن يقص ذلك علينا ـ وهو « الدكتور محمد حسين هيكل » الصحفى الاديب رئيس تحرير جريدة « السياسة » وعضو حزب الأحرار الدستوريين ـ فقد وصفها فى مذكراته وصفا ممتعا . وهذا هو ما قال :

قال : « واقرت هذه اللجنة ـ لجنة الاتصال ـ رأيا رآه الأحرار الدستوريون . ذلك ان دعوة الشعب للمقاومة والتضحية لا يمكن أن تثمر ثمرة ما اذا لم يتقدم الزعماء صفوف الشعب فى هذه المقاومة ولم يتعرضوا تعرض الشعب للتضحية . أما ان اقتصرت الدعوة على عبارات تنشر فى الصحف . . فلن يكون لها من أثر الا ان تثير اعجاب المثقفين ببلاغة أساوبها ، لكنها لن تحرك الشعب الى عمل ايجابى عنيف منتج » .

الى طنطــا

« كيف ننفذ هذا الراى ؟ قررت لجنة الاتصال أن يسافر زعماء الحزبين الى طنطا بالقطار الذى يبرح محطة القاهرة فى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم من شهر ابريل سنة ١٩٣١ .

« وقبيل الموعد ذهبنا جميعا الى محطة العاصمة ، فاذا أبوابها موصدة وآذا البوليس يمنعنا بالقوة من دخولها . أشار بعضهم بالعودة ، فليس فى مقدورنا ان نقاوم القوة بالقوة . لكن محمد باشا محمود رئيس الأحرار الدستوريين والمتحمس لفكرة تقدم الزعماء حركة المقاومة ، ابى الاستماع الى هذا الرأى ، وتقدم الى الباب ودعا من معه لفتحه عنوة . واندفع الذين من حوله من الأحرار الدستوريين ومن الوفديين فنفذوا أمره فانفتح الباب ، فاذا من خلفه قوة من البوليس تريد منع الداخلين . لكن محمد محمود لم يعبأ بهذه القوة من البوليس بل اقتحمها ، فسقط طربوشه فى الأرض فالتقطه رجل ممن معه ورده اليه . واندفع الكل خلف الرجل ووصلنا عربات القطار المسافر الى طنطا وأخذنا اماكننا فيها .

« وحان الموعد الذى يتحرك فيه القطار فلم يتحرك . وانقضى ربع ساعة ثم نصف ساعة ولم يتحرك القطار . لكن حركة مناورة كانت تجرى ولا علم لنا بها . فقد جرت القاطرة العربات المتصلة بها قبل عربتنا ، ثم جاءت قاطرة اخرى جرت عربتنا وحدها وانطلقت بنا الى طريق غير طريق طنطا . ثم الحقت قاطرة ثالثة العربات التى بعدنا بسائر العربات فى شبرا أو قليوب .

واتجه القطار الذى جر عربتنا الى صحراء العباسية . ثم يمم ناحية الصف بمركز الجيزة . فلما كنا خارج القاهرة وكنا مع ذلك قريبين منها

وقف القطار لعلنا نشعر بأن عملنا غير مؤد الى نتيجة فنعود أدراجنا . لكن محمد محمود باشا ومصطفى النحاس باشا أصرا على أن نبقى بالقطار لا نبرحه ، حتى نرى ماذا تستطيع الحكومة أن تصنعه .

وفى هذه الأثناء وفيما نحن فى القطار تجاوبت انباء ما حدث فى أرجاء القاهرة وصارت حديث أهلها جميعا . فجاء الينا كثيرون فى سياراتهم سيدات ورجالا يحملون معهم الطعام والماء ويسألوننا ان كنا نريد العودة الى القاهرة فى سياراتهم . فلما عرفوا تصميمنا جميعا على البقاء حيث نحن لنرى ما سيصنع صدقى باشا وزملاؤه ، عادوا هم الى القاهرة يحملون الى أهلنا والناس جميعا انباءنا ويذكرون تصميمنا وعزمنا . وبقينا نحن بالقطار حتى ولى النهار وأقبل الليل ، فتحرك بنا على مهل وجعل يسير حينا ويقف حينا ، حتى اذا كنا نحو الساعة التاسعة عاد بنا عن طريق حلوان الى محطة المعسكر بين المعادى وطره . وهناك أمرنا بالنزول طوعا أو كرها . فتركنا القطار وركبنا السيارات التى أقلتنا الى دورنا ، مطمئنين الى أننا قمنا بعمل شغل بال الحكومة وبال الشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من صحف المساء وصحف الصباح الى أن الأمر جد خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء أنفسهم هذا التعريض ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف » .

أوردنا هذا الوصف لنعرف صورة من الصراع الذى كان قائما ، وكيف أن صدقى كان يخشى اتصال الزعماء بالشعب وانه كان أحيانا يلجأ الى الحيلة ليتخلص من حالة حرجة يواجهها . وكانت هذه المحاولة من الزعماء — على كل حال — اعلانا منهم عن سخطهم على الحكم القائم وسعيهم لمقاومته . وكان لهذا أثره عند الجمهور الذى استنكر ما صنعته الحكومة .

الى بنى سويف

وفكر المعارضون فى القيام بمحاولة أخرى للاتصال بالجماهير . فاتفقوا هذه المرة على الذهاب الى مدينة « بنى سويف » — وكان ذلك فى يوم ٦ ابريل سنة ١٩٣١ . لكن الوزارة قررت منع الزيارة وأرسلت الى المدينة عدة آلاف من جنود الجيش لتنفيذ قرار المنع . فترك القطار يسير فى موعده ، ولكن لما وصل الزائرون الى محطة بنى سويف حجزوا بها ، ومنعوا عنوة من دخول المدينة . وكانت المحطة محاصرة بالقوات . وتقدم قائد القوات للرئيسين : مصطفى النحاس ومحمد محمود يرجوهما أن لا يبرح أحد المحطة ، فالأوامر لديه صريحة فى منع الزائرين بالقوة ولو ادى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل . . !

(هكذا كان صدقي ومن وراءه مستعدين للوصول الى هذا الحد : أى الى حد قتل الزعماء وممثلى الشعب) .

وكانت المدينة خارج المحطة فى هيـاج . ولكنهـا ازاء القـوة المسلحة لا تستطيع أن تصنع شيئا . فبقى القادمون فى المحطة اثنتى عشرة سـاعة محاصرين ، الى أن أحضرت الحكومة قطارا خاصا اركبوا فيه بالقوة وعاد بهم الى القاهرة . فكان لهذه المعاملة التعسفية استياء كبير فى البلاد .

الى بنى سويف مرة أخرى

ولم تثن هذه المعـاملة المعارضين عن القيـام بمحاولات أخرى . لكن الحكومة كانت تمنعها ، ومنعت عقد الاجتماعات العامة التى يدعون اليها .

لكنهم أخيرا تغلبوا على الحكومة اذ فكروا فى التوجه الى « بنى سويف » بالسيارات . فوصلوا اليها ، وذلك فى يوم ٣ مايو . وتوجهوا الى دار رئيس لجنة الوفد المركزية . فلما انتشر الخبر فى المدينة قامت المظاهرات . فاتصل المدير بصدقى باشا فأمره بتشتيت المتظاهرين ولو احتاج الأمر الى اطلاق الرصاص . وانقلب المكان الذى يوجد فيه الزائرون ــ ومن بينهم رئيسـا الحزبين المعارضين ــ حصنا تحاصره قوات الحكومة المسـلحة ، وبينما هم فى الدار كانت تسمع طلقات البنادق تدوى بين فترة وأخرى فى الخـارج ، فأصيب عدد من الجمهور . واستمرت هذه الحالة زمنا طويلا اضطربت فيه المدينة وباتت على أبواب الثورة . وأخيرا حين جن الليل أجبر الزائرون على العودة ، فاستقلوا سياراتهم مخفورين ووصلوا الى القاهرة . فذهب بهم الى دار النيابة للتحقيق معهم ، ثم أخلى سبيلهم بعد قليل .

هذه المحاولات كانت أشـبه بالمظاهرات أو الجولات الانتخابية ــ وان كانت لا تدعو الى الانتخابات ولكن الى مقاطعتها ــ وقد كان لها أثرها على كل حال فى استثارة الشعور العام وبقائه حيا ، شعور السخط على الحكومة، وتذكير الناس بعسفها ومصادرتها للحريات ، ولجوئها الى القوة فى مواجهة الشعب ، وقوت هذه المحاولات العزم على مقاطعة الانتخابات .

ولذا شـعر رئيس الوزارة انه يجب عليه أن يقوم هو الآخر بزيارات للأقاليم كحركات مضادة للمحاولات التى قام بها زعماء الشعب . لكن زيارات رئيس الوزراء كان يعدها ويشرف عليها رجال الادارة ، فكانوا يسوقون اليه الناس ، وأحيانا ــ كما نشرت ذلك الصحف ــ كانوا يلبسـون الخفراء والعساكر ثيابا مدنية ويحضرونهم الى السرادقات التى يخطب فيها « صدقى باشا » .. ولسنا ندرى هل كان يصـدق ذلك ؟ أم كان يعرف الحقيقـة ولا يمانع فى اجراء التمثيلية ، ليظهر لمن خلفه على الأقل ، الذين يسـندون

حكمه : الملك والانجليز . ان الشعب او جانبا كبيرا منه يؤيده . وربما كانوا – وهم بعيدون عن الشعب – يصدقون . . على انه فى بعض تلك الاجتماعات حدثت مصادمات بين الجمهور والبوليس اطلقت فيها النار .

قرارات المؤتمر القومى

٧ مايو – ١٩٣١

ولما قربت الانتخابات . قرر الوفد والاحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطنى عام وذلك فى يوم ٨ مايو سنة ١٩٣١ – تنفيذا لما اعلنوه فى الميثاق القومى ، فقررت الحكومة منع عقد هذا المؤتمر بالقوة . فاتفقوا على وضع القرارات التى تعبر عن آرائهم ومطالبهم لتنشر فى الصحف موقعا عليها منهم ومن كبار رجالات البلد . وقد نشرت الصحف هذه القرارات ، وتعتبر فى الواقع قرارات الشعب لان الحزبين كانا يمثلان الاغلبية العظمى للشعب . وهذا نص القرارات :

أولا – التمسك بالدستور الذى صدر فى ١٩ ابريل سنة ١٩٢٣ ، واعتبار النظام المقرر به النظام الوحيد الذى ترضاه الأمة لحكمها .

ثانيا – بما أن الوفد المصرى والأحرار الدستوريين قرروا مقاطعة الانتخابات التى تجريها الوزارة الحالية فى ظل النظام الذى استصدره صدقى باشا فى ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٣٠ – فالانتخابات التى تجريها وزارة صدقى باشا فى ظل هذا النظام – مع ما يحوطها من أعمال الضغط على حرية الأهالى جميعا بما لا يتفق وقوانين البلاد المتمدينة – لا تعبر عن رأى الأمة ، ولا تعتبر استفتاء لها بحال .

والمؤتمر يعلن أن البرلمان الذى قد يعقد على اثر هذه الانتخابات لا يمثل الأمة . ولذلك فكل معاهدة أو اتفاق يعقد مع حكومة تستند الى هذا البرلمان لا تتقيد الأمة بنصه أو تنفيذه .

ثالثا – الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقى باشا من مصادرة حرية الرأى بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر ، مما أدى الى سفك الدماء واثارة الخواطر ، وتسخير الموظفين لأعمال غير متصلة بشئون وظائفهم او واجباتهم ، الى غير ذلك من الأعمال الخانقة لحرية الفرد والمجموع ، مما كان له اسوا الأثر فى حياة البلاد من جميع نواحيها : اقتصادية كانت او سياسية او اجتماعية .

رابعا – رفع هذه القرارات الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، وابلاغها لممثلى الدول الأجنبية فى مصر .

القاهرة (فى يوم الخميس ١٩ ذى الحجة ١٣٤٩ — ٧ مايو ١٩٣١)

الموقعون على هذه القرارات : مصطفى النحاس رئيس الوفد المصرى ، ورئيس الوزراء سابقا . محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين ورئيس الوزراء سابقا . عدلى يكن رئيس الوزراء سابقا ورئيس مجلس الشيوخ . محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر سابقا . ويصا واصف رئيس مجلس النواب سابقا .

ووقع عليها عدد من الوزراء السابقين وأعضاء هيئة الوفد وأعضاء حزب الأحرار الدستوريين وبعض كبار الضباط المتقاعدين .

وهذه القرارات فى الواقع كانت حكما دامغا . أو بمثابة حكم اعدام على عهد صدقى ودستوره وانتخاباته وبرلمانه ومحاولته لعقد اتفاق حول قضية البلاد . وتتبين اهمية هذه القرارات أو هذا الحكم من سمو مقام الشخصيات الكبيرة الموقعة عليها . وهم من كبار رجالات مصر الذين تولوا اعلى المناصب الرسمية فى الدولة من قبل . ولو وقع امثال هؤلاء على عريضة كهذه فى بلاد اخرى لكان لقراراتهم اعظم الخطر . ولاضطر الملك او رئيس الدولة الى أن يستجيب لهذه القرارات الصادرة من كبار ذوى الشأن فى الأمة ، ويعمل فى اتجاههـا فيشرع فى تغيير الوزارة والنظام الذى تمثله . لكن الأمة المصرية ما كان هناك احترام لرأيها فى عهد هذه الملكية . وما كان يعبأ بهـا الملك ذو الطبيعة الاستبدادية والعقلية الرجعية . وأيضـا كان الانجليز لا يزالون موافقين على استمرار هذا النظام حتى تستمر حالة الفوضى والاضطراب والصراع . فينشغل الشعب والزعماء عن مطالبتهم بالاستقلال وحقوق البلاد ، فلم يكن لهذه القرارات من أثر فى ذلك الوقت لتغيير الوضع القائم . لكن كان لها أثرها الكبير فى الرأى العام . ولابد ان كان لها أثر يظهر فيما بعد عند المسئولين البريطانيين . اذ يرون هـذا النظام معزولا منبوذا من الشعب والهيئات السياسية . وان صدقى لم ينجح فى هدم الوفد ولا غيره ، فعهده محكوم عليه بالفشل ، ولا تستطيع بريطانيا ان تؤيده الى ما لا نهاية .

استقالات العمد والمشايخ

ومن مظاهر المقاومة التى واجهها هذا العهد وسببت ازعاجا كبيرا لصدقى وحكومته استقالات عدد كبير من عمد ومشايخ البلاد . وكان هؤلاء من مؤيدى الوفد والأحرار الدستوريين ، ويدفعهم الشعور الوطنى لمقاومة عهد يعرفون عدم شرعيته واضراره بالبلاد ، ولم يقبلوا ان يشتركوا فى تمثيلية او مهزلة الانتخابات التى ستجريهـا الحكومة بالقوة او التزوير ، وتستخدم فيهـا وسائل الرشوة أو الاكراه .

وقد توالت الاستقالات بالرغم مما اتخذته الحكومة من اجراءات تعسف وتنكيل ضد المستقيلين . فبلغ عدد الاستقالات اربعمائة استقالة من العمد والمشايخ فى انحاء القطر . ومن الاجراءات التى اتخذتها الحكومة ضدهم أنها كانت تحيلهم الى « لجان الشياخات » وهى الهيئة التأديبية للعمد والمشايخ ، فتصدر ضدهم الأحكام القاسية بالغرامات الفادحة ، وكانت تتفنن فى توجيه تهم متعددة اليهم . فحكم فى يوم واحد على ١٤ عمدة وشيخا من الدقهلية بمبلغ يزيد على الفين ومائتين من الجنيهات ، وبلغت قيمة الغرامات التى حكم بها على المستقيلين ثمانية عشر ألف جنيه ونيفا ، وكان رجال الادارة يستعملون العنف لتحصيل الغرامات . ولولا هذه الاجراءات لاستقال معظم عمد ومشايخ البلاد . وكان هذا موقفا وطنيا لهؤلاء الرجال يدل على تمسكهم بالمبادىء والاستعداد للتضحية من أجلها .

هذا ، وقد قرر البرلمان فيما بعد — فى سنة ١٩٣٦ — فى عهد وزارة الوفد — رد مبالغ هذه الغرامات الى الذين حكم عليهم بها .

الانتخابات المزورة

على الرغم من احتجاج الهيئات والاستقالات وقرارات المؤتمر الوطنى ، استمرت الوزارة فى تنفيذ خطتها لاجراء عملية الانتخابات . ولكن المقاومة التى قوبلت بها والدعوة الى المقاطعة نجحت نجاحا حاسما . اذ قاطعت الأمة هذه الانتخابات مقاطعة تامة . ويشبه الأستاذ ((الرافعى)) هذه المقاطعة بمقاطعة ((لجنة ملنر)) فى سنة ١٩١٩ ، بل يقول ان تضحيات البلاد من القتلى والجرحى فى هذه الانتخابات كانت أعظم وأكبر من تضحياتها فى مقاطعة لجنة ملنر .

وذلك لأن الجماهير حاصرت الدوائر الانتخابية ، وقامت مظاهرات عديدة فى القاهرة والأقاليم . وكان رجال الادارة يعملون جهدهم لاحضار الناخبين بالقوة ، فحدثت المصادمات بين الجماهير والبوليس الذى قابل هذه المظاهرات والتجمعات بمنتهى الشدة . ومن أهم أحداث ذلك اليوم اضراب عمال عنابر بولاق والورش الأميرية ، وقد أرادوا التظاهر احتجاجا على الحكومة وانتخاباتها المزيفة ، فحاصرتهم قوات البوليس والجيش ودارت معركة بين العمال والجنود أطلقت فيها النيران فقتل عدد كبير من العمال . وتقول الصحفية السيدة « فاطمة اليوسف » فى ذكرياتها بمناسبة هذه الحوادث : « وقد أشيع مرة أن البوليس قتل خمسمائة عامل .. وبلغ النبأ الملك فؤاد ، فقال — بلكنته التركية — : « بس كده ؟ » !

واعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ومئات من مختلف الطبقات فجرت الانتخابات وهم فى السجون . ووقعت حوادث دموية فى

جهات مختلفة . وقتل مساعد حكمدار بالدقهلية . وبلغ عدد القتلى فى نواحى القطر فى أثناء هذه الانتخابات : مائة قتيل ، والجرحى ١٧٥ جريحا .

كانت عمليات الانتخاب كلها من صنع الادارة ، فهى انتخابات مزورة من أولها لآخرها . وكانت لجان الانتخاب تثبت حضور الناخبين كذبا وزورا . ومع ذلك أعلن « صدقى » أن نسبة الحضور بلغت ٦٧ ٧/٨ ٪ ، وقد ظلت هذه النسبة موضع السخرية والتندر بعد ذلك مدة طويلة .

وعلى هذا النحو تمت هذه التمثيلية . أو المهزلة . أو المأساة الدامية . وكان « صدقى باشا » هو الذى اخترع هذا النوع من الفساد وهو تزوير الانتخابات وتسخير رجال الادارة فى ذلك : اقترف هذا فى سنة ١٩٢٥ ، حين كان وزيرا للداخلية فى عهد وزارة « زيور » ثم كرره ـ لكن فى شكل أوسع نطاقا ـ فى ذلك العام ١٩٣١ وهو وزير للداخلية أيضا ورئيس للحكومة . وهذا يدل على أنه كان يعتبر السياسة منفصلة عن مبادىء الأخلاق ، فكان لا يتمسك بهذه المبادىء . وبذلك أوجد سوابق خطيرة كانت من عوامل افساد الحياة النيابية والسياسية فى مصر .

واجتمع برلمان صدقى فى يونيه سنة ١٩٣١ ، فكان هو برلمان الحكومة ، وكأنه فرع من الحكومة ! وهو مجموعة من المنتفعين الذين يؤيدون الحكومة أيا كانت . فلم يكن له احترام من الشعب ، بل لم يكن الشعب يعترف به واستمرت مقاطعته له نفسيا ، لأن الشعب كان يرى فيه صورة مزيفة ، فلم تكن له صلة ولا أثر فى الرأى العام ، اذ كانت كل مهمته الموافقة على ما تريده الحكومة ، فكان ينظر اليه على أنه أحد أجزاء « التمثيلية » . لكن صدقى كان يعتبره حقيقة ويزعم أنه حاز فيه الأغلبية ، وأن هؤلاء ممثلو الشعب فالشعب يؤيده .. ولعمر الحق من كان يخدع بذلك : نفسه ، أم غيره ؟

ومن التعليقات المعبرة عن ذلك ما كتبته السيدة « فاطمة اليوسف » اذ قالت : « كان صدقى يستكمل لحكمه كل أشكال الشرعية : حزب وبرلمان وأغلبية وجريدة .. دون أن يكون له جوهر الحكومة الشرعية ، وهو التأييد الحقيقى من أغلبية المواطنين . أكان يغيب عن ذكاء صدقى أن كل هذا البناء الذى يقيمه لا يجدى فتيلا ، ما لم يستند الى رضاء الناس ؟ أكان يجهل أن كل ما يصنعه سوف يتداعى وتذروه الرياح ، ما دام الناس له كارهين ؟ ! »

وهى فى هذا القول تشير الى ذكائه ، ولكن لا ندرى أين الذكاء فى ذلك ؟ فان كان ذكاء فانما كان يستعمل فى الباطل وفى عمل الشر ، وضد مبادىء الأخلاق ومصلحة الوطن ، وبئس اذن هذا الذكاء !

حوادث القنابل

وظهرت المقاومة والسخط على هـذا العهد ـ الذى كان مستمرا رغم ارادة الأمة ـ فى صورة اخرى . اذ تعددت حوادث القاء القنابل . لكن يبدو انه كان يراد بها فى الغالب اظهار الاحتجاج والضغط على الحاكمين المتسلطين او ارهابهم ليتخلوا عن مراكزهم . وكان هذا من عمل بعض أفراد لجأوا الى مقاومة هذا الحكم الغاشم بمثل طريقته . وهذه بعض الحوادث :

ففى يوم ٩ يوليه سنة ١٩٣١ اطلق مجهولان الرصاص على رئيس مجلس النواب الجديد ((محمد توفيق رفعت باشا)) وهو فى سيارته ، ولم يصب .

وفى ١٩ يوليه القيت قنبلة انفجرت فى فناء وزارة الحقانية .

وفى ٢٧ ((انفجرت قنبلة أخرى فى دار وكيل مجلس النواب ووكيل حزب الشعب ((علام باشا)) .

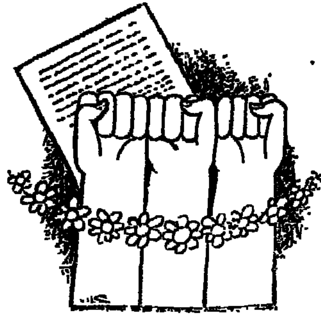
وفى مايو ١٩٣٢ وضعت قنبلة بين قضبان السكة الحديدية فى **(طما)** بمديرية جرجا ، كان المقصود من وضعها ـ على ما يظهر ـ نسف القطار الذى كان يركبه صدقى باشا فى طريقه الى جرجا . غير ان القنبلة انفجرت قبل مرور القطار بدقائق .

وهكذا تعددت هذه الحوادث . وفى مايو ١٩٣٣ حاول احد المواطنين اغتيال صدقى فى محطة العاصمه . لكن قبض عليه قبل ان يطلق مسدسه .

وقامت الحكومة بحملات تفتيش مستمرة اسفرت عن العثور على مخزن به قنابل تم صنعها او فى دور الاعداد . واتهمت عددا من الأشخاص قدمتهم الى المحاكمة فى قضية عرفت ((بقضية القنابل)) . وقد ظلت المحكمة تنظر هذه القضية مدة طويله . وترافع فيها المحامون وتظهر فيها مفاجآت وتنشر الصحف اخبار ذلك ، فشغلت هذه القضية الراى العام زمنا .

وهكذا توالت هذه الاحداث وانتهى صدقى الى نهاية الدور الذى جاء لتنفيذه . فقد الغى دستور الامة وحل مجلسى البرلمان اللذين كان يمثلان الشعب ، واصدر دستوره أو دستور السراى وانشأ حزبه واجرى انتخاباته وشكل برلمانه . ففى صيف سنة ١٩٣١ كان قد أتم اقامة نظامه هـذا غير الشرعى . وهكذا ـ كما رأينا ـ ظلت الامة تقاومه منذ تولى الحكم وتواصل نضالها ضده ، واظهرت غضبها وسخطها عليه فى مظاهراتها الشعبية ، واصدرت الهيئات السياسية قراراتها بعدم الاعتراف بهذا الحكم ومقاطعته ، واخذت تعمل على ازالته واعادة الحياة الدستورية الصحيحة . لكن الشعب

ما كان يستطيع أن يتغلب على القوة المادية التى فى أيدى الملك وحكومته ؛ فالجيش والشرطة خاضعان لهما ، مؤتمران بأمرهما ، والملك يضرب بهما الشعب ويسلطهما عليه . فماذا يصنع الشعب ؟ لا يملك طبعا الا أن يواصل نضاله السياسى ، ويصمد ويستمر فى المقاومة حتى تتغير الظروف وتجد عوامل أخرى . وهذا ما سيحدث . ونراه فى الفصل التالى .





• مستر ماكدونالد •
رئيس الوزارة البريطانية

الفصل الثامن

تغيرات ومحاولات

هبوب ريح التغيير ومحاولة البقـــاء

ذكرنا انه كان المفروض أو المتفق عليه أن يبقى صدقى أو نظـامه عشر سنوات على الأقل . كان اصـدقاء صـدقى والمتصلون به يصرحون بذلك ويرددونه . ويدل على ذلك أنه نص فى الدستور الجديد على أن هذا الدستور يبقى ثابتا لا يجوز تعديله الا بعد عشر سنوات . ولو ترك الأمر للملك فؤاد وحده لا فكر فى تغيير هذا النظام قبل انقضاء هذه المدة . فقد وصـل الملك أخيرا الى الغاية التى كان يسعى اليها منذ بدأ حكمه ، وهى أن يجمع السلطات كلها فى يديه ويحكم البلد بارادته هو دون اعتراض من احد . وكانت نظرته الى الشعب لا تختلف عن نظرة أخيه توفيق او ابيه الخـديوى اسماعيل . وكان يود لو يحكم البلد بدون دستور ولا احزاب ، ولكن قوة الأمة كانت غالبة بعد نهضتها منذ ثورة سنة ١٩١٩ ، فصبر كارها وحاول أن يعيـد الساعة الى الوراء مرتين فى عامى ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ثم تمكن الشعب من أن يرجع الحالة الى ما كانت عليه . ولكنه فى هذه المرة فى عام ١٩٣٠ وجد التأييد

المطلق من الانجليز : من مندوبهم السامى « برسى لورين » الذى كان يتبع سياسة الخبث والدهاء ، ومن الجالية البريطانية ، ومن رئيس الوزارة الانجليزية نفسه مستر « ماكدونالد » الذى برهن — كما سنبين — على أنه كان ذا طبيعة استعمارية عتيقة .

قوة الشعب السياسية

وكان يمكن ان يستمر الوضع هكذا ، ولكن الملك ومؤيديه وأداته المنفذة : « صدقى » اساءوا جميعا تقدير قوة الشعب وغالوا فى تقديرهم لقوتهم . فحقيقة لم يكن لدى الشعب قوة مادية ، وكان الجيش اذ ذاك مع الملك وحكومته لا مع الشعب ، ولم يكن الشعب يستطيع أن يغير الأمور بالقوة . ولكنه مع ذلك كان يملك طاقة من النضال هائلة ، وكان يملك عزما وتصميما، وبلغ وعيه السياسى غاية تتفق مع روح العصر الحديث ، وتفوق ميول وعقليات هؤلاء الرجعيين الذين يريدون أن يحكموه . فأصبح من المتعذر أو المستحيل ان يخدع هذا الشعب ، أو يرضى بان يحكم بقوة استبدادية أو تفرض عليه ارادة غير ارادته ، وأن تسلب حقوقه التى اكتسبها بالجهاد والتضحيات . وكان مستعدا وقادرا على أن يقاوم ويصمد ويكافح بكل الوسائل الممكنة ، ويتحدى حتى الحديد والنار . وكانت قوة الشعب هذه وطاقة نضاله تتمثل فى احزابه السياسية . فمع أن الأحزاب لها عيوب ، وقد تؤثر فيها الدوافع الشخصية ، او ترتكب الأخطاء . او يقع بينها خلاف — الا انها تمثل روح وارادة الشعب ، وتظهر نشاطه ، وتتجلى فيها حيويته . وهى تنظم جهوده ، وتعطى الفرصة للمواهب لتنمو وتوجه وتحدث أثرها . وهذه التنظيمات السياسية للشعب هى التى تصون حريته ، وتحفظ حقوقه ضد من يريد الاستبداد به ، سواء من المتسلطين فى الداخل او المستعمرين فى الخارج .

فهكذا كان وجود الأحزاب المصرية — على ما كان هنالك من نقائص او أخطاء — هو فى النهاية السياج والدرع ضد اخضاع الشعب بصفة دائمة لسلطة الطغيان والدكتاتورية ، وكانت بنشاطها وكفاحها وتعبيرها عن ارادة الشعب ورفعها لصوته ، تمنع الطغاة من تنفيذ مآربهم ، وتظل تقاومهم اذا تمكنوا من ذلك حتى تحبط اعمالهم وتقضى على حكمهم . فكان هناك الحزب الكبير الذى يمثل غالبية الشعب وهو الوفد ، وقد وقف دائما ضد الاستعمار واستبداد السراى ، وكان اذ ذاك — اى حينما احدث صدقى انقلابه — لا يزال فى عنفوان قوته . وقد اعلن معارضته كما رأينا بقوة وقاد الشعب فى

مقاومه باسله ضد الطغيان . وكان هناك حزب الأحرار الدستوريين — وهو يليه فى الاهمية السياسية — وهو وان كان قد اتبع سياسة معتدلة مع الانجليز ليكسب منهم بعض الحقوق . وقبل فى بعض الأحيان أن يتعاون معهم او مع الملك مخالفا لمبادئه . فان مبادئه الإساسية كانت هى المحافظة على الدستور ، وأن تكون الامة مصدر السلطات ولا يسمح للملك بأن تكون سلطته مطلقة . وكان فى الاحوال العادية يتمسك بهذه المبادىء ويناضل من أجلها . وأيضاً الحزب الوطنى كان على رأس مبادئه وجود الدستور والمحافظة عليه. والمستقلون الذين لا يتبعون حزبا كانت هذه ايضا هى عقيدتهم . فالأمة كلها ماعدا افراد قلائل كانت لا ترغب أن تعود الى « الاوتقراطية » أو الحكم المطلق . وهذه القوة السياسية . التى ظهرت فى العشرينات من حياة مصر ، كانت الثمرة الكبرى التى نتجت عن ثورة ١٩١٩ . وكانت مظهر نهضة الأمة ودليل تقدمها ودخولها فى العصر الحديث . فالملك اذن كان يعيش فى غير زمانه ، ويحاول أمرا عسيرا ويحارب فى معركة يأس . وكان لابد فى النهاية أن تتغلب عليه الامة .

وقد بلغت المعركة بينه وبين الامة ذروتها حين قررت مقاطعة نظامه الذى فرضه . واعلنت فى مؤتمرها الوطنى وميثاقها القومى عدم اعترافها بدستوره ولا بانتخاباته ولا برلمانه . واعلنت أن هـذا البرلمان لا يمثل الأمة وان أى معاهدة قد يعقدها هـذا الحكم مع انجلترا لا توافق عليهـا الأمة . وتمت المقاطعة بالفعل . وأصبح الملك وحكومته يعيشون فى واد والامة فى واد آخر.

لكن اذا كان الملك سيصر على العناد . ويستمر فى فرض حكمه واطالة مدته لانه لا يأبه لرأى الشعب — فان الانجليز وهم الطرف الثانى او الأول فى المؤامرة لابد أن قد تبين لهم واضحا بعد صدور هذه القرارات من الأحزاب وبعد نجاح المقاطعة — أن هذا النظام المفروض قد فشل . وانه مجرد مظهر لا حقيقة وراءه . وهم يدركون انه ليس من السياسة ولا مما يحقق مصالحهم ان يظلوا يتعاونون مع حكم فاشل لا يمثل احدا . وقد نشر حالة من القلق والاضطراب تضر بالحياة الاقتصادية وبمصالحهم ومصالح الاجانب بالتالى. ولم يكن من دأب السياسة البريطانية أن تبقى مؤيدة على الدوام لجانب واحد . فبعد حين طال أو قصر تحد السياسة فى التغير . ولا سيما اذا تغير الاشخاص وبدات الظروف تتغير ووجدت عوامل جديدة .

وقد بدأ التغير فى انجلترا نفسها . فيمن بيدهم تصريف هذه السياسة. ففى الوقت الذى كان صدقى فيه قد اتم تنفيذ دوره . وانتهت انتخاباته الزائفة واجتمع برلمانه المصنوع . حدث تغير على المسرح السياسى ابريطانيا نفسها . والتغيير فى بريطانيـا كان له عادة صدى او اصداء فى اتجاهات السياسة المصرية .

تغيير فى بريطانيا

فى صيف سنة ١٩٣١ حدثت ازمة اقتصادية فى بريطانيا تلتها ازمة سياسية ترتب عليها تغيير . فقد كانت الوزارة القائمة هى وزارة ((حزب العمال)) منذ سنة ١٩٢٩ ويراسها المستر ((ماكدونالد)) وكان هناك خلاف فى داخل حزب العمال ظل يتفاقم حتى انتهى الى انقسام الحزب الى فريقين : فريق على راسه مستر ماكدونالد ، وفريق تزعمه مستر ((هندرسون)) . فقدم مستر ((ماكدونالد)) استقالته فى أواخر اغسطس سنة ١٩٣١ ، والف وزارة جديدة اخرج منها الفريق المخالف ، وجاءت هذه الوزارة ائتلافية من الوزراء العمال الموالين له والمحافظين والأحرار . وبذلك خرج مستر « هندرسون » من الوزارة ، وخلفه فى وزارة الخارجية سير «جون سيمون» وهو من المحافظين .

وفى اكتوبر ١٩٣١ اجريت الانتخابات العامة فى بريطانيا ، فانجلت عن فوز المحافظين فوزا كبيرا وسقوط حزب العمال ، وسقط مستر « هندرسون » نفسه فى الانتخابات . فتألفت الوزارة الجديدة من المحافظين واتفق معهم « ماكدونالد » فرضوا أن يبقى رئيسا للوزارة الى حين .

فكان ينتظر اذن أن يكون لهذا التغيير السياسى ، ولا سيما تغيير شخص وزير الخارجية أثر قليل أو كثير فى توجيه السياسة المصرية ــ كما كان المألوف عادة ، وأن كان ليس من اللازم أن يظهر هذا الأثر على الفور أو فى وقت قريب فقد يأخذ وقتا طويلا ، ولا يعرف أيضا مدى هذا الأثر . غير انه مع هذا التغيير كان لا يزال هناك عامل ثابت وهو بقاء مستر « ماكدونالد » على رأس الوزارة كما كان من قبل .

مستر ((ماكدونالد))

وهنا لابد من ذكر كلمة عن هذا الرجل « مستر ماكدونالد » فقد كان له أثر كبير ولكنه اثر ضار أعظم الضرر فى السياسة المصرية ومصير القضية الوطنية .

كان هذا الرجل من حزب العمال ، ووصل الى زعامته ، وقد تظاهر قبل توليه الحكم فى سنة ١٩٢٤ انه صديق لمصر وقال مرة ان القضية المصرية تحل فى مثل الوقت الذى يتطلبه شرب فنجان من القهوة . . ! فانخدعت فيه الامة وانخدع سعد زغلول ولا سيما انه كان يظن ان حزب العمال حزب اشتراكى تقدمى ، ولكن حين ذهب سعد وهو رئيس لأول وزارة دستورية ليفاوضه فى القضية المصرية وجد منه تعنتا وتعصبا وخيب آمال سعد والأمة

فيه ، بل كان هو ألذى فكر فى توجيه الانذار الى سعد الذى نعده « النبى » فيما بعد . وقد كشف لورد « لويد » الذى كان مندوبا ساميا لبريطانيا فى مصر ما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٢٩ فى كتابه « مصر منذ كرومر » عن أن الذى وضع له أسس سياسته الاستعمارية فى مصر والسودان التى نفذها فى وقته ــ كان هو المستر « ماكدونالد » . وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة البريطانية فى الوقت الذى جرت فيه مفاوضات مصر مع مستر «هندرسون» سنة ١٩٣٠ ، وقد ثبت أن هذا الرجل كان على رأس الفريق الذى كان ينحو الى التشدد مع مصر وهو الذى رفض الصيغة الأخيرة الخاصة بمسألة السودان ، فكان من الذين لا يريدون عقد المعاهدة ــ وقد ثبت هذا من كتاب رئيس الجالية البريطانية فى مصر الذى شكره على موقفه هذا ــ وهو الكتاب الذى أشرنا اليه فيما مضى . كما تواترت الروايات عليه ومنها ما علمه مراسل مجلة « آخر ساعة » فى لندن ونشرته المجلة فى أول عدد صدر منها .

وهذا الرجل كان هو رئيس الوزارة البريطانية فى وقت الانقلاب الذى قام به صدقى فى يونيه سنة ١٩٣٠ . واستمر رئيسا للوزارة طوال هذا العهد حين حدثت الأعمال العدوانية التى جرت ضد الدستور والبرلمان الشرعى فى مصر وضد الشعب . فهو مشترك فى هذا الانقلاب ومؤيد له وبقى مؤيدا وهو مسئول عنه ، لكنه اتبع سياسة النفاق وتظاهر بالحياد . وكان كاذبا فى ذلك ومخادعا كما كشفته الصحف الانجليزية نفسها ودلت عليه كل الوقائع . فهذا الرجل كان ملتويا وغير مستقيم فى تصرفاته واخلاقه . والدليل على ذلك أنه كان يسعى ضد زملائه وضد مستر « هندرسون » بالذات ، وتسبب فى انقسام الحزب وفشله ، وخان مبادئه فاتفق مع المحافظين واشترك معهم فى الوزارة . فالخلاصة أن هذا الرجل « مستر ماكدونالد » كان استعماريا رجعيا متعصبا ، فهو يعد من غلاة المستعمرين ، وكان عدوا لمصر وللحرية والسلام .

ونعود الى التغيير السياسى الذى حدث فى انجلترا . والذى أوضحناه فيما مر . فقد اتت حكومة جديدة من المحافظين ووزير جديد للخارجية ، وان كان بقى مستر « ماكدونالد » رئيسا للوزارة . لكن لابد أن يكون ضعف نفوذه ، ولم يعد هو المؤثر الأكبر فى السياسة . ومن المؤسف انه بقى أيضا حتى اكتوبر سنة ١٩٣٢ .

فكرة «الوزارة القومية»

بعد مجيىء هذه الوزارة باشهر ، أو بالتحديد فى مطلع سنة ١٩٣٢ ظهرت فكرة جديدة فى افق السياسة المصرية ، وهى فكرة او مشروع تأليف « وزارة

قومية » لتحل محل وزارة « صدقى » . ويستنتج بداهة ان هذه الفكرة لابد ان كانت من نتائج هذا التغير الذى حدث فى بريطانيا . وانه جاء نتيجة دراسة جديدة للموقف فى مصر . بعد ظهور وثبوت فشل النظام الذى اراد الملك وصدقى أن يفرضاه على البلاد . وظهور غضب وسخط الامة عليه . ولا سيما أن الروح الوطنية أخذت تقوى ولم تضعف . واخذت تتجه الى مهاجمة السياسة البريطانية نفسها . باعتبار انها هى المسئولة عن المحنة والأزمات التى تمر بها البلاد .

وقد ظهرت حينئذ حركة بين الشباب ، تدعو الى مقاطعة البضائع الأجنبية والانجليزية على الخصوص . وتشجيع الصناعات الوطنية . حتى بلغ من حماس طلبة الجامعة انهم كانوا يحضرون بدلهم المصنوعة من الصوف الانجليزى ويقومون باحراقها فى فناء الجامعة . وهم يلبسون البدل المصنوعة من الصوف المنتج محليا ويفتخرون بذلك رغم رداءة مظهره . وظهر مشروع « القرش » وهو ان يتبرع كل مواطن بقرش واحد لانشاء مصنع ، فاقبل الشعب على التبرع . واقيم من المبالغ المتجمعة مصنع للطرابيش ليستغنى عن استيراد خامتها من الخارج . واخذت الصحف المصرية تشجع هذه الاتجاهات الوطنية وتحمل على بريطانيا وسياستها الاستعمارية ، كما تشن هجومها على العهد القائم . وصار شاعر النيل « حافظ أبراهيم » ينظم القصائد يهاجم فيها حياد بريطانيا الكاذب وينعى أخلافها . وهذا الى جانب نشاط الأحزاب والاستياء والغضب العام الذى كان يسود الشعب . وما بدا من المقاطعة وحركات المقاومة لحكومة التى قد تؤدى الى اضطرابات اكثر عنفا .

كان على بريطانيا اذن ان تعيد النظر فى سياستها . لكن السياسة البريطانية بطيئة فى التغيير . ولا تذهب من الضد الى الضد ، بل تسير بالتدريج . ولا يريد الساسة الذين وضعوا خطة ونفذوها ان يعترفوا بفشلهم . فالمندوب السامى البريطانى الذى كان وراء هذه المؤامرة لا يعترف بالنتائج التى أدت اليها سياسته ، ولا يمكن أن يقلب النظام الذى اشترك فى اقامته الى النقيض . لكن هذا الوضع لا يمكن ان يستمر على ما هو عليه ، ولابد من احداث تغيير يخفف من نقمة الشعب ويهدىء حدة التوتر ، أو يكون تمهيدا لاعادة الحالة الطبيعية فيما بعد . فحينئذ ظهرت فكرة أو مشروع « الوزارة القومية » أو الائتلافية : أى أن تؤلف وزارة تمثل فيها الأحزاب ويرأسها « عدلى باشا » الذى كان مرضيا عنه من الأحزاب ، على مثال وزارة الائتلاف التى رأسها فى سنة ١٩٢٦ . وكان هذا حلا وسطا ، لان الانجليز وقد بداوا يفكرون فى التغيير — لا يريدون فى الوقت نفسه أن تعود الحالة الى ما كانت عليه قبل الانقلاب : اى ان يعود الوفد وحده الى الحكم .

صدرت هذه الفكرة من دار المندوب السامى فى يناير سنة ١٩٣٢ .
ولا يدرى هل كان المندوب هو مصدرها او واضع الفكرة ، أم انها كانت مشورة من وزارة الخارجية البريطانية فى عهد الوزارة الجديدة .

والدكتور ((حد بن هيكل)) الذى كان من اقرب الناس الى هذا المشروع خير من يحدثنا عنه وعن طريقة عرضه وما آل اليه . فهو يكتب عنه :

((لم يكن مستطاعا أن تستمر هذه الحال طويلا . الا ان يكون المقصود أن تؤدى الى ثورة داخلية تعم البلاد . ولما كان هذا الانقلاب الدستورى قد حدث اثر انقطاع المفاوضات بين النحاس باشا ومستر آرثر هندرسون . وكان المفهوم ان لانجلترا فيما حدث اليد الطولى ـ فقد رأت السياسة البريطانية واجبا عليها أن تتدخل لتعيد نوعا من الهدوء الى هذا البركان الذى بدأ ثورانه فى مصر من اقصاها الى اقصاها . فاما قدرت على تسكين ثائرته واعادة الهدوء الى البلاد . ولا بلغت من غرضها الى تهدئة مؤقتة تفسح المجال التفكير وتضعف من أسباب الاضطراب فى المستقبل .

((قيل لنا فى لجنة الاتصال ان سير ((برسى لورين)) ذكر ((لعدلى باشا)) أن الحكومة البريطانية مستعدة اذا تألفت وزارة قومية فى مصر برئاسة رجل كعدلى باشا ان تعقد مع مصر المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ وأن تشير باعادة دستور الأمة اليها .

ثم قال : ((لهذه الاعتبارات لم نتردد نحن الأحرار الدستوريين فى قبولها . وعلى هذا اسرعت الى لجنة الاتصال وأعلنت قبول الحزب الفكرة وابدتها . وكان مكرم (باشا) لم يحضر بعد . فذكر لى فتح الله باشا بركات أنه يوافقنى تمام الموافقة ، ولكنه طلب الى أن اقنع بها مكرم باشا لأنه هو الذى يستطيع اقناع النحاس باشا بها .

((فلما جاء مكرم وبدات اللجنة تناقش الفكرة بدأ مكرم يهاجمها . على اساس أن العرض غير جدى وان المقصود اضعاف نشاطنا ..))

ثم ذكر الدكتور هيكل ان اللجنة ظلت تعقد اجتماعات ويحاول الأعضاء اقناع مكرم بالانضمام الى فكرتهم فلم يمكن ذلك .

ولما عرض المشروع على الوفد انقسم فى شأنه . فرفضه النحاس باشا والاساتذة : مكرم وماهر والنقراشى ، وقبله وأيده باقى أعضاء الوفد وهم الأغلبية ، وهم : الباشوات : فتح الله بركات وعلى الشمسى وحمد الباسل والغرابلى ، والبكوات : مراد الشريعى وعلوى الجزار وفخرى عبد النور وراغب اسكندر وعطا عفيفى .

وقد حاول الدكتور هيكل ان يقنع عدلى باشا بقبول تاليف الوزارة ، كما الح عليه « محمد محمود باشا » فى ذلك ، وكانوا يعتقدون ان المسألة جدية، وما كان يمكن ان تكون غير ذلك ما دام السير برسى لورين قد خاطب عدلى باشا وعرض عليه المشروع . لكن عدلى باشا رفض أن يقبل الا اذا حصل اتفاق على المشروع بالاجماع ـ مخافة ان يعارضه الوفد ويحدث نزاع يؤدى الى فشل الوزارة .

على ذلك لم تنجح فكرة الوزارة القومية بعد أن ظلت معروضة على المسرح السياسى مدة طويلة ، وانتهى أمرها . ولكن كانت لها نتائج غير طيبة فى السياسة المصرية . فأولا ــ قد ادت الى وقوع الشقاق بين الوفد والأحرار الدستوريين ، فعادوا الى الانفصال ، وانفكت الجبهة التى كانوا ألفوها وانتقض الميثاق القومى فيما يتعلق بالائتلاف ، ولكن بقى الحزبان فى خطة واحدة فى معارضة صدقى والنظام القائم . وكانت النتيجة الثانية أن الخلاف الذى حدث فى الوفد ادى الى انقسامه ، فساءت العلاقات بين الذين ايدوا الفكرة والذين عارضوها . واضيف الى ذلك اعتراض من الأعضاء المعارضين على تصرفات الأستاذ مكرم ، فطال الخلاف مدة ، ثم انتهى الأمر بأن أصدر النحاس باشا رئيس الوفد ومن معه بيانا فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ باعتبار هؤلاء الأعضاء المعارضين منفصلين عن الوفد ــ وهذا مع أنهم كانوا يكونون الأغلبية . ولم ينتج عن انفصال هؤلاء الأعضاء ــ مع أنهم كانوا من كبار رجال الوفد ــ انقسام فى القاعدة الشعبية ، لأن القاعدة كانت تحصر ثقتها فى الرئيس ، ولأن الصحافة الوفدية كانت خاضعة للرئيس ، ولسكرتير الوفد الذى كان هو الأستاذ مكرم المشرف على لجان الوفد وأمواله ، فشنت هذه الصحافة حملة على هؤلاء الأعضاء واتهمتهم بالخروج على الوحدة الوطنية ، بل اخذت تتهكم بهم فأسمتهم حزب « السبعة ونصف . . » ، ــ ما عدا جريدة « البلاغ » التى انضمت الى المعارضين وأيدتهم ، واصبحت منذ ذلك الوقت مستقلة عن الوفد . لكن انفصال هؤلاء الأقطاب احدث ولا شك ضعفا فى الوفد ، وكانت لهذا آثاره فى المدى البعيد . ونحن نرى أنه كان يجب قبول هذا المشروع ، وأن ذلك كان فى مصلحة الوطن .

وهذا على خلاف رأى الأستاذ الرافعى الذى لا يوافق على فكرة الوزارة الائتلافية ، مع أنه فى زمن لاحق سيكون ممن يسعون الى الائتلاف وسيدافع عن فكرة الوزارة الائتلافية فيما بعد ــ كما سنرى .

هذا ما كان من أمر مشروع الوزارة القومية ونتائجه .

وكانت نتيجة اخفاق المشروع أن استمرت طبعا وزارة « صدقى » ، واستمر نظامه وعهده الى مدة أخرى . لكن ظهور هذه الفكرة وهى فكرة تأليف وزارة جديدة وصدورها من المندوب السامى نفسه لا بد أنها كانت بمثابة نذير لصدقى بأن مؤيديه أو سادته بدأوا يفكرون فى التخلى عنه ، ولا بد أن هذه الفكرة أزعجته وبدت علامة له فى الأفق على أن عهده سيأخذ فى الزوال ، ما لم يقم هو بمسعى من جانبه يدعم به مركزه ويطيل مدة بقائه .

محادثات صدقى ـ سيمون

لذا فكر « **صدقى** » فى السعى الى مقابلة وزير الخارجية البريطانية الجديد : السير « جون سيمون » ليوجد اتصالا مباشرا بينه وبين الحكومة البريطانية ، وليستوثق من بقائه ، ويدافع عن حكمه بما أداه من خدمات لحفظ الأمن والنظام فى مصر ـ أى على حسب ما يبدو له . وكان صدقى يأمل انه بعد أن يتم تنفيذ برنامجه ، وهو اجراء انتخاباته وعقد برلمانه ، أن تقبل الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات معه ، فيتوصل الى عقد معاهدة لانهاء المسألة المصرية ، وكان يظن أن هذا هو العمل الذى سيتوج به مجهوداته ويكسب به فخرا بين قومه ومكانة فى التاريخ . وعلى الأقل ، فانه اذا فتح باب المفاوضات فان المباحثات ستستغرق وقتا طويلا ، وهذا يتيح له البقاء أطول مدة ممكنة . والدخول فى مفاوضات مع بريطانيا سيزيد ـ على كل حال ـ من قدره وأهميته السياسية .

سعى صدقى اذن الى هذه المقابلة مع السير « جون سيمون » ، فطلب من « حافظ عفيفى باشا » وزير مصر المفوض فى لندن أن يهيىء له مقابلة مع الوزير للتحدث اليه فى امكان استئناف المفاوضات . ويظهر أنه حدث الحاح شديد فى ذلك ، وأن الوزير كان غير راغب فى هذه المقابلة لأنها تسبب احراجا له وتخالف مظهر الحياد المزعوم ـ الذى ادعته حكومته ـ ولذلك فان الوزير اختار لها مكانا خارج بلاده وبعيدا عن مقره الرسمى ، وفى اثناء رحلة هو ذاهب اليها لشئون أخرى ، كأن هذه المقابلة أمر عرضى وشخصية غير رسمية . فاختار أن تكون المقابلة فى « جنيف » بسويسرا حين يكون هو هناك لحضور جلسات « عصبة الأمم » . فحدثت المقابلة فى يوم ٢١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ . وكان صدقى رئيس الوزراء هو الذى سعى اليها من مصر . ولذلك فان صحف المعارضة المصرية اعتبرت أن هذا غير لائق بكرامة مصر ، ووصفت صدقى باشا بأنه « يستجدى الحكومة البريطانية » !

وقد تم الاجتماع فى مأدبة عشاء أقامها صدقى باشا للسير « جون سيمون » وجرى الحديث بينهما بعد انتهاء العشاء . وحضر هذا الحديث « حافظ عفيفى باشا » والمستر « ايدن » الوكيل البرلمانى لوزارة الخارجية وكان موجودا فى جنيف لحضور مؤتمر نزع السلاح ، والمستر « رونالد » السكرتير الخاص لوزير الخارجية . فكأنه كان حديثا فى أثناء سهرة .

واذا كان غرض صدقى حقيقة من هذه المقابلة انه يريد أن تستأنف المفاوضات ، وأن يتولى هو المفاوضة الى أن تنتهى الى عقد معاهدة يقوم هو بتوقيعها ــ فان السؤال هو : هل كان يتصور حقا أن الانجليز يقبلون أن يدخلوا فى مفاوضات رسمية معه ، فضلا عن أن يقبلوا أن يعقدوا معه معاهدة يضع عليها توقيعه ؟ كيف يقبل الانجليز ذلك وهم يعلمون كل شيء عن الوضع فى مصر ، وان صدقى لا يمثل الا نفسه أو نفسه والملك ، وان الانتخابات التى أجراها زائفة ، والبرلمان الذى أوجده مجموعة من طلاب المصالح الشخصية ، وان حزب الوفد الكبير الذى يمثل أغلبية الشعب قد قاطعه ، وحتى حزب الأحرار الدستوريين الذين كانوا أصدقاءه ، قد خرجوا عليه ، وانضموا الى المعارضة بل كانوا أكثر تحمسا وتطرفا فى مقاومته ــ فكيف يرى الانجليز ذلك ثم يقبلوا أن يدخلوا معه فى مفاوضات رسمية ويتفقوا معه على معاهدة تعقد بين انجلترا ومصر ؟ ان كان صدقى قد تصور ذلك ، فهو اذن كان رجلا غير واقعى يسبح فى عالم من الأحلام والأوهام ، وأيضا كان يدل بذلك على أنه لا يفهم حقيقة السياسة البريطانية ولا السياسة فى مصر .

سياسة بريطانيا فى المفاوضات

ذلك لأن السياسة البريطانية كانت موضوعة على أساس أن الحكومة البريطانية لا تعقد معاهدة الا مع حكومة مصرية تمثل الشعب المصرى ، ويصدق على هذه المعاهدة البرلمان الذى ينتخب انتخابا حرا . أعلنت بريطانيا هذه السياسة حتى من أيام اللورد « ملنر » فى سنة ١٩٢٠ حين قرر أن المعاهدة بعد أن يتم الاتفاق عليها لا بد أن تعرض على جمعية وطنية تمثل الشعب ، وأعلن هذا بعد زمن طويل مستر « هندرسون » وزير الخارجية البريطانية ــ كما عرفنا من قبل ، وكان هذا هو السبب فى سقوط وزارة « محمد محمود » ، ومجيء وزارة الوفد سنة ١٩٣٠ لتتولى المفاوضات وعرض المعاهدة على البرلمان الذى ينتخب انتخابا حرا ــ كما مر بنا وان كان لم يتم عقد المعاهدة . ولم تغير بريطانيا هذه السياسة وما كان يمكن أن تغيرها .

وحتى بعد حدوث الانقلاب الأخير ـ انقلاب صدقى ـ سئل مستر « هندرسون » فى مجلس العموم عن مسألة المفاوضة ـ وذلك فى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩٣٠ ـ سأله أحد النواب المحافظين : « هل لا يزال على استعداد للمفاوضة مع الحكومة المصرية على أساس المعاهدة القديمة » ؟

فاجاب وزير الخارجية البريطانية بما نصه : « اذا أعربت اية حكومة مصرية تتمتع بثقة أغلبية فى برلمان منتخب انتخابا حرا عن رغبتها فى استئناف المفاوضات المعلقة منذ الربيع الماضى ، فان الحكومة البريطانية على استعداد لأن تلبى هذه الرغبة على أساس الاقتراحات التى تضمنتها »

فهذا تصريح واضح يقطع كل شك ، وما كانت الحكومة البريطانية لتحيد عنه بسبب تغير شخص وزير الخارجية . فهذه السياسة هى التى تتفق مع العقل ، وتحقق الضمان لبريطانيا من عقد المعاهدة ، وتكفل تنفيذها . وكان لاعلان التصريح دوى فى مصر . فمن ناحية ، كأنه أعلن ان الحكومة البريطانية لا تقبل استئناف المفاوضة مع مثل حكومة صدقى . لأنها لا تتمتع بثقة أغلبية الشعب وبرلمانها لن يكون منتخبا انتخابا حرا . وكانت هذه ضربة لصدقى ونظامه . وكان حريا أن ييأس من امكان اجراء مفاوضات معه أو الوصول الى اتفاق . ولو كان وطنيا مخلصا لوجب عليه بعد هذا التصريح أن يقدم استقالته ، لأن وجوده عقبة اذن فى طريق استئناف المفاوضات وانهاء المسألة المصرية . وكان عليه أن يفسح الطريق للحكومة الشرعية لتصل الى حل القضية . وقد طالبته بهذا ـ فعلا ـ جرائد المعارضة . ومن ناحية أخرى ، تساءل الوطنيون من حزب الوفد وحزب الدستوريين وغيرهم : اذا كان هذا هو موقف الانجليز ، فماذا اذن يؤخر عودة المفاوضات وعقد المعاهدة ؟ ـ أو بعبارة أخرى كأنهم يريدون أن يقولوا : لماذا ـ اذا كانت الحكومة البريطانية راغبة فى استئناف المفاوضات لعقد المعاهدة المعلقة مع حكومة شرعية تمثل الشعب ووليدة انتخاب حر ـ فلماذا اذن تستمر بريطانيا مؤيدة لهذه الحكومة القائمة غير الشرعية التى جاءت نتيجة انقلاب وهى تعلن أنها غير صالحة للتفاوض معها ؟ أليس هذا تناقضا ؟ : تعلن الحكومة البريطانية أنها مستعدة للمفاوضة ، ثم تؤيد الحكومة التى تمنع من هذه المفاوضة !!

وقد عبر عن هذا التساؤل احد الكتاب الوفديين ـ وهو الأستاذ عبد الرحمن عزام ـ فنشر مقالا بعنوان : « الجلاء غاية لا بد منها فماذا يؤخرها ؟ » ـ تعليقا على تصريح مستر « هندرسون » ـ وقال فيه : « اذا كان مستر هندرسون يقصد ما يقول ولا يزال يصر على التعاقد مع

ممثلين لبرلمان منتخب انتخابا حرا - وهو فعلا يقصد ما يقول - فما هو اذن هذا اللغز ؟ لمصلحة من استمرار الحكم الحاضر (أى حكم صدقى) وما قيمة برلمان يأتى عقبة فى سبيل حل القضية المصرية : عقبة أمام الانجليز، وعقبة أمام ممثلى الأمة الحقيقيين ؟

لكن يمكن ان تكون اجابة هذا اللغز أو سر هذا التناقض ان الانجليز ، وأن كانوا أعلنوا مبدأ سياستهم نظريا ، الا انه لم يكن هناك ما يدفعهم أو يضطرهم لتغيير الوضع القائم ، فهذا الوضع يخدم اغراضهم من نواح أخرى ، ويمكن لاستعمارهم ، وقد انفردوا بحكم السودان ، وأصبحت مصر مشغولة عنه ، بل مشغولة أيضا عن الكفاح لقضيتها ، فماذا يدفع الانجليز اذن لعقد المعاهدة ولماذا يكونون فى عجلة من أمرها ؟ ثم هل يضمنون اذا عاد الوفد ان يوافق على المعاهدة ويتنازل عن مطالبه بشأن السودان ؟ أو نقول : ربما كانت اجابة اللغز أنه كانت هناك سياستان أو اتجاهان فى داخل الوزارة البريطانية . فمستر هندرسون يريد عقد المعاهدة مع برلمان حر وحكومة دستورية ، ومستر « ماكدونالد » لا يريد هذا البرلمان الحر ولا الحكومة الشرعية ولا يريد عقد المعاهدة ويرى أن يستمر هذا الوضع الشاذ لانه هو الذى اقامه أو وافق على اقامته وهو يحقق اغراضه الاستعمارية .

مهما يكن ، فان مبدأ الحكومة البريطانية قائم نظريا على كل حال ، وهو انها لا تتفاوض - حين تجىء المفاوضة - الا مع حكومة تمثل الشعب ومؤيدة من برلمان منتخب انتخابا حرا . ولذا يبدوعجيبا أن صدقى مع علمه بهذا المبدأ وبعد هذا التصريح يفكر أو يظن انه من الممكن أن يطلب استئناف المفاوضات مع انجلترا لعقد المعاهدة . فهل الى هذا الحد لم يكن يفهم السياسة البريطانية ، أم كان يخدع نفسه ، أم هى حركة من حركاته التمثيلية لاعطاء التمثيلية صورة جدية ، أم كان له غرض آخر ؟

فاذا ذهبنا الى الأستاذ الرافعى - وهو شاهد معاصر - ليفسر ذلك نجده يقول - بالنسبة للمحادثات التى اجراها صدقى مع سيمون - :

« **لم تكن لهذه** المحادثات أهمية ولا صدى فى الحالة السياسية للبلاد . وبدا من ظروفها وملابساتها أن غرض صدقى باشا منها هو الاستيثاق من رضا الحكومة البريطانية عن النظام القائم فى مصر وقتئذ ، واعترافها بأن حكومته جديرة بأن تتحدث عن مصير البلاد ، وان اشتداد المعارضة ضدها لا يحول دون هذا الاعتبار . وكان هو الساعى الى هذه المحادثة » .

السجايا ، والذى كان لسياسته الرشيدة ومجهوده الشخصى أبعد الأثر فى توثيق عرى الروابط بين بلدينا » . فأثنى السير « جون » على صدقى باشا وقال له : « ان الفضل يرجع اليك فى توطيد النظام فى مصر ، وان الأمور تجرى فى مجراها . وان علاقاتنا معكم على أحسن ما يكون » .

نقول : فالكلام كله ــ كما نرى ــ يدور حــول توطيد النظام فى مصر .. وليس المقصود من ذلك الا أن صدقى قمع الحريات وصادر نشاط الأحزاب والغى المؤسسات الشرعية .. وهذا هو الذى يريده الانجليز .

واخذ صدقى يدافع عن حكمه ويرد على ما يقوله خصــــومه من أن حكومته لا تصلح للتفاوض معها ، فقال له السير « جون سيمون » ليطمئنه : « لقد تحدثوا فعلا عن عــدم صــلاحية النظام القائم فى مصر الآن للتفاوض معنا . غير أن ما ذكرته الآن فى هذا الصدد هو معقول جدا ، كما ان تقارير السير « برسى لورين » تؤيده . ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور انه لم تعد هناك صعوبة فى المفاوضة مع حكومة صدقى باشا ، بل ان الأمر على عكس ذلك . فقد يسر بريطانيا العظمى أن ترى امضاءكم ممهورة على اتفاقية ، لأننا نعرف الآن الشخص الذى نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية ــ كما تقول ــ تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها . ولقد سرنى ما علمته فى هــــذه المناسبة من السير « برسى لورين » ان الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفــاق وانه يؤيد سياستكم وانك تتمتع بثقته . وهذه العوامل تعتبر دليلا حسنا وبشيرا بالنجاح . »

ثم انتقل صدقى الى مسألة المفاوضة وبذل جهده ليقنع وزير الخارجية بقبول التفاوض معه فجعل يتحدث عن حكمه ويعرض بخصومه ، فقال :

« نريد الآن أن نجعل هذا الأمن المستتب وهذه الادارة السليمة وهذه الصداقة ثمرة شيء آخر ، نريد أن نقيمها على أساس وطيد مدعم ، ويتم ذلك عندما يتم الاتفاق بين البلدين » . وقال : « وقد لا يكون فى علم الوزير أن الهدوء الحالى فى مصر تستغله أحزاب المعارضة ، اذ هى تعتبره علامة على عدم الاستقرار السياسى يبيح لها ارتكاب أعمال العنف » !

واستمر يدافع عن حكمه فقال : « أرى من واجبى أن أطمئن الوزير البريطانى بالنسبة لثبات وقوة النظام الحالى فى مصر . أفعل ذلك وأنا مقدر كل التقدير لمسئوليتى عما أقول : فمصر فى اللحظة الحاضرة لا هى بالخاضعة لنظام دكتاتورى قلق مفروض عليها قسرا . ولا هى أيضا بالبلد الذى تستتر فيه « أوليجركية » غير مسئولة خلف مظاهر دستورية . ومن الجائز أنها

كانت كذلك فى عهود سالفة . ولكنها الآن بلد ينعم بنظام دستورى محبوك العناصر منسجم القوى نافذ المفعول ، وفيه حرية التعبير عن الرأى مكفولة ، ما دامت تلتزم حدود القانون ولا تدعو للخلل أو تحرك عوامل الاضطراب . »

وهكذا يغالط صدقى الوزير ، ويريد أن يموه عليه فيقدم له صورة غير حقيقية عن الموقف كأنه يظن أن الوزير لا يعلم كل شيء عن حقيقة الأوضاع فى مصر . فماذا يكون الحكم الدكتاتورى غير حكمه هذا الذى أقامه قسرا بالقوة المسلحة ؟ وهل اغلاق الصحف ومنع الاجتماعات هو حرية الرأى فى نظره ؟

ثم ان صدقى حين يكرر حديثه عن حفظه الأمن والنظام أمام الوزير البريطانى كأنما يقدم تقريرا لرئيس له عن الخدمة التى قام بها والتى فى مقابلها يستحق أن يعقد اتفاق معه . فما شأن الوزير البريطانى أو مندوبه السامى بالنظام فى مصر وهى مسألة داخلية بحتة ؟ الا أن يكون هذا هو سبب مجيئه الى الحكم وسر بقائه فيه ، كما يريد البريطانيون . والحقيقة التى نعرفها وشاهدها كل المعاصرين — وهى تسجل للتاريخ — أن النظام والأمن كانا مستتبين فى مصر قبل عهد صدقى ، ولم يختل النظام ويضطرب حبل الأمن الا بعد اغتصابه للحكم . فليس معنى توطيد النظام فى مصر فى نظر البريطانيين ونظره الا اخراج الوفد الذى هو القوة الشعبية من الحكم والغاء البرلمان الذى يعبر عن ارادة الشعب . فاستقرار النظام والأمن عنده وعند مؤيديه الانجليز هو تكبيل الشعب وقمع حرياته . وهل هذا الصراع بين الحكومة والأحزاب وما يشبه الحرب الأهلية هو الأمن والهدوء والنظام ؟

ثم حين تطرق الحديث الى المسائل التى تبحث فى المفاوضات أكد السير « سيمون » وزير الخارجية البريطانية اصرار انجلترا على بقاء قواتها فى مصر أى استمرارالاحتلال ، وقال ان المشكلة فيما يتعلق بهذهالنقطة هى : أين تعسكر القوات ، وأبدى التراجع عما كان اتفق عليه فى المفاوضة السابقة ، وقال ان هذه المسألة يلزم بحثها من جديد . وبالنسبة للسودان أكد أيضا أن يدور الاتفاق حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة فى السودان .

ثم قال : فاذا سلم بهذا المبدأ يمكن البحث بعد ذلك عن الوسائل التى يستطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية فى السودان .

فأجاب صدقى باشا — حسب روايته هو — بأن مصر لا تستطيع الرجوع الى الوراء فى المسائل التى اكتسبتها ، وأما بخصوص مسألة السودان فقال عنها « أنها ما زالت بكرا تتطلب كل مناقشة حول أساس النظام المزمع ادخاله فيه . »

وكل ما طلبه صدقى فى نهاية المحادثة هو أن تصدر الحكومة البريطانية بلاغا رسميا تعلن فيه موافقتها على مبدأ استئناف المفاوضات مع حكومته. ثم يتلو ذلك فى وقت قريب أو بعيـد محادثات شـبه رسمية فى مصر بين المندوب السامى البريطانى وبينه . ويكون ذلك تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية فيما بعد .

فوعده السير « جون سيمون » بضرورة اجرائها فى الوقت المناسب ، وفى أقرب فرصة ممكنة . وأضاف انه سيرجع فى هـذا الأمر الى الوزارة البريطانية . وأعرب عن اعتقاده بأن محادثات مصر يمكن اجراؤها فى الشتاء القادم (١٩٣٣) وقال انه سينتهز أول فرصة ليتحدث فى ذلك الى زملائه ــ وبخاصة رئيس الوزارة (مستر ماكدونالد) ، كما انه سيتباحث كذلك مع السير برسى لورين قبل عودته الى مصر .

فأبدى صدقى اغتباطه من هذه المحادثة لما سادها من جو الود والثقة . وقال ــ كما جاء فى المحضر الذى حرره ــ : « وكنا نشعر بمبلغ الاحترام الذى يكنه السير جون سيمون نحو النظام القائم فى مصر . وفى اعتقادى انى تركت فى نفسه أحسن الأثر .. » !! ويظهر أن هذا هو بيت القصيد !

وانتهت المقابلة بعد أن اتفق الطرفان على أن لا يذكر عنها الا انها كانت ودية مرضية ، وأن لا يذاع شىء عن موضوع الحديث .

وعاد صدقى الى مصر مسرورا .. وظل ينتظر صدور البلاغ الرسمى من الحكومة البريطانية بالموافقة على مبدأ استئناف المفاوضات . ومضت الأيام وطال انتظاره وانتظار زملائه ، ثم مضت الشهور ولم تصدر الحكومة البريطانية أى بلاغ ولم تخط اى خطوة ، ولم تبـد أى جواب عما طلبه صدقى منها . وكان معنى ذلك رفض الحكومة البريطانية لطلبه . وكان فى هذا اهانة بل عدم احترام لصدقى وحكومته . ولو كان يشعر بالكرامة لقدم استقالته احتجاجا وانتصافا لكرامته ، لكنه مع ذلك بقى فى منصبه ، وظل متشبثا بالحكم . ونقول انه ربما لم يكن مختارا تماما فى أن يقـدم استقالته ، والاستقالة كان معنـاها الاعتراف بالفشـل واعلانه . أيضا فان الظروف الحرجة التى أوجد نفسه فيها كانت لا تسمح له بأن يقـدم استقالته دون أن يعرض نفسه لعواقب سيئة واهانات أشد مما أصابته .

لكن هذا كان فشلا محققا . وتبين ان حديث السير « جون سيمون » لم يكن غير حديث مجاملة ، وقد ضاع دفاع صدقى عن حكمه واقراره للنظام والأمن هباء . وعرف صدقى قيمته وقيمة حكومته عند الحكومة البريطانية

وظهر ان كل ما يراد منه حفظ الأمن والنظام وهدم الأنظمة الشرعية التى كانت قائمة . ثم لا غاية بعد ذلك ولا نتيجة سياسية ولا اتفاقا يتوج به جهوده . واذا كان هو لم يستقل فان الأمة قد عرفت فشله ، ولم يعد وجوده يعنى الا أنه عقبة مستمرة وحائل دون الاتفاق ودون انهاء القضية المصرية وحصول مصر على الاستقلال الذى تنشده . فقد أصبح اذن فاشلا فى الداخل والخارج .

ويعجبنى تعليق الأستاذ « محمد شفيق غربال » ـ بعد أن أورد هذه المحادثة التى دارت بين صدقى باشا ووزير الخارجية البريطانية فى كتابه « تاريخ المفاوضات المصرية » ـ يعجبنى تعليقه على هذه المحاولة الفاشلة اذ يقول : « .. وأقول أيضا انه لم يمكن ولا يمكن ولن يمكن لمفاوض مصرى كائنا من يكون أن يكسب شيئا لمصر وهو فى حرب فعلية مع غيره من المصريين . واعنى بالحرب الفعلية أنه يعمل على أن يجردهم حتى من حق البقاء . **واقول ايضا :** انظر الى السير جون سيمون فى حديثه مع صدقى باشا هل ورد على لسانه ذكر لخصومه السياسيين ، أو هل كان يسمح لصدقى باشا بأن يتحدث فى الزعماء البريطانيين أو فى الأحزاب البريطانية ؟

ثم يقول : « رحم الله الوزارات الادارية . لقد كانت مسكينة ولكنها كانت تعلم انها مسكينة ، ولا تحاول أن تزعم أنها ليست كذلك . ورحم الله مصر من المساكين الذين لا يعرفون انهم مساكين !! »

لكن اذا كان صدقى لم يستقل ، ولم يعترف بأنه فشل وأنه مسكين ، فان زملاءه أو بعضهم شعر بذلك ، ورأى الحقيقة ، وعرف أن هذا علامة فى طريق الزوال . فبدأ التصدع فى الوزارة نفسها ، وانتهز أهم وزير فى تلك الوزارة ــ وهو الوزير المتصل بالقصر وهو « على ماهر باشا » ــ مما يدل على أن السراى شعرت أيضا بضعف مركز الوزارة ــ انتهز هذا الوزير أول فرصة ليخرج من الوزارة وتضامن معه وزير آخر ، وهو وزير الخارجية « عبد الفتاح يحيى باشا » فقرر الخروج أيضا . وظهر كأن البعض يبادر الى مغادرة السفينة قبل أن تغرق . ويبدو أن السراى ارادت ان تعد على ماهر وتدخره لتغيير جديد فى المستقبل : تغيير شكلى فى أداء الدور بوجه جديد وبأسلوب آخر . وهكذا خرج هذان الوزيران أو استقالا فى مطلع عام ١٩٣٣، وكانت حجتهما أو السبب المباشر هو صدور حكم من « محكمة النقض والابرام » فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ دمغ تصرفات بعض رجال الادارة فى عهد صدقى ، فكان لهذا الحكم دوى ، وهز مركز الوزارة الذى كان ضعيفا من

نفسه ومزعزعا ، وأساء الى سمعتها ، حيث كانت الصحف قد اهتمت بهذه القضية التى دارت حول ما عرف « بحادث البدارى » ، وظلت الصحف تكتب عنه طويلا ، ونبهت اليه الرأى العام ، حتى صدر هذا الحكم . فكان هذا الحكم وخروج الوزيرين ــ فوق فشل هذا العهد فى الداخل والخارج ــ هذه كانت مظاهر التصدع فى هذا الحكم ، وهو التصدع الذى سيؤدى حينما تظهر عوامل جديدة الى انهيار العهد فزواله .

وهذا موضوع الفصل التالى

صدع ثم انهيار



○ على ماهر باشا ○ ○ عبد الفتاح يحيى باشا ○

بدأ عام ١٩٣٣ بداية غير طيبة بالنسبة لصدقى وحكمه . فقد وقع خلاف شديد فى داخل الوزارة أدى الى ان قدم صدقى استقالته ، ثم أعاد تشكيل الوزارة بعد اخراج وزيرين منها ـ وذلك فى ٤ يناير سنة ١٩٣٣ وقال عن سبب الاستقالة : « ان الوئام وحسن التفاهم اللذين كانا رائدى الوزارة فى القيام بأعباء الحكم قد أصابهما فى الآونة الأخيرة شىء من الوهن ـ الأمر الذى ترتب عليه استعصاء قيامه بالواجب » . وهذان الوزيران كانا هما : « على ماهر باشا » الذى كان وزيرا للحقانية ، وكان مشتركا فى الوزارة باعتبار انه وكيل أو نائب رئيس حزب الاتحاد ـ وهو حزب القصر ـ ويظهر أن القصر كان يعده لدور فى المستقبل ، والوزير الآخر الذى انضم اليه كان « عبد الفتاح يحيى باشا » وزير الخارجية . وهو الذى سيؤلف الوزارة بعد صدقى فى سبتمبر من نفس العام . وقد اتخذ هذان الوزيران ذريعة لاثارة هذا الخلاف الحكم الذى أصدرته « محكمة النقض والابرام » برئاسة « عبد العزيز فهمى باشا » فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٢ فى قضية حادث « البدارى » ـ وهى بلدة من مراكز محافظة « أسيوط » .

حادث البدارى وغيره

وحادث أو فظائع « البدارى » ـ كما كانت الصحف تتحدث عنه ـ يتلخص فى انه فى مارس سنة ١٩٣٢ قتل مأمور مركز « البدارى » . وكان السبب هو أن هذا المأمور تجاوز حدود القانون وأمر بتعذيب بعض الأفراد

بوسائل اجرامية منافية للاخلاق ، فقام اثنان بقتله انتقاما لما حدث . فحوكم المتهمان أمام محكمة الجنايات بأسيوط فقضت على أولهما بالاعدام وعلى الثانى بالأشغال الشاقة المؤبدة . فرفعا طعنا فى هذا الحكم نظر أمام « محكمة النقض والابرام » التى رأسها عبد العزيز فهمى باشا فأثبتت فى حكمها أن رجال البوليس أتوا من المنكرات ما وصفتها بأنها «اجرام فى اجرام» وان من وقائعها ما هو جناية هتك عرض يعاقب عليها القانون بالأشغال الشاقة ، وانها من اشد المخازى اثارة النفس واهتياجا لها ودفعا بها الى الانتقام » . ورات أن ما جعلته محكمة الجنايات موجبا لاستعمال الشدة كان يجب أن يكون من مقتضيات استعمال الرأفة ، ولفتت فى حكمها ولاة الأمور الى وجوب تدارك هذا الخطأ .

فعلى اثر ابلاغ حكم محكمة النقض والابرام الى وزارة الحقانية اضطرت الى وقف تنفيذ حكم الاعدام على المحكوم عليه به ، واتخاذ الاجراءات القانونية لتخفيف الحكم . وقد خفف فعلا الى الأشغال الشاقة المؤبدة عمن حكم عليه بالاعدام ، وبها لمدة خمس عشرة سنة عمن حكم عليه بالأشغال المؤبدة . وأمرت وزارة الحقانية بالتحقيق فى حوادث التعذيب التى أشار اليها الحكم ، وفى حوادث تعذيب اخرى ، ارتكبها رجال الادارة فى جهات اخرى . ورأى صدقى رئيس الوزارة أن استمرار التحقيق سيكشف عن حوادث لا يريد أن تظهر لأنها ستزيد من الاساءة الى سمعة الوزارة ، فحدث خلاف بينه وبين على ماهر وزير الحقانية ، ورأى على ماهر ان هذه مناسبة جيدة للاستقالة ، وانضم اليه عبد الفتاح يحيى .

ولكن يظهر انه كان هناك خلاف على أمور عديدة . ولا بد أن على ماهر احس بالفشل الذى انتهت اليه الوزارة ـ سواء فى الداخل باستمرار مقاطعة ومعارضة الشعب لها ، أو فى الخارج باهمال الحكومة البريطانية لها ، ورفضها أن تبدأ مفاوضات أو محادثات رسمية معها . فأراد أن ينجو بنفسه ـ لا سيما بعد صدور هذا الحكم القضائى الذى اساء الى سمعة الوزارة . يضاف الى ذلك أن ضميره وضمير زميله عبد الفتاح يحيى لم يتحملا وقوع هذه الجريمة أو غيرها فى عهدهما . وعلى كل ، فالاحتجاج على امثال هذا الحادث عمل طيب تثنى عليه الأخلاق مهما كانت الدوافع .

وهذا الحادث دل على كل حال على أن بعض رجال الادارة اخـذوا يتجاوزون حدود سلطتهم ويخالفون القانون . وهذا يحدث عادة فى ظل الحكم المطلق وكنتيجة له ، فهذا الحكم نفسه يكون تجاوزا واعتداء على القانون ، فينتشر الاتجاه الى تجاوز القانون عند الموظفين ولا سيما رجال الادارة . واذا كانت الحكومة ستستخـــدم رجال البوليس فى أغراضـــها السياسية واضطهاد خصومها ، وتجعل تنفيذ هذه الأغراض والوسائل هى سبيل الترقية الى المناصب الأعلى والمكافأة ، فان هذا يكون اغراء ودافعا للمرءوسين الى الانحراف . وفى عهد هذا الحكم المطلق الذى أقامه صدقى وقعت حوادث دلت على استهانة بعض رجال الادارة بحقوق المواطنين . وكانت سلطة الادارة تطغى فى بعض الأحيان على سلطة النيابة . وكان صدقى يعمد الى اضطهاد خصومه السياسيين ، بأن يعطـل مصالحهم أو يسبب لهم الخسائر ليجبرهم على عدم تأييد الأحزاب المعارضة ، أو الانضمام اليه خوفا على مصالحهم ، فأرهق كثيرا من رجال الوفد والاحرار الدستوريين . لكن أكثرهم صمد لهذا الاضطهاد وتحمل الخسائر من أجل المبدأ والوطنية فبرهنوا على متانة فى الخلق وثبات فى العقيدة .

ومن أبرز الحوادث ما وقع فى بلدة (الحصانية) التابعة لمركز السنبلاوين فى الدقهلية ، وذلك فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٣٣ . وخلاصته ان الادارة عطلت وابورا لطحن الغلال وضرب الأرز يملكه أحد أعيان تلك الجهة ومن الوفديين المعروفين ، فقام نزاع بينه وبين الادارة رفع أمره الى القضاء . فجاءت قوة من البوليس للتفتيش ، فاعترضها نفر من قبل صاحب المطحن وطلبوا بقاء الحالة على ما هى عليه حتى يفصل القضاء فى الدعوى . فحدث تصادم بين الفريقين آمر فيه مأمور المركز رجاله باطلاق النار على الأهالى ؛ فقتل منهم ثلاثة أحدهم شقيق المالك وجرح كثير واستولى الذعر عـلى السكان . وعلى الفور أرسلت الحكومة قوة من أربعمائه جندى فحاصروا البلدة وقبضوا على كثير من أهلها . ولما حكم فى الدعوى أثبتت المحـكمة فى حكمها ان الادارة تجاوزت سلطتها . ثم أمرت النيابة بالافراج عن الأهالى وكتب النائب العام تقريرا يطلب فيه رفع الدعوى على مأمور المركز بتهمة التزوير فى أوراق رسمية .

وكان من ذيول هذا الحادث ــ الذى عرف بحادث « الحصاينة » ــ أن الأستاذ محمد التابعى الصحفى قدم الى المحاكمة ، لأنه كتب مقالا فى مجلة « روز اليوسف » تعرض فيه لاجراءات وزارة الحقانية (العدل) فى هذه القضية ، فحكم عليه بالحبس اربعة أشهر ، وعلى صاحبة المجلة « السيدة فاطمة اليوسف » بغرامة خمسين جنيها .

هذه الحوادث وامثالها كانت تتلقفها صحف المعارضة وتنشر اخبارها بالتفصيل ، وتتخذ منها مادة للتنديد بأعمال الحكومة واثارة الرأى العام عليها . وكانت دليلا على انحراف اداة الحكم فى ذلك العهد ، بالنسبة لما كان فى عهود الحكومات الدستورية . فهذا اثبت عكس ما ادعاه صدقى من انه جاء لاصلاح الحكم . ولهذا يقول الاستاذ الرافعى : « كانت وزارة صدقى توهم الناس أنها انما الغت الدستور وأهدرت ارادة الأمة وزيفت الانتخابات لكى تصل الى اصلاح أداة الحكم فى البلاد . ومن سخرية الأقدار ان الحوادث اثبتت ان اداة الحكم قد زادت فسادا فى عهدها ، بحيث لم يبق اى مسوغ للانقلاب الذى تم على يدها . وثبت بالبراهين العملية ان الحكومة التى فرضت على الشعب فرضا كانت من غير شك أسوأ من كل حكومة اختارها بمحض رغبته وارادته .. وكانت عملية الانتخابات التى اصطنعها مزورة من أولها الى آخرها .. »

هذا ، ولكن الحق يقال ان هذه الحوادث كانت محدودة ، وكانت تعد على الأصابع ، وقد راينا ان المحاكم كانت تستطيع أن تصدر احكاما ضد الحكومة ، وتصف بعض التصرفات بأنها اجرام فى اجرام ، وان النيابة تأمر بالافراج عن الأهالى . وكانت صحف المعارضة واقفة بالمرصاد لهذه الحوادث ، فتفضح المرتكبين لها وتهاجم الحكومة . كان هناك على كل حال قضاء ونيابة وأحزاب سياسية ، وصحف معارضة لديها شجاعة قول الحق ومناصرة القانون والدفاع عن كرامة المواطنين . والخلاصة ان القانون كان لا يزال مرعيا ولم يكن فى أجازة .. واذا كان الناس قد انتقدوا عهد صدقى وسخطوا عليه فى أيامه ، واذا كان التاريخ سيحكم عليه أيضا بهذه المخالفات للقانون ــ فان هذا كله لا يقاس بما حدث بعد ذلك فى عهد تال شهدته الأمة

المصرية مع الأسف الشديد ــ ماحدث فيه من وقائع تعذيب واعتداء على القانون وانتهاك لحرمة الانسانية وكرامة المواطنين ، واعتقالات بالألوف وسجن وقتل ، مما أرجع البلد الى أسوأ عهود الظلام ، وكانت هــذه الاعتــداءات ترتكب كل يوم . فما كان فى عهد صدقى انما كان بضـــع حوادث متفرقة محدودة ، وكانت فى الواقع معركة سياسية فى حدود معينة ، لا تجاوزا لكل الحدود ، وارهابا عاما للجميع ، والغاء للقانون ــ كما حدث فيما بعــد فى العهد المشار اليه .

مرض صدقى باشا

مضى على صدقى نحو ثلاث سنوات وهو فى عمــل متصل ، يتحمل أعباء وزارتى الداخلية والمــالية الى جانب رئاسة الوزارة ، ويجهــد أعصابه فى محاربة خصومه السياسيين ونشاطه فى حزبه ، وغير ذلك من أعمال . وكان قد أصيب بخيبة أمل حين تيقن أن الانجليز لم يهتموا بأمره ولا يريدون أن يعقــدوا اتفاقا معه ، ومعنى ذلك أن تأييدهم له أصبح ضعيفا ، كما صــار جليا له أن الغاية التى كان يهدف اليها ، والتى عهد اليه بتحقيقها ــ وهى هدم الماضى بما له وما عليه : أى هدم الوفد أو تحطيم نفوذه ــ هذه الغاية قد أصبحت غير ممكنة أو مستحيلة ، بل ان أصدقاءه الأحرار الدستوريين خرجوا عليه وحاربوه أكثر من الوفد ، واشتد الخلاف داخل وزارته فانشق عنه بعض زملائه . فقــد أحاط به الفشـــل اذن من كل جانب وضـــاعت جهوده هباء .

فنتيجة لهذا الاجهــاد المتواصل فى غير طائل ، والشعور الحــاد بخيبة الأمل ــ وقع صدقى مريضا مصابا بالشلل فى فبراير سنة ١٩٣٣ . واضطر حينئذ الى الاعتكاف والانصراف الى علاج نفسه .

« وهنا » ــ كما يقول صدقى باشا ــ « برز زكى الأبراشى باشا ، وأخذ يبث نفوذه ويتدخل فى شئون الحكم والسياسة » . فمن هو هذا الرجل ؟



زكى الأبراشى باشا

والأبراشى باشـا كان هو ناظر الخاصـة الملكية : اى مدير شئون الملك الخاصة ووكيله فى اعماله . وفى ذلك الوقت كان هو رجل السراى الأول ، لأن منصب رئيس الديوان العالى كان شاغرا منذ استقال منه « محمد توفيق نسيم باشا » فى اغسطس سنة ١٩٣١ ، حيث كان قد اعترض على مشروع صدقى وكتب ملاحظات عليه لم يأخذ بهـا الملك ، وصـدر الدستور من غير تغيير ، ولم يقبل نسيم أن يعين فى مجلس الشيوخ لئلا يكون هذا اعترافا منه بالدستور ، فظل منصبه شاغرا وتولاه زكى الأبراشى باشا بالنيابة . فكان الملك يعطى تعليماته وينفذ سياسته عن طريق ناظر خاصته هـذا ، وكان هو الواسطة بين الملك والوزارة . وكان يتدخل فى كل الأعمـال منذ مجيىء صدقى الى الحكم ، لكنه لم يكن ظاهرا . فلما وقع صدقى مريضا برز « الأبراشى » كما يقول صدقى وصار يوجه دفة الحكم مباشرة ، وكانه صـار رئيس الوزراء . وكان يحضر علنا مجلس الوزراء ويلقى بتوجيهاته ، وهى توجيهـات الملك ويتدخل فى جميع شـئون الدولة . ولذلك يقـول صـدقى ـ مكملا حديثه : « وسافرت الى اوروبا للاستشفاء فزاد نفـوذ الأبراشى باشا واتسع نطاقه . ولما عدت من أوروبا وجدت الحالة لا تطاق . فاعتزمت الاستقالة » . أو بعبارة أخرى ان صدقى صار مجرد اسم والفعل

كله للابراشى ، فاصبح صدقى صفرا على الشمال . وهكذا استهانت به السراى فى النهاية بعد أن استخدمته فى أغراضها ، وأعرضت عنه وارادت أن تستبدل به غيره .

وكان صدقى قد سافر الى أوروبا للعلاج والاستشفاء ، فكان زكى الابراشى باشا هو الذى يصرف الأمور طوال هذه الفترة . وظلت الأمور راكدة ، وأحوال البلد متجمدة ، والشعب فى شقاء يعانى الأزمة الاقتصادية التى كانت مستمرة ، وهو صابر متذمر يكظم غيظه ، ويرقب ما يأتى به الزمن من تطورات . ولم يلبث أن حدث تطور جديد ، عرف الجميع انه هو النذير بأن الأمور ستتغير من حال الى حال . وكان هذا التطور نتيجة تطورات خطيرة حدثت فى العالم الخارجى لابد أن تنعكس آثارها على مصر .

نقل المندوب السامى البريطانى

اغسطس ١٩٣٣

كان هذا التطور هو ما أعلن فجأة من أن الحكومة البريطانية قررت نقل مندوبها السامى فى مصر — وهو السير « برسى لورين » — الى تركيا حيث عينته سفيرا هناك ، وعينت بدلا منه السير « مايلز لامبسون » ليكون هو المندوب السامى لها فى القاهرة . على انه أعلن فى الوقت نفسه ان المندوب الجديد سيبدأ عمله فى القاهرة من أول العام التالى : (١٩٣٤) .

وكان المعروف فى مصر أن نقل المندوب البريطانى لا يحدث اعتباطا ، وأن التغيير لابد أن ينتج عنه تغيير فى السياسة . ولما كانت الأمور قد وصلت الى أسوأ حالة ، فان أى تغيير لابد أن يكون نحو الأحسن . فأمل الشعب خيرا ، اذ كان يعتقد أن المندوب المنقول « برسى لورين » هو المسئول عن التطورات التى وقعت فى مصر ، وانه كان وراء الانقلاب أو هو الذى دبره ، وأيد سياسة البطش والانتقام . فاستنتج الشعب ان نقله يفيد أن بريطانيا قررت أن تضع حدا لهذه السياسة ، وان تبدأ تحولا نحو الشعب

ـه وان كان لا يعرف مدى هذا التحول . لكن النقل لن يتم الا فى آخر العا
والمندوب الجديد لابد ان ياخذ وقتا نحو بضعة اشهر حتى يدرس المو
ويتعرف بالاطراف ، ثم يضع بعد ذلك سياسته . فسيمر اذن وقت
قصير حتى يظهر اثر التغيير المنتظر . وفعلا كان لابد أن يمر الوضع بد
انتقال ، وان كان هذا الوقت الذى سيمر سيضيع من حياة الشعب ،
ضاعت السنوات منذ بدأ الانقلاب . فليصبر الشعب اذن ما دام الأمل
فى الطريق بقرب انتهاء هذا العهد ، وليتحمل بقاءه لفترة اخرى ، وا
الشعب مع ذلك سيواصل المقاومة . والصبر فى النهاية له حدود .

الحالة الدولية

والحقيقة ان تغيير المندوب البريطانى كان فعلا نتيجة تغيير أزمعت ع
بريطانيا فى سياستها نحو مصر . وكان هذا التغيير فى سياستها نتيجة عوا
دولية خطيرة طرات فى افق السياسة العالمية .

فان الموقف الدولى بدا يتغير منذ اوائل الثلاثينات ، واخذ جو الس
الذى كان سائدا منذ انشاء « عصبة الأمم » يختفى ، ويحل محله جو التو
والسير نحو الحرب . ففى سنة ١٩٣١ غزت اليابان منشوريا ــ وهو اق
فى شمال الصين ــ وفى العام التالى استولت عليه وبدات تتوغل فى أرا
الصين . وفى المانيا ظهرت قوة الحزب النازى فى عام ١٩٣٢ اذ فاز
الانتخابات ، ثم وثب الى الحكم واستولى على السلطة ، حيث أصبح «هتل
زعيم هذا الحزب هو مستشار المانيا فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٣ . وكان هـ
الحزب ينادى بالغاء معاهدة « فرساى » مطالبا بحقوق المانيا
ويعمل لتجديد قوة المانيا العسكرية . وقويت « الفاشستية » فى ايطالي
واخذ « موسولينى » زعيمها يضع خططه لغزو الحبشة . وكانت هذه الأمم
كلها تحديا لعصبة الأمم ، ونذرا بقدوم الحرب العالمية الثانية . فكان لا
اذن لبريطانيا أن تراجع موقفها وتبدأ فى تغيير سياساتها .

ولما كانت مصر من اهم المواقع الاستراتيجية فى العالم ، وتمر
المواصلات بين الشرق والغرب ، فلابد أن يكون لها دور مؤثر فى أى حر
تنشب ، واذا قامت ايطاليا بغزو الحبشة فلا بد ان تمر قواتها بقنـ
السويس ، ومصر متاخمة لليبيا التى تحتلها ايطاليا ، فمصر ستكون وسـ
دائرة الحرب . فلابد أن تعمل بريطانيا حساب هذا كله ، واذن وجب
تغير سياستها فى مصر ، وتنقل مندوبها السامى الذى ارتبط بالعهد الذ

استمر ثلاث سنوات ، وكانت نتيجته تنفير الشعب وزيادة سخطه على بريطانيا وايجاد أسباب القلق والاضطراب ، وتأتى بمندوب جديد يوجه الأمور وجهة أخرى .

والمندوب الجديد « مايلز لامبسون » كان وزيرا مفوضا لها فى الصين ، ونجح هناك فى عقد معاهدة بين الصين وبريطانيا . وذكرت الصحف المصرية هذه الأنباء عنه وكأنها تعطى الأمل فى أنه قادم لينجح مرة أخرى فى عقد معاهدة مع مصر — وان كانت جريدة « التيمس » نشرت أن هذا النقل هو مجرد حركة دبلوماسية ، ولا يعنى تغييرا فى سياسة بريطانيا فلا ينبغى أن يعلق المصريون آملا عليه . لكن الوقائع فيما بعد دلت على أن هذا الكلام غير صحيح . وهذا كله سيتضح فى العام التالى (١٩٣٤) بعد ان يحضر المندوب الجديد . فلنترك هذا اذن لوقته ، ونعود الى تتبع الأحداث فى مصر . وكنا تركناها حين ذهب « صدقى » ليستشفى فى أوروبا ومكث هناك أشهر الصيف (١٩٣٣) وصار « الأبراشى » وهو وكيل السراى يدبر الأمور مباشرة . وسمع صدقى وهو فى أوروبا نبأ نقل المندوب البريطانى — صديقه ومؤيده — فادرك ما يترتب على ذلك وعجل بالعودة . فعاد فى أواخر اغسطس الى مصر .

استقالة صـدقى

سبتمبر ١٩٣٣

بعد اعلان نبأ نقل المندوب البريطانى « برسى لورين » لم يطل بقاء صدقى فى منصبه أكثر من شهر . وهذا له دلالته ، ولا يمكن أن تكون المسألة مجرد مصادفة . ويقول هو ان السبب الذى حمله على الاستقالة انه عند عودته « وجد الحالة لا تطاق » وانه قد استفحل نفوذ الأبراشى ، فاصبح هو كما مهملا . لكن الحقيقة أن السراى وجدت ان مهمته قد انتهت وأن الأغراض التى أريدت منه قد استنفدت بحسب قدرته ، حتى ناءت صحته تحت الأعباء ، فأرادت أن تغير الأداة التى تستعملها . ولا بد أنها أدركت مغزى التغيير الذى اقدمت عليه بريطانيا اذ قررت استبدال مندوبها السامى فى مصر ، فكان هذا يعنى انها قد اعتزمت اجراء تغيير فى سياستها فى مصر ، و « صدقى باشا » لن يكون هو الرجل الملائم للجو الجديد ، لما أصبح مقترنا بشخصه من سياسة الشدة والانتقام وما يشعر به الشعب نحوه من الكراهية . وقد ذكرت بعض الصحف أن أحد كبار رجال السراى زار صدقى فى بيته وقال له ان الملك قبل استقالته ، وذلك قبل أن يقدم صدقى استقالته ،

فأسرع بقدمها . ويذكر صدقى ايضا انه حدث خلاف بينه وبين الأبراشى أو بينه وبين السراى ، اذ ابدت السراى رغبتها فى أن يتخلى عن وزارة الماليه ويعين بدلا منه « حسن صبرى بك » ، فاعترض صدقى على ذلك ، واقترح ان يعين « حسن صبرى » فى وزارة المواصلات أو وزارة أخرى ، ويعين حافظ عفيفى وزيرا للمالية . فلم تقبل السراى وغضبت وطلبت اليه أن يقدم استقالته . وعلى كل فان صدقى قدم استقالته فى يوم ٢١ سبتمبر سنه ١٩٣٣ ، فقبلت فى الحال ، واعلن قبولها فى يوم ٢٧ سبتمبر فى نفس اليوم الذى اعلن فيه تأليف وزارة جديدة برياسة « عبد الفتاح يحيى باشا » الذى كان قد انفصل من وزاره صدقى فى اول العام . وبذلك انتهى عهد صدقى ، فكانت مدة وزارته ثلاث سنوات وثلاثة أشهر . وكانت هذه أطول مدة قضتها وزارة فى مصر منذ عام ١٩١٩ — وهذا مع عدم تأييد الشعب لها وكراهيته لها .

وقد بنى صدقى استقالته فى الكتاب الذى قدمه على أن صحته لم تعد تحتمل أعباء منصبه . لكن هذا لم يكن السبب الصحيح ، وانما اخرج رغم ارادته للاسباب التى ذكرناها . وكان يريد أن يستمر ويبقى فى منصبه رئيسا للوزراء ، لأن صحته كانت تحسنت كثيرا ونفعه العلاج فلم يبق به الا اثر شلل خفيف فى يده اليسرى ، وقد عاش بعد ذلك عشرين سنة ورأس وزارة اخرى فى ايامه الأخيرة فى عهد « فاروق » . فالسبب الصحيح هو أن الملك قرر عزله وأراد أن يستبدل به غيره . وهذا هو رأى الأستاذ الرافعى ايضا ، فقد قال : « وليس صحيحا أن الاعتبارات الصحية هى التى دعته الى الاستقالة . . فالواقع أن صحته كانت تحتمل بقاءه فى الحكم ، ولكن السبب الحقيقى هو انالسراى قد أنتهت من استخدامه فانتهت مهمته فى نظرها وأرادت أن تستبدل به سواه . » — قال : « وهذا هو شأن الحكم المطلق . فهو اذن قد خرج من الوزارة مكرها اخوك لا بطل . . » . واستدل على ذلك بأن صدقى « فى الوقت الذى زعم فيه ذلك بدا أنه يبتغى السيطرة على الوزارة التى تخلفه فى الحكم ، موهما نفسه انه ما زال بعد استقالته رئيس حزب الأغلبية فى البرلمان . . ويدل هذا قطعا على أنه استقال من الوزارة لا لاعتلال صحته بل مرغما حانقا . ولهذا توعد الوزارة الجديدة بالحرب والنضال . . وفاته ان هذا الحزب انما اصطنعه وهو فى الحكم فهو حزب يتبع الحكم أينما سار ، وبعبارة أخرى هو جزب الحكومة ايا كانت هذه الحكومة . »

وزارة « عبد الفتاح يحيى »

في اليوم الذي اعلن فيه قبول استقالة صدقي باشا (٢٧ سبتمبر ١٩٣٣) اعلن تأليف الوزارة الجديدة برياسة « عبد الفتاح باشا » . وقد شكلت السراي الوزارة وكان هو في باريس وعرف الناس اسماء الوزراء قبل أن يحضر ، فلما حضر لم يكن له الا أن وقع مراسيم التأليف . وهكذا لم تكن هذه الوزارة الا وزارة السراي . وقيل في كتاب تأليفها أنها ستسير على أسس النظام القائم أي الذي صنعه صدقي ، فهي استمرار اذن لهذا النظام بدون الرجل الذي أوجده . وعبد الفتاح يحيى قضى حياته موظفا وكان ضعيفا فلم يكن شخصية سياسية لها أهمية . وقد عين عضوا في وزارة صدقي منذ بدء تأليفها فاشترك في الغاء الدستور وما قامت به الوزارة من اعمال ، فهو يتحمل مسئولية في ذلك وان كان تابعا ، وما دام كان احد أعضاء تلك الوزارة المكروهة فهو لم يكن مرضيا عنه من الشعب . وكان وجوده يعني استمرار هذا النظام غير الشرعي الذي قام على انقاض النظام الدستوري الذي ترضاه الأمة ، فظلت الأمة مقاطعة له أيضا ، ولم تعترف به الأحزاب السياسية ، ما عدا حزب الشعب المصطنع الذي انقلب على رئيسه وموجده « صدقي » ، وسار وراء رئيس الحكومة الجديدة .

وليست هناك أهمية لذكر أسماء الوزراء الذين عينوا في هذه الوزارة ، ولكن للتسجيل نذكر انها تألفت من « عبد الفتاح يحيى باشا » للرآسة والخارجية ، وأحمد على باشا للحقانية ، ومحمود القيسي باشا للداخلية ، وعبد العظيم راشد باشا للاشغال ، وحلمي عيسى باشا للمعارف ، وابراهيم كريم باشا للمواصلات ، وصليب سامي بك للحربية والبحرية ، وعلى المنزلاوي بك للزراعة ، وحسن صبري بك للمالية ، ونجيب الغرابلي باشا للاوقاف .

ويلاحظ أن « حسن صبري » عين وزيرا للمالية ، وهو ما كان يعارض فيه صدقي . والغرابلي كان ممن انفصلوا عن الوفد سنة ١٩٣٢ .

تألفت هذه الوزارة في السراي ــ كما ذكرنا ــ فكانت خاضعة في سياستها وتصرفاتها لارادة السراي ، وكان الابراشي باشا وكيل الديوان الملكي هو في الحقيقة الذي يوجه سياستها ، ويتصرف في شئون الدولة كما يريد مولاه . كانت الوزارة منفصلة عن الشعب ، ولكنها لم تتبع سياسة القوة والبطش كما كان يستعملها صدقي ، فكانت الامور هادئة نسبيا أو ظاهريا ، ولم تحدث حوادث عنيفة ، غير أن الشعب كان لا ينظر الى هذه الوزارة باحترام ،

وكان يرى أنها ليست الا وزارة انتقال أو امتداد موقوت لعهد بائد ، فهى باقية حتى يحضر المندوب السامى البريطانى الجديد ويبـدأ فى تنفيـذ سياسته . واذا كان الشعب ظـل فى انتظار التطـورات الجديدة فانه كان مصمما على أنه لا بد أن يعود له دستوره ونظامه الشرعي ، ولا بد أن يستمر فى المقاومة والنضال حتى يحقق ارادته بالغاء هذا النظـام الذى أوجده صدقى ولا تزال هذه الوزارة تمثله ــ الغاء نهائيا .

انكشاف ((التمثيلية))

انكشف امر ((صدقى باشا)) وحزبه بعد ان دالت دولته وخرج من الحكم . وكما تقول الصحفية السيدة ((فاطمة اليوسف)) : ((حين سقط صدقى تخلى عنه كل شىء : تخلى عنه حزبه ، وتخلت عنه جريدته ، وتخلت عنه الأغلبية التى أوجدها من العدم . وتلك كانت نتيجة طبيعية . فالبناء الذى يقام على السلطان يذهب بذهاب السلطان ، وما تأتى به الريح تذهب به الزوابع)) !

كان صدقى لا يزال يصر على ان يوهم نفسه بأنه زعيم الأغلبية ، ولمـا كان قد خرج أو أخرج من الحكم حانقا ، واختير ((عبد الفتاح يحيى)) ، **الذى كان قد اختصم معه من قبل ــ رئيسا للوزارة التى تخلفه ، والفت** هذه الوزارة الجديدة بدون استشارة أو علم صاحب الأغلبية ــ أى بدون علمه هو ــ فقد صور له الوهم انه يستطيع أن يتحدى الوزارة . فأعلن ان الوزارة لا بد أن تتقدم الى البرلمـان لتنال ثقته ، كما أعلن أن الوزيرين اللذين انضما الى الوزارة بدون اذنه ، وهما من حـزب الشـعب يعتبران متخليين عن عضويتهما فى الحزب . فلم يكترثا ولم يكترث أحد لهذا القرار واعتبر عبد الفتاح يحيى نفسه لا يزال نائبا لرئيس الحزب ، مع انه كان قد قدم استقالته منه منذ تسعة أشهر ، كما اعتبر الوزيرين المشار اليهما لا يزالان عضوين ، وذلك على رغم انف رئيس الحزب .

ووجد صدقى ان الحزب ينفض عنه ويتنكر له ، ويتجه الى رئيس الوزراء الجديد . وعرف أنه لا يستطيع أن يقف أمام السراى ، وهى فى الواقع التى كالت له هذه الضربات ، مستهينة به عاملة على اذلاله . فاضطر أن ينحنى كعادته أمام القوة ، ويخضع للحكومة القائمة . فجمع مجلس ادارة حزبه فى يوم ٢ أكتوبر سـنة ١٩٣٣ ، وقرر تأييد وزارة ((يحيى باشـا)) والترحيب بعودته الى حظيرة الحزب ، كما سحب قراره الذى أعلنه من قبـل باعتبار الوزيرين متخليين عن عضـويتهما ، فاعترف بأنهما لا يزالان

عضوين فى الحزب . بذلك انكشف صدقى وحزبه ، وازداد هو ضعفا أمام الوزارة ، وأمعنت هى فى النكاية به وازدرائه . فاضطر أن يستقيل من رآسه الحزب ـ وهو حزب الشعب الذى صنعه بيديه ـ وذلك فى أوائل نوفمبر . فانتخب الحزب « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيسا له ـ أو صدرت الأوامر اليه بذلك ـ وأعطى الوزارة ثقته واستمر يؤيدها ، خاضعا لها ، ينفذ ما تريده من توجيهات أو قرارات . ولا غرو ، فهو حزب مصطنع خلقته السلطة فهو يدور مع السلطة أيا كانت . وهكذا شهدت البلاد هذه المهزلة أو المأساة التى مثلها بعض الأفراد الذين لا خلاق لهم ولا مبادىء ، وانكشفت التمثيلية التى أوجدها صدقى .

اعمال الوزارة

كان من اول الاعمال التى نفذتها هذه الوزارة ان الفت لجنة للتحقيق فى الصفقات التى منحتها وزارة صدقى لبعض الموظفين . وتبين من التحقيق مبلغ مخالفة القوانين واللوائح فى هذه الصفقات . كما الفت لجنة للتحقيق فى الاتهامات التى ثارت حول مقاولة انشاء طريق الكورنيش فى الاسكندرية وهو المشروع الذى نفذ فى عهد صدقى ، وكانت الاشاعات قد تناثرت بأن صدقى باشا وبعض كبار الموظفين افادوا من مقاولة هذا المشروع فوائد مادية كبيرة . فقامت اللجنة بعملها واستمر التحقيق مدة ، وظلت الصحف تكتب عنه ، ثم توقف بعد حين وطويت الأوراق ، ولم تعرف النتيجة .

ومن اعمال الوزارة انها اتخذت بعض اجراءات لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية التى كانت لا تزال تعانيها البلاد ، فأصدرت قانونا بتخفيض الايجارات الزراعية ، وخصصت مبلغا من المال لتسديد بعض المستحقات على المزارعين من رسوم وضرائب متأخرة . لكن هذه الاجراءات لم يكن لها الا اثر محدود ، ولم تفلح فى تخفيف الضائقة المالية التى كانت ناتجة عن تلك الأزمة .

يمين الولاء للملك

وكان من دلائل سيطرة السراى على الحكم أن صدر فى عهد هذه الوزارة مرسوم (فى ٢٧ يناير ١٩٣٤) بوجوب حلف الوزراء يمين الولاء والاخلاص للملك والوطن قبل أن يتولوا اعمالهم (مع تقديم الملك على الوطن) !

وكانت هذه سابقة جديدة ، فلم تكن مما يوجبه الدستور ولم يكن الوزراء يقسمونها من قبل . وانما كان ما يوجبه أن يقسم أعضاء مجلسى النواب والشيوخ قبل أن يتولوا عملهم يمينا على أن يكونوا مخلصين للوطن

والملك ، مطيعين للدستور وقوانين البلاد ، وتكون تأدية اليمين علنا بقاعة المجلس . ولما كان الوزراء بمقتضى الدستور أعضاء فى البرلمان ، فلم تكن هناك حاجة لحلف يمين أخرى . ولكن الملك « فؤاد » أراد أن يقسم الوزراء بين يديه يمينا خاصة به ، وأن يقدم الملك على الوطن فى صيغة اليمين ، على حين أن الدستور يقـدم الوطن على الملك فى صيغة اليمين الدستورية .
واستمر هذا التقليد ساريا بعد ذلك .

صـدام مع المحامين

وكان من أهم ما حدث فى عهد هذه الوزارة من اصطدام مع الشعب أنها دخلت فى معركة مع المحامين . وكانت معركة حامية ، ولكن المحامين تكتلوا وأجمعوا أمرهم ، ودافعوا عن حقوقهم وكرامتهم بقوة .

كانت هذه المعركة فى حقيقتها سـياسية ، اذ كان معظم المحـامين من الوفديين ، وينتخبون مجلس النقابة وفديا ونقيب المحامين من كبار رجال الوفد . وكان للنقيب والمحامين تأثير كبير فى السياسة فى الشعب . وهؤلاء جميعا كانوا يعارضون العهد القائم . فأرادت الوزارة ـ أو أراد من يقف وراءها ـ أن تهاجم هذه الجبهة القوية المعارضة . وما كان أغنى هـذه الوزارة الضعيفة أن تدخل فى حرب مع هذه الطائفة الكبيرة من المثقفين ورجال القانون .

بدأت المعركة بأن أصدر مجلس الوزراء فى يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ بلاغا أرسل وزير الحقانية صورته الى نقيب المحامين (الأسـتاذ محمود بسيونى ـ وكان وفديا) ليبلغه الى الجمعية العمومية للمحامين التى كان مزمعا انعقادها فى اجتماعها السنوى لانتخاب نقيب جديد ومجلس النقابة . وفحوى هذا التبليغ انه اتصل بعلم الوزارة أن بعض المرشحين لمجلس النقابة حكم عليهم منذ يومين بالتوبيخ ، فهى تنبه الجمعية الى عدم انتخابهم : والا فستضطر لأن تستصدر قانونا يحدد التقاليد ويمنع من حكم عليه بحكم تأديبى من حق الترشيح ، ويكون لهذا القانون أثر رجعى فتسقط عضوية من يكونون قد انتخبوا على خلاف ذلك .

فلما تلى هذا البلاغ فى الجمعية العمومية قابله المحامون بالاستنكار ، وعدوه تدخلا غير مشروع من الوزارة فى انتخاباتهم ، اذ أن لائحة المحاماة التى صـدرت سـنة ١٩١٢ لم تشترط هـذا الشرط فى عضـوية مجلس النقابة ـ ولا سيما أن أحكام مجلس التأديب التى صدرت كان لها طابع سياسى ولا تمس نزاهة المحامين فى شىء : وعلى ذلك لم يأبه المحامون لهذا

البلاغ وانتخبوا لمجلس النقابة ثلاثة ممن صدرت عليهم هذه الأحكام ـ وذلك في يوم ١٥ ديسمبر ١٩٣٣ .

فلما رأت الوزارة أن المحامين لم يكترثوا لبلاغها وضعت قانونا وعرضته على برلمانها على وجه الاستعجال ، فصدر القانون بتاريخ ٢٨ ديسمبر ، ونصت المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز أن يكون عضوا بمجلس النقابة المحامي الذي قضي عليه بعقوبة تأديبية » ونصت المادة الثانية منه على « سريان هذا الحظر على أعضاء مجلس النقابة الحاليين . »

فوقف المحامون ازاء ذلك موقفا حازما ، وطلبوا من مجلس النقابة عقد الجمعية العمومية للنظر في هذا الشأن واتخاذ ما يراه من قرارات .

فقرر المجلس دعوة الجمعية العمومية للانعقاد في يوم ١٩ يناير سنة ١٩٣٤ بدار محكمة الاستئناف ـ كما كان متبعا ـ ولكن رئيس المحكمة استدعى النقيب الجديد الأستاذ مكرم عبيد (وكان السكرتير العام للوفد) وأبلغه أنه لا يسمح باجتماع الجمعية الا اذا كان الغرض منه تنفيذ القانون الذي صدر واجراء انتخابات جديدة . فلم يقبل النقيب ذلك وأجل اجتماع الجمعية اسبوعا على أن ينعقد بدار النقابة . فاجتمعت الجمعية العمومية في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ وقررت بالاجماع القرار التالي :

« .. وبعد الاطلاع على المادة (٢) من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ (وهو القانون الذي أصدرته الوزارة) ، وبما أن هذه المادة مخالفة للمادة السادسة من الدستور التي وضعت مبدأ أساسيا هو عدم سريان القوانين التي تقرر عقوبات جديدة على الحوادث السابقة عليها ، وبما أن نص المادة السادسة من الدستور نص عام يشمل جميع العقوبات من غير تفريق ومن غير استثناء للعقوبات التأديبية أصلية كانت أو تبعية ، ويتضمن فوق ذلك مبدأ من مبادىء العدالة الأولية المسلم به في جميع الشرائع . وبما أن العقوبة المقررة بالمادة الثانية من القانون المذكور عقوبة تأديبية جديدة ـ لذلك ترى الجمعية العمومية أن المادة الثانية من القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٣٣ لا تسري على الانتخابات الماضية . وعلى ذلك فلا محل لاجراء انتخابات جديدة . »

حل مجلس النقابة

ولما رأت الوزارة أن المحامين لم ينفذوا القانون المذكور أصدرت في ٥ يوليو سنة ١٩٣٤ مرسوما بقانون بابطال العمل مؤقتا بنظام نقابة المحامين ، ومجلس النقابة القائم وقتئذ .

وبتأليف لجنة برئاسة رئيس محكمة الاستئناف تتولى حفظ أموال النقابة ومباشرة المصروفات العادية منها .

وكان المحامون ، لما علموا بقرب صدور هذا المرسوم عقدوا جمعيتهم العمومية فى ٤ مايو سنة ١٩٣٤ بصفة غير عادية بدار النقابة ، وقرروا الموافقة على القرارات التى اتخذها محامو المنصورة والمنيا من نقل أسمائهم من جدول المحامين المشتغلين الى جدول المحامين غير المشتغلين ، احتجاجا على التشريع الجديد الذى يهدم كيان المحاماة ويهدر استقلالها ، اذ يضعها تحت رقابة السلطة التنفيذية ، ويجعل قيام مجلسها معلقا على محض مشيئة هذه السلطة وهواها . وقرروا أن تبلغ الطلبات الخاصة بنقل الاسم الى مجلس النقابة على أن يقدمها المجلس الى الجهات المختصة .

وبعد ان صدر المرسوم المشار اليه (٥ يوليو ١٩٣٤) اجتمع مجلس نقابة المحامين فى اليوم التالى وقرر — بالاجماع :

أولا — ان المرسوم بقانون الذى أصدره مجلس الوزراء أمس — بتعطيل بعض أحكام قانون المحاماة وبحل مجلس النقابة وتخويل لجنة خاصة من غير المحامين سلطة المجلس — هو مرسوم باطل بطلانا أصليا لمخالفته نص المادة ٤١ من الدستور .

(نقول : هذه المادة توجب عرض مثل هذا المرسوم على البرلمان الذى يجب أن يدعى لاجتماع غير عادى ، فاذا لم يعرض زال ما كان له من قوة القانون) .

ثانيا — ان مجلس النقابة الحالى الذى استمد سلطته من الجمعية العمومية للمحامين — طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٢ — لا يزال قائما بحكم القانون ، وسيظل المجلس قائما بواجبه نحو المحامين لانه وحده الممثل للمحامين .

ثالثا — تكليف النقيب باتخاذ الاجراءات القانونية الكفيلة بحفظ أموال النقابة لدى البنوك ، وعدم التصرف فيها الا باذن المجلس .

رابعا — دعوة الجمعية العمومية الى الانعقاد فى اجتماع غير عادى يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

هكذا جرت هذه المعركة التى اثارتها الوزارة . واذكر ان صحف المعارضة كانت تنشر انباء هذه الاجتماعات والقرارات ، وكان الجمهور يتتبع هذه الأنباء باهتمام ، ويراها معركة وراءها أغراض سياسية ، وتمثل معارضة من جانب جبهة قوية لها مقامها القانونى ومكانها من الشعب — معارضتها للوزارة التى لا تمثل الا نفسها ، والتى يعتبر حكمها مثلا للحكم المطلق ومخالفا للنظام الدستورى الذى تريده البلاد . وكانت قرارات المحامين تعتبر انتصارا لهم وللمعارضة ، وهزيمة متلاحقة للوزارة التى هى مجرد أداة فى يدى السراى والتى هى ضعيفة متداعية فى ذاتها .

ولما جاء اكتوبر كانت الوزارة فى النزع الاخير ، ثم زالت وحلت محلها وزارة « نسيم باشا » فألغت هذه التشريعات الشاذة ، واعادت نظام نقابة المحامين . واجتمعت الجمعية العمومية من جديد لانتخاب مجلس النقابة . وعاد كل شيء الى ما كان عليه .

حول نزاهة الحكم

وفى تلك الأثناء وجهت الى وزارة « عبد الفتاح يحيى » حملة عنيفة من جانب آخر . فقد قامت جريدة «السياسة» وهى جريدة حزب الأحرار الدستوريين — وكان هذا الحزب لا يزال معارضا للنظام الذى أوجده صدقى وغير معترف بهذه الوزارة الجديدة — قامت بحملة شديدة على الوزارة ممثلة فى شخص وزير الأشغال اذ ذاك . فاتهمته بانه عهد بمقاولات كبرى الى « احمد عبود باشا » — وكان هذا الرجل راسماليا كبيرا وله صلات متينة برجال الأعمال — عهد اليه بها من غير أن تحترم احكام القانون المالى واللوائح المتبعة . كان الذى يكتب المقالات المتضمنة هذه الاتهامات هو « حفنى بك محمود » شقيق « محمد محمود باشا » رئيس الحزب ورئيس الوزارة الأسبق . وظلت الجريدة تنشر الأنباء والتفاصيل عن الموضوع مؤيده كلامها بالأدلة والمستندات . ولم يصدر تكذيب من الوزارة لهذه الاتهامات . ولكن بدات النيابة التحقيق مع الأستاذ « حفنى » كاتب المقالات ومع الجريدة . ثم رفعت النيابة الدعوى أمام محكمة الجنايات على الأستاذ « حفنى محمود » وادعى فيها عبود باشا بالحق المدنى .

وطالت جلسات هذه القضية عدة اسابيع ، واستمعت المحكمة الى عديد من الشهود والمرافعات . وكانت الصحف تنشر كل ما يحدث فى المحكمة فأثارت هذه القضية الرأى العام ، لأنها كانت قضية تتعلق بنزاهة الحكم — وهو الأمر الذى يثير اهتمام الشعب المصرى . وأحدثت الاتهامات أثرها فى القاء الشبهات حول الوزارة وزعزعة مركزها أكثر مما كان ضعيفا — وحتى الانجليز المسئولون فى دار المندوب السامى بدأوا يصرحون بأنهم لا يستطيعون تأييد وزارة مشكوك فى نزاهتها ، أو ربما كانوا يريدون أن يتخذوا من هذا حجة لعدم الوقوف الى جانبها توطئة للتحول الذى كان مزمعا قريبا . . وقد انتهت القضية بالحكم ببراءة الأستاذ « حفنى محمود » فكان هذا الحكم بمثابة لطمة للوزارة . واستانفت النيابة فأيدت « محكمة النقض والابرام » الحكم .

وهكذا بقيت هذه الوزارة التى لم يكن لها سند الا من السراى ـ تترنح وتتخبط ، وتوجه اليها هذه الضربات، وهى تزداد كل يوم ضعفا وهى باقيـــة فقط ريثما تظهر ســـياسة المنـــدوب البريطانى الجديد .



• السير مايلز لامبسون •
المندوب السامى البريطانى

قدوم المندوب الجديد

وكان المندوب البريطانى الجديد « السير مايلز لامبسون » قـد قدم الى مصر فى يناير سنة ١٩٣٤ ، وبدأ يباشر أعماله ويقابل الملك ورئيس الوزارة ورؤساء الأحزاب ويتعرف اليهم ويجمع المعلومات ويرسم السياسة التى سيتبعها . فقضى فى ذلك نحو النصف الأول من السنة . ثم بعد أن وضع اسس السياسة التى ستنفذ سافر فى أجازة طويلة الى انجلترا الى آخر العام حيث كان سيتم زواجه للمرة الثانية ، اذ كانت زوجته الأولى قد توفيت قبل عامين ، وله منها ولد وبنت . وقد تزوج من فتاة ايطالية تصغر عنه كثيرا اذ كان هو فى الخمسين من عمره فسافر الى بلاده فى يوم ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٤ . وقبل أن يصل الى شاطىء انجلترا أذيع أن « مستر بيترسون » رئيس القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية عين مندوبا ساميا فى مصر بالنيابة ليقوم بالعمل فى أثناء غياب المندوب الأصلى فى الأجازة.

مرض الملك

وكان قد طرأ فى الصيف (١٩٣٤) عامل جديد سيكون له أثر كبير فى مسار السياسة المصرية ، وهو مرض الملك « فؤاد » . فقد أصيب الملك بمرض خطير أقعده عن مباشرة العمل ، وعرف فى الأوساط الخاصة المتصلة به أن هذا المرض يهدد حياته . ولم يعرف الجمهور ذلك فى وقته . ولكن الحكومة البريطانية علمت بخطورة مرضه فقررت اتخاذ اجراءات خاصة .

كانت هناك اذن اربعة عوامل رئيسية فى الموقف : تغير الحالة الدولية واتجاهاتها نحو التوتر والاعداد لحرب ، ومجىء مندوب بريطانى جديد لينفذ السياسة الجديدة التى قررت حكومة بريطانيا اتخاذها نتيجة لتغير الموقف الدولى ، ومرض الملك فؤاد مرضا خطيرا يخشى منه على حياته ولو بعد حين ، وسخط الشعب المصرى على النظام القائم وغضبه على بريطانيا التى ظلت تؤيد هـذا النظام والتى يعتبرها مسئوله عن اقامته وبقـائه . فهذه العوامل الأربعة هى التى كانت موجوده فى الموقف حين كان المندوب السامى البريطانى يضع سياسته وهى التى حـددت وأملت السـياسة الجديدة . وكان على المندوب بالنيابة الذى سيحضر بعد سفر المنـدوب الأصلى بالاجازة ـ عليه أن يبدأ بتنفيذ هذه السياسة . ثم يواصل المندوب الاصلى تنفيذها بعد عودته .

مستر ((بيترسون)) فى مصر

وقد حضر مستر ((بيترسون)) الى مصر فى خريف سنة ١٩٣٤ . وبعد مجيئه ظهرت آثار السياسه الجديدة او التحول الجديد .

كان نفوذ الملك فؤاد قد بلغ غايته ، وخصوصا فى السنة الأخيرة بعد أن اعلن نقل المندوب البريطانى السابق فى صيف العام الماضى . وكان العهد كله منذ قيام صـدقى باشـا به ـ أى منذ يوليه سنه ١٩٣٠ حتى هذا الوقت فى اواخر صيف سنة ١٩٣٤ ـ اى أربع سنوات كاملة ـ كان هذا العهد كله هو عهـد سيطرة الملك فؤاد أو حـكم السراى المباشر ، حيث كان الملك فى الحقيقة هو مصدر السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية كذلك ، ولم يكن الدستور الذى أصـدره صـدقى الا شكلا زائفا ، والبرلمان الذى صنعته الحكومة كأنه فـرع منها ، والأحـزاب الشرعية الممثلة للشعب مبعـدة عن الحكم . وقد وصل الأمر الى نهايته ، ولم تعد انجلترا تستطيع أن تواصل تأييد هذا الحكم بعد أن تغير الموقف الدولى ، وبدات نذر الحـرب العالمية الثانية تظهر فى الأفق .

وكان من اسس السياسة الانجليزية على كل حال انها تعمد الى حفظ التوازن بين القوى المتنازعة فى مصر ، بحيث اذا مالت الكفة كلية نحو طرف منها فانها تبـدأ فى العمـل لتعيد الكفة الى وضـع متوازن او الى الناحية الاخرى ، لبعض الوقت وبحسب ما تقتضى الظروف ، ثم ترد الكفة ثانية نحو الاتجاه الأول ، وهكذا تكرر التجربة . وقد طال ميل الكفة فى هذه المرة لجانب واحد مدة أكثر مما كان يجب ، وكان ذلك راجعا الى انشغال انجلترا بالأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية فى داخلها . وكان قد ظهر لها جليا

فشل التجربة ، ولكنها ابطأت فى التقـدم لعمل شيء لتغيير الوضـع ، حتى جاءت التطورات الدولية فنبهتها الى خطورة المسـتقبل ، وصار واجبـا عليها ان تتدخل لتضع حدا للعهد الذى طال مدة أربع سنوات ، وكان لابد أن يصل فى وقت غير بعيد الى نقطة الانفجار .

كان التدخل لتغيير الوضع قد صار امرا محتما وسينفذ على أية حال ولكن مرض الملك أيضا فى ذات الوقت جاء فرصة لم تكن منتظرة لتجعل هذا التدخل سهلا ولتسرع بتنفيذه . ولما كان الملك هو راس السلطة فى أمور مصر الداخلية وعلى وجوده يتوقف كل شيء ، وخصوصا علاقة الحكومة البريطانية بمصر ، فقد وجب أن يبدأ التدخل بمعالجة الشئون الخاصة بالقصر ، ثم يلتفت بعد ذلك الى تغيير الوزارة فانهاء العهد القائم .

حضر مستر ((بيترسون)) ـ المندوب السامى البريطانى بالنيابة ـ اذن الى مصر فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٣٤ ، وعلى الفـور ظهـر أن أولى مطالبـه تتعلق بشئون القصر . فالملك لم يعـد قادرا على احتمال اعبـاء منصبه أو مباشرتها بنفس الطاقة التى كان يعمل بها ، وقد اصبح المرض يهدد حياته . وبريطانيا لها صلات مباشرة بالملك وتنفذ سياستها الرئيسية عن طريقه . فمن المهم لها اذا حدثت وفاته ـ ولا يزال ابنه وهو ولى عهده غلاما فى الرابعة عشرة من عمره ـ من المهم أن تضمن ولاء وتعاون الأوصياء الذين سيقومون بالتحكم نيابة عن ولى العهد الى أن يبلغ سن الرشد . وكان الملك فؤاد قد كتب وصية عين فيها أسماء الأوصياء على ابنه ، وهى وثيقة سرية لا تفتح الا بعد وفاته وأمام البرلمان . فابلغ المندوب البريطانى اذن ((عبد الفتاح يحيى باشـا)) رئيس الوزراء برغبـات أو طلبـات بريطانيـا : وهى تعيين ((قائمقام)) لينوب عن الملك فى اثناء مرضه ، والاطلاع على وثيقة الوصية لتعرف أسماء الأوصياء الذين عينهم الملك وتبحث الحكومة البريطانية فى أمرها ، كما قدم رغبة أو طلبا بشأن تعليم ولى العهد وضرورة ارساله الى انجلترا ليكمل تعليمه هناك .

فلما ابلغ مستر ((بيترسون)) عبد الفتاح يحيى باشا بهذه الرغبات أو الطلبات احرج رئيس الوزارة الضعيف ، واضطرب لمواجهته بهذه الطلبات التى لا يستطيع أن يتحمل مسئوليتها ولا يقدر على تنفيذها . كما أن الملك فؤاد عارض فى قبول هذه الرغبـات ، اذ اعتبرها تدخلا فى شئونه الخاصة واعتداء على كرامته . وحدثت أزمة بين المنـدوب والقصر أخذت الصحف الانجليزية فى خلالها توجه حمـلة الى الملك ، فتتحدث عن الثروة الضخمة التى جمعها فى اثناء حكمه وعن سلطته الأوتقراطية ونحو ذلك ، كأنها تنذره أو تهدده . ويظهر انه أمام مقاومة الملك المريض اكتفى مؤقتا بتعيين رئيس

للديوان الملكي ، وكان هذا المنصب شاغرا منذ ثلاث سنوات منذ استقال منه « توفيق نسيم باشا » بسبب عدم موافقته على الدستور الذى أصدره صدقي بالصورة التي صدر بها . فعين « احمد زيور باشا » رئيسا لهذا الديوان فى أواخر اكتوبر سنة ١٩٢٤ . وزيور باشا كان صديقا للانجليز والملك ، وهو الذى قام بتنفيذ الانقلاب الأول ضد الدستور عقب استقالة وزارة « سعد زغلول » فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وأجلت باقى الطلبات حتى يحضر المندوب البريطاني الأصلى ليتولى معالجتها .

وازاد « مستر بيترسون » المندوب البريطاني بالنيابة ان يظهر سلطة بلاده فى مصر ، فاعاد التقاليد الذى كان يتبع فى أيام حكم الاستعمار المباشر فى عهد « كرومر » أو « كتشنر » فقام بزيارات لبعض مصالح ومرافق الدولة كانه هو رئيس الحكومة المسئول عنها ، واستعرض قوات بلوك الخفر بين مظاهر التكريم والتفخيم كانه حاكم البلاد ، فكان هذا كله اهانة لكرامة البلاد ، ولطمات تنزل على وجه الوزارة الضعيفة القائمة .

وفى ذات الوقت كان يجرى البحث لاتخاذ الخطوات لانهاء العهد القديم ، وبدء التحول لتنفيذ السياسة الجديدة .

البحث عن رئيس وزارة

ظهر — كما بينت الحوادث — ان مهمة مستر « بيترسون » فى مصر كانت ان يجرى التحول نحو عهد جديد ، لتنفيذ السياسة التى وضعها المندوب السامى الجديد « مايلز لامبسون » بناء على توجيهات حكومته ، حتى يجيء هذا المندوب فى أول العام القادم (١٩٣٥) بعد انتهاء اجازته ، فيجد ان الأمور اخذت تسير فى الوضع الجديد . وكانت المهمة هى الحد من سلطة الملك ، وتنظيم العلاقة بين القصر ودار المندوب السامى البريطاني ، وانهاء العهد القائم الذى ظل باقيا منذ بدأ صدقى انقلابه وطال أكثر من أربع سنوات ، وصار وجوده لا يتفق مع مصالح بريطانيا . وستتضح ملامح العهد الجديد من الوقائع التى ستحدث بعد ذلك . وقد بدأ مستر « بيترسون » — المندوب السامى بالنيابة — بدأ هذا التحول بمعالجة شئون القصر — كما رأينا فى الفصل السابق — ثم اخذ يعمل لتغيير الوزارة . وصارت دار المندوب البريطاني مشغولة بتعرف آراء المشتغلين بالسياسة فى مصر ، لتقرر اختيار الشخصية المناسبة التى تباشر الحكم وتبدأ الاتجاه الجديد ، فكان البحث يدور فى دار المندوب حول اختيار رئيس الوزارة الجديدة .

وقد ترك لنا الدكتور « محمد حسين هيكل » صورة حية واقعية عن الموقف فى ذلك الوقت — وكان الدكتور هيكل من رجال السياسة وصحفيا

مزموقا — فالأولى أن نورد هذه الصورة التفصيلية التى دونها لأنها ستلزق صورة تاريخية . فقد كتب ما يلى :

« ولما كانت الحكومة البريطانية تستعجل التعديل ، فقد ندبت مدير القسم المصرى بوزارة الخارجية البريطانية « مستر بيترسون » ليتولى بحث الموقف ، والاشارة بالتعديل الواجب على أساس هذا البحث .

ولما كان الوقت لا يزال صيفا اذ كنا فى النصف الاخير من شهر سبتمبر ، فلم يكن بدار المندوب السامى من الموظفين ذوى المكانه غير مستر « جرافتى سميث » مساعد السكرتير الشرقى بالدار فى ذلك الحين .

ولقد دأب مستر « جرافتى سميث » على دراسه الموقف من جميع نواحيه ، وحرص على ان يستطع راى معارفه واصدقائه من المصريين ليقف على اتجاه الراى العام فى البلاد قدر المستطاع .

« وكنت اعرف مستر « جرافتى سميث » معرفة جيدة ، وان لم أكن من أصدقائه . وقد أراد زعماء الحزب عندنا ان يقفوا على اتجاهات الإنجليز فى سياستهم الجديدة ، ورغبوا الى فى الاتصال بالرجل على أعرف منه ما سيحدث . وقابلته غير مرة . وكنت أكثر الأحايين أجد بعض أصدقائى أو معارفى خارجين من عنده ساعة قدومى أو ذاهبين لمقابلته ساعة خروجى . وانى لاذكر له كلمة ذات مغزى . فقد اشرت فى حديثى الى أن سياسة القصر فى ذلك الوقت تحمل معظم التبعة عما وصلت اليه علاقات مصر وانجلترا ، وأن من الخير عدم الامعان فى تأييد هذه السياسة .

وكان جواب « جرافتى » : — « من السهل دائما تغيير سياسة القصر فى أربع وعشرين ساعة . لكن الاحتفاظ بجو الهدوء والسكينة فى البلاد لا يدرك دائما بمثل هذه السهولة . وجو السكينة هو الذى يعنينا اليوم . واعتقد أن ما وصم سياسة الوزارة من حيث النزاهة يجب ان يقدم فى التفكير على كل اعتبار سواه » .

ويستمر الدكتور هيكل فى القول : « كان جل اصدقائنا يريدون ان أن يقفوا على اتجاه المندوب السامى بالنيابة فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . ولعل هذه كانت المسألة الجوهرية فى نظرهم . وقد شاع فى بعض الأوساط أن « على باشا ماهر » سيعهد اليه بتأليفها ، فلم ينل ذلك ارتياح كثير من الساسة ، لما كان معروفا من اتصال على باشا الوثيق بالقصر . ويظهر أن اختيار من يتولى تنفيذ السياسة الجديدة قد استغرق زمنا غير قصير . ثم ان الأمر استقر أخيرا عند اختيار « توفيق نسيم باشا » الذى كان رئيسا للديوان الملكى غير مرة .

وصدر الامر الملكى اليه بتأليف الوزارة . فألفها فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وأشار الى الوزارة التى كانت قائمة فقال :

« لا شبهة فى أن وزارة « عبد الفتاح باشا يحيى » قد كانت على علم بأن البحث يجرى فى دار المندوب السامى لتغييرها . و انها كانت واثقة من أن هذا التغيير آت لا محالة عما قريب . ومع ذلك لم تفكر فى تقديم استقالتها ، وفى التخلى عن مناصب الحكم ، الى أن تألفت الوزارة الجديدة » .

فمن حديث الدكتور هيكل هذا يتبين ان دار المندوب السامى هى التى كانت تبحث فى تأليف الوزارة ، وان امور السياسة كلها فى مصر كانت فى يدها . و ن رجال السياسة المصريين كانوا يعرفون ذلك ويرسل زعماء حزب الأحرار الدستوريين الدكتور هيكل يتعرف من موظف دار المندوب على اسم الرجل الذى سيؤلف الوزارة الجديدة ، ولابد ان محمد محمود باشا كان يداعبه الأمل وقتئذ أن يكون هو الذى وقع عليه الاختيار لتأليف الوزارة ، كما داعب غيره من الساسة . وتبين أيضا من هذا الحديث أن كثيرين من المصريين يترددون على دار المندوب السامى مثل الدكتور هيكل لنفس الغرض أو لغيره ، وأن الموظف البريطانى المسئول يصرح بأن « تغيير سياسة الملك لا يحتاج لأكثر من أربع وعشرين ساعة » ، وأن كل ما كان ينشده الانجليز فى ذلك الوقت هو ايجاد جو الهدوء والسكينة فى البلاد .

وهذا كله يبين الى أى مدى وصلت الأمور أو تدهورت فى مصر . فقد عادت وظهرت سلطة الانجليز بشكل أقوى مما كانت عليه فى أى وقت مضى منذ صدور تصريح ٢٨ فبراير ، وكأنما عادت مصر الى عهد ما قبل ثورة سنة ١٩١٩ حين كانت دار المندوب « المعتمد » البريطانى هى التى تصرف الامور . وبذلك فقدت مصر ما كسبته من مظهر الاستقلال الذى حصلت عليه نتيجة لثورتها سنة ١٩١٩ ، واصبح المندوب السامى البريطانى هو القابض على ناصية الأمور ، والحاكم الحقيقى الأعلى وراء التصرفات والاتجاهات .

وكان هذا بدون شك نتيجة الاعتداء على الحياة الدستورية الشرعية فى البلاد ، وهدم الدستور والبرلمان وقمع ارادة الشعب ــ بالانقلاب الذى قام به صدقى تنفيذا لارادة الملك والانجليز ، وما تلا ذلك من شبه حرب أهلية ، فأدى هذا كله الى ضعف سلطة الأمة ، وهى التى كانت تستطيع أن تقاوم التدخل البريطانى ، وكان هؤلاء ــ أى الذين قاموا بالانقلاب ــ ضعفاء ولا يستمدون قوتهم الا من الانجليز ، فلما انقلب الانجليز عليهم لم يعد لهم حول ولا طول . وجاء مرض الملك فسهل للانجليز مهمة الاستيلاء على

الأمور . وهكذا لم يكن هناك من يقف أمام سيطرة الانجليز ، وانتكست مصر وارتدت الى الوراء الى ما قبل ثورة ١٩١٩ ، وكأن هذه الثورة وتضحياتها ذهبت هباء .

كان هـــذا هو الموقف فى أواخر سنة ١٩٣٤ . واخيرا تقــرر أن ينفــذ التغيير ، وأن تقدم الوزارة القائمة استقالتها ، وهى وزارة « عبد الفتاح يحيى » التى خلفت وزارة صدقى . فقدم رئيس الوزارة استقالته ، وذلك فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وبناها على أنه « لا يسعه قبول رغبات الحكومة البريطانية دون التفريط فى حقوق البلاد » . ويظهر أن هذا كان بايحاء من الملك الذى كان يعارض التدخل فى شئونه الخاصة ، واعتبر أن هذا يمس كرامته ، وكانت هذه حركة اخيرة منه للمقاومة . فجاء فى كتاب الاستقالة « انه فى الشهر الأخير ــ والمصريون جميعا يضرعون الى الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة ابلغت رغبــات الحكومة البريطانيــة لا يسعنى قبولها دون التفريط فى حقوق البلاد » ــ وهو يشير بذلك الى الطلبات التى قدمها مستر « بيترسون » بشأن الوصاية على العرش أو تعيين نائب الملك ومسألة ولى العهد وغير ذلك .

وقد قبلت الاستقالة على الفور ــ كما كان مقــررا ــ وشكل « محمــد توفيق نسيم باشا » الذى وقع عليه الاختيار الوزارة الجديدة .

الفصل العاشر

وزارة نسيم باشا



• محمد توفيق نسيم باشا •

تحول جديد

تألفت وزارة ((نسيم)) وصدر بها المرسوم الملكى فى يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ . وقد تشكلت على هذا النحو : محمد توفيق نسيم باشا للرئاسة والداخلية ، واحمد عبد الوهاب باشا للمالية ، وامين أنيس باشا للحقانية ، وكامل ابراهيم بك للخارجية والزراعة ، وعبد العزيز محمد بك للأوقاف ، واحمد نجيب الهلالى بك للمعارف ، وعبد المجيد عمر بك للأشغال والمواصلات ، ومحمد توفيق عبد الله باشا للحربية والبحرية .

عندما اعلن نبأ تأليف وزارة ((نسيم باشا)) وصدر المرسوم بذلك ، قوبل هذا بفرح وابتهاج وعم شعور التفاؤل البلاد . فقد كانت القرائن كلها تدل منذ نقل المندوب البريطانى السابق حتى تلك الساعة أن الأمور تتجه نحو تحقيق رغبات الأمة ــ أو هكذا بدا للناس فى ذلك الوقت وكان هذا اعتقادهم . ولما كان نسيم باشا ليس من رجال العهد السابق ، وكان معروفا انه لم يكن موافقا على الدستور الذى أصدره صدقى واستقال من رئاسة

الديوان الملكى لهـذا السبب ـ فقد كان نظر الناس اليه أنه جاء ليتمم انهاء ذلك العهد وليبدأ عهدا جديدا ترضى فيه الأمة . وكان الاعتقاد السائد أنه صديق أو له ميل الى الوفد ، فقد كان وزيرا فى وزارة « سعد زغلول » فى سنة ١٩٢٤ ، وله صلة مصاهرة مع بيت زغلول وكانت له بعض مواقف فى صالح الوفد . وأما تاريخـه فيما عدا ذلك من أنه كان ضعيف الوطنيـة ولم يشترك فى ثورة سنة ١٩١٩ بل كان مناوئا لهـا والف فى أثنائهـا وزارة على غير ارادة الأمة ، وأنه كان يخدم اغراض الملك ، أو تاريخه قبل ذلك ـ فان هذا كان تاريخا قـديما لا يعـرفه جيل الشباب الذى كان موجودا فى ذلك الوقت ، ونسيه أو لم يعد يقف عنده من كان يعرفه ممن هم أكبر منهم فى السن . فالشعور فى ذلك الوقت كان أنه رجل مسالم لين العريكة وليس من رجال العهـد الماضى وليس منتميا الى حـزب ، فهو جاء لينفذ ما يريده الشعب .

فهذا كان هو الشعـور فى ذلك الوقت ، وهذا هو ما أذكره . ولذا فان الطـلاب ووفود الجمهـور خرجوا فى مظاهـرات سلمية فرحة ، وقد بدأوا يشعرون بالحرية لأول مرة ، ولم يعد البوليس يصادمهم ، وتوجهوا الى دار رئاسـة الوزارة للتهنئـة والتعبير عن التأييـد ، وطافوا على دور الوزارات الأخـرى . واذكر أننى سرت مع المظاهـرة التى خرجت من كليتنا ـ كلية دار العلوم ، فتوجهنا الى « بيت الأمة » القريب . وحضر النحاس باشـا فخطب فى الجموع التى ملأت فناء الدار خطبة أعرب فيها عن اغتباطه وترحيبه بالوزارة الجديدة وانحى فيها على أعمال العهد الماضى ، ثم سارت المظاهرة الى رئاسـة الوزارة فدور الوزارات هاتفة مهنئة ، فكان الوزراء يخرجون الى الشرفات فيلقون كلمات قصـيرة يشكرون فيها الوفود ويطلبون الهدوء ثم يعودون .

والواقع ان اختيار نسيم باشا ، عند من اختاروه فى ذلك الظرف ـ كان هو الحل الوسط الذى يرضى جميع الأطراف . فهو يرضى الوفد لأن الوفد يعتبر ان له ميولا نحوه ، وقـد وافق النحاس باشا على ترشيحه حينما استشارته دار المندوب السامى البريطانى وتعهـدت له ان وزارته ستكون « حيادية » ـ كما ذكرت ذلك « الأهرام » فى مقال لها فيما بعد ـ وهو يرضى القصر لأنه كان معروفا أنه رجل الملك ورأس ديوانه العالى غير مرة . وهو يرضى الانجليز لأنه معروف أنه رجل مطيع للسلطات وليس ثوريا ولا يغلب

عليه الحماس ، وليس له طابع سياسى معين ، فهو فى الحقيقة كان ملائما كل الملاءمة للتعامل معه ولتنفيذ السياسة التى عزم الانجليز على تنفيذها .
وقد رفضت الجهات يومئذ الموافقة على ترشيح « على ماهر » لأنه كان من رجال العهــد الماضى واشترك فى الاعتداء على الدستور غير مرة ثم فى الغائه اذ كان عضوا فى وزارة صدقى ، وأيضا لصلته الوثيقة بالقصر ـ كما رفض ترشيح « حافظ عفيفى » لأن اتجاهه كان انجليزيا واضــحا وكان وزيرا مفوضا فى لندن وألف كتابا عن الانجليز يثنى عليهم أكبر الثناء ، وكان من أنصار عهد صدقى واشترك فى وزارته عند بدء الانقلاب . فهؤلاء كانوا هم المرشحين الثلاثة الذين عرضت أسماؤهم فى ذلك الوقت .

وهنا ينبغى أن ننبه الى أن ما ذكرته السيدة « فاطمة اليوسف » من أن نسيم باشا اشترط لقبوله الوزارة أنه يجب اعادة دستور سنة ١٩٢٣ ـ أن هذا الذى ذكرته ليس هناك دليل عليه من اى مصدر آخر . بل ان الأحداث التى تلت تثبت أنه لم يكن هنــاك شرط كهذا . وليس من المعقول ولا مما يتفق مع طبيعة نسيم أن يشترط مثل هذا الشرط أو غيره . فهو كان راغبا فى العودة الى رئاسة الوزارة وفرح بها ، اذ كان آخر مرة تولى فيها الرئاسة فى سنة ١٩٢٢ أى قبل اثنى عشر عاما . وكانت هذه هى وزارته الأخيره ، وهى الثالثة . وسنبين فيما بعد أن نسيم باشا لم يكن يريد عودة دســتور سنة ١٩٢٣ .

الغــاء دستور ١٩٣٠
(وهو نظام صدقى)

ولم تلبث الوزارة أن بدأت بتحقيق ما يأمله الشعب .. فكان أول عمل لها أن استصدرت الأمر الملكى بالغاء دســتور سنة ١٩٣٠ ـ أى الدســتور الذى اراد صدقى ومن وراءه أن يفرضوه على البلاد فرضا . فصدر الأمر الملكى بذلك اى بابطال العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ (نظام صدقى) ـ كما صدر الأمر بحل مجلسى النواب والشيوخ القائمين على أساس هذا الدستور . وقد صدرت هذه الأوامر بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وكان هذا هو الانهاء الرسمى والقانونى للعهــد الســابق أو البائد .

فانتهى بذلك العهد الذى بدأ فى ٢٠ يونية سنة ١٩٣٠ حين قام صدقى بانقلابه ، وكانت مدة بقاء هذا العهد اذن اى الى ٣٠ نوفمبر ســنة ١٩٣٤

أربع سنوات وخمسة اشهر وعشرة أيام . وقد كان هذا عهدا ضاع من حياة مصر بددا وأضعف قوتها ، وأنتج نتائج ضارة بقيت آثارها بعد ذلك . ولما كان هذا العهد هو عهد سيطرة السراى أو الملك ، وكان الملك منفردا فيه بالسلطة فانه يعتبر فى التاريخ عهد « دكتاتورية الملك فؤاد » . وكان هذا العهد هو المرحلة الأخيرة من حكمه وانتهى بضعف سلطته فزوالها حتى حانت منيته بعد عام ونصف .

وقد اثار الغاء هذ النظام موجة فرح وارتياح ، لأن هذا كان نصرا لارادة الشعب بعد جهاد استمر طوال تلك المدة ، فقد كان جهاد الشعب ومقاومته عاملا كبيرا فى تغيير الموقف وانهاء ذلك العهد وان كانت ساعدته العوامل الخارجية . ولم يقف الشعب طويلا عند ملاحظة انه لم يصدر فى نفس الوقت أمر باعادة دستور سنة ١٩٢٣ الذى كان هو جوهر القضية ومطلب الأمة الأساسى ، فقد كان الجو جو تفاؤل ، وكان الشعب اذ ذاك واثقا بالوزارة ، فلم يخامره شك فى أن الدستور الشرعى لابد سيعود قريبا ، ونظر الناس الى الالغاء على انه المرحلة الأولى التى ستعقبها المرحلة الثانية حتما ــ وهى اعادة دستور الأمة . وكان الاعتقاد أن هذه الاعادة ربما تحتاج لتمهيد أو لبعض الوقت . فالمسألة ليست الا مسألة وقت .

ولأهمية أمر الالغاء وهو وثيقة تاريخية تنهى عهدا وتبدأ عهدا ــ يلزم أن نثبته بنصه ، وهذا هو :

أمر ملكى رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤
بشأن النظام الدستورى للدولة المصرية

« نحن فؤاد الأول ملك مصر ــ بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، وبما أن الحال يقتضى الغاء النظام المقرر بالأمر المشار اليه . وبما انه من أعز امانينا ان تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها ، ونظرا لأنه حتى يستبدل بالنظام المذكور نظام آخر ينبغى أن يحقق استمرار قيام نظام الدولة على المبادىء الأساسية التى لم يزل معمولا بها منذ انشاء النظام الدستورى فى مصر ــ امرنا بما هو آت :

مادة ١ ــ يبطل العمل بالنظام المقرر بالأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ ، ويحل المجلسان الحاليان .

مادة ٢ ــ يظل شكل الدولة ومميزاتها ومصدر السلطات وتوزعها وحقوق المصريين وواجباتهم كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى

مصر . كما يظل قائما نظام وراثة العرش وحالة الخديو السابق كما قررهما الأمر الملكى الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ والقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢

مادة ٣ — الى أن ينفذ الأمر الملكى بوضع النظام الدستورى الذى يحل محل النظام المشار اليه فى المادة الأولى ، نتولى نحن السلطة التشريعية والسلطات الأخرى التى خص بها البرلمان حتى الآن ، كما نتولى السلطة التنفيذية . ونباشر هذه السلطات المختلفة بواسطة مجلس وزرائنا ووزرائنا، طبقا لمبادىء الحرية والمساواة التى كانت دائما قوام النظام الدستورى فى مصر .

مادة ٤ — تعرض المراسيم بقوانين التى تصدر طبقا لأمرنا هذا على البرلمان الجديد فى دور انعقاده الأول . فان لم تعرض بطل العمل بها فى المستقبل . ولا يجوز أن تنسخ المراسيم بقوانين المعروضة أو أن تعمل الا بقانون .

مادة ٥ — يبقى نافذا كل ما قررته القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام ، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال أو الاجراءات طبقا للاصول والأوضاع التى كانت متبعة فى حينها ، وكل ما انفذه الأمر الملكى رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع ما سبقت الاشارة اليه من مبادىء الحرية والمساواة .

مادة ٦ — على وزرائنا تنفيذ أمرنا هذا ، كل فيما يخصه .

صدر بسراى القبة فى ٢٢ شعبان سنة ١٣٥٣ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤) .

ويلاحظ أن هذا الأمر قرر أنه — الى أن يوضع نظام دستورى آخر — يتولى الملك السلطة التشريعية ، كما يتولى السلطة التنفيذية ، وان أوامره ستصدر بمراسيم قوانين ، ثم تعرض على البرلمان الجديد فى أول دور لانعقاده . ومعنى ذلك أن الملك فى هذه الفترة جمع السلطات فى يده . لكن هذا الوضع قيد فى الوقت ذاته بأن الملك سيباشر هذه السلطات بواسطة مجلس وزرائه ووزرائه ، وطبقا لمبادىء الحرية والمساواة . كما نص الأمر على أن شكل الدولة ومصدر السلطات فيها وحقوق المصريين وواجباتهم تظل كما هى منذ ادخال النظام الدستورى فى مصر . ووعد الأمر بأن تحيا البلاد حياة دستورية ترضاها .

ومع أن هذا لم يكن هو ما تريده البلاد ، الا أن الجمهور اعتبر أن هذه حالة أو فترة مؤقتة . ووسط موجة التفاؤل وجو الحرية الذى ساد البلاد بعد عهد الاستبداد والقمع ، كان الشعب واثقا بعودة الحالة الطبيعية واعادة دستوره الشرعى الذى يتمسك به ، فى وقت قريب .

ســؤال وجواب

حول الموقف الســــياسى

وهنا يبدو سؤال : لمــاذا لم يعد دســتور ســنة ١٩٢٣ فى نفس الوقت الذى ألغى فيه الدستور غير المرضى عنه ؟

لننظر أولا ما يجيب به الأستاذ الرافعى عن هذا السؤال ، ثم نعقب عليه برأينا . فهذه هى صيغة السؤال كما طرحها ، ثم جوابه عليه :

قال : ــ « ما الذى دعا الملك الى تعطيل الحياة الدستورية التى ترضاها الأمة سنة أخرى ، بعد ان اعتزم الغاء النظام البغيض الذى فرضه عليها طيلة السنوات الاربع الماضية ؟ »

وأجاب : ــ « انك لا تجد تعليلا صحيحا لهذه الظواهر الا اذا رجعت قليلا الى الماضى . فالغاء دستور سنة ١٩٢٣ لم يقع عفوا فى سنة ١٩٣٠ ، بل كان نتيجة شبه اتفاق بين الملك والانجليز على حرمان الامة حقوقهــا الدستورية ، كما ســبق القول . فالانجليز كانوا يبغون الانتقام من الأمة لعدم قبولها مشروع المعاهدة ، والسراى تبغى حكم البلاد حكما مطلقا . ومن ثم اتفق الطرفان على الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وفرض دستور صورى على البلاد . ثم وقع الجفاء بين الطرفين وصدرت من الانجليز تصرفات مست كرامة الملك الشخصية وغضت من كبريائه ، فأراد أن يسترضى الشعب لعله يستعين به على دفع الاهانة التى لحقت به ، فالغى دستور سنة ١٩٣٠ على أنه فى الوقت نفسه كان يشعر بأنه مرتبط بذلك الاتفاق المستور الذى عقد بينه وبين الانجليز ، فرأى من مستلزمات هذا الاتفاق أن يرجع اليهم فيما عسى أن يحل محل دستور سنة ١٩٣٠ ، وهذا يقتضى وقتا يطول او يقصر . ولم يكن الملك فى خاصة نفسه متلهفا على استئناف الحيــاة الدستورية الصحيحة ولا مستعجلا عودتها ، فاقتصر فى نوفمبر ســنة ١٩٣٤ على الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ، ونوه الى أن نظاما دستوريا آخــر سيحل محله دون أن يحدد ما هو هذا النظام ومتى يعلن ومتى ينفذ . »

ثم قال : ــ « وقد جرت فعلا اتصالات واستشارات بين وزارة نسيم والحكومة البريطانية فى شأن النظام الدستورى الذى يجب أن يحل محل نظام صدقى باشا . وهذا ولا ريب من المساوىء التى يؤسف لها أسفا عظيما ، وفيها اقحام الجانب البريطانى فى أخطر الشــئون الداخلية ، مما كان يجب تجنيب البلاد عواقبه لو احترمت حقوق البلاد الدستورية من قبل . »

فهذا هو جواب الأستاذ الرافعي . وهو هنا يصور الموقف كان الملك هو الطرف الرئيسي في الموضوع وأنه الموجه الاول ، وانه هو الذى أراد الغاء دستور سنة ١٩٣٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز الذين مسوا كرامته وغضوا من كبريائه ؛ ولكن حيث كان — اى الملك — متفقا معهم في البداية فهو مرتبط بان يتفق معهم في النهاية ، بـ كما يقول — وأن يستشيرهم فيما يتبع بعد الالغاء الذى أراده . .

ونحن نرى أن هذا التصوير غير صحيح . لأن الأستاذ الرافعى أخرج الانجليز تماما من اى اثر أو قصد لالغاء الدستور الذى كان الشعب غير راض عنه ، وكانهم لا دخل لهم فى التغيير الذى حدث وفى اسقاط الوزارة السابقة وتأليف الوزارة الجديدة : وزارة « نسيم » . ولم يلحظ الأستاذ اى رابطة بين نقل المندوب السامى البريطانى وتغيير السياسة البريطانية الذى ظهر ، وكأن هذا النقل جاء اعتباطا ولم يكن له أى معنى . كذلك لم يلحظ الأستاذ الآثار الخطيرة التى أوجدها تغير الموقف الدولى — وهو ما شرحناه من قبل — مما كان يوجب على بريطانيا أن تعدل سياستها وان تضع سياسة جديدة تتفق مع الموقف الدولى الجديد . وعلى العموم ، فالاستاذ يغفل أثر الانجليز وتدخلهم وينسب الى الملك التغيير الذى وقع ، ثم ياسف لأن الوزارة اخذت تستشير الانجليز — مع أن الانجليز هم الذين اوجدوها — كما عرفنا من قبل .

ونحن قد رأينا فيما سبق — حين شرحنا ظروف وعوامل التغيير الذى كان سيحدث والذى حدث ، منذ تقرر نقل المندوب البريطانى السابق « برسى لورين » الذى كان مرتبطا اوثق ارتباط بانقلاب صدقى أو كان هو مهندسه الأول من وراء ستار — رأينا أن الموقف الدولى كان هو العامل المؤثر الأخير — الى جانب ما كان هنالك من سخط الشعب وهو العامل الأول — لاجبار بريطانيا على تغيير سياستها ، وأن هذا التغيير لابد أن يكون من أهدافه تقديم ترضية للشعب المصرى ، وتخفيف أو امتصاص طاقة الغضب الكامنة فيه ازاء العهد السابق البغيض ، وذلك ليضمن الانجليز « الهدوء والسكينة » فى البلاد فى ظروف التوتر والحرب المتوقعة . وهذا هو الهدوء الذى قصد اليه وتمناه السكرتير الشرقى بدار المندوب البريطانى « مستر جرافتى سميث » حين تحدث مع الدكتور « هيكل » — كما بينا فى حديثه الذى أوردناه ، ورأينا كيف أن الدكتور هيكل وزعماء حزبه ورجال السياسة كانوا يعرفون أن البحث يدور فى دار المندوب السامى لتغيير الوزارة ، وأنهم أرسلوه الى هناك ليعرف من الذى سيؤلف الوزارة الجديدة .

ولماذا رأى الأستاذ الرافعي أن يستبعد الانجليز عن الموضوع مع انه رأى ويعرف تدخلهم في كل شيء ، وقرر هو كثيرا أنهم الذين تدخلوا لاحداث انقلاب صدقي كما تدخلوا من قبل في كل انقلاب أو تغيير ، وقد رأى الآن تدخلهم في شئون الملك الشخصية واعتداءهم على كرامته وطلبهم تعيين نائب يقوم مقامه في العمل وأن يتحكموا في رغبته في اختيار الأوصياء على ابنه وغير ذلك من شئون .

ولو كان ما ذكره صحيحا من ان الملك الغى دستور سنة ١٩٣٠ ليسترضى الشعب ويستعين به على الانجليز لكانت النتيجة التالية والمنطقية هى ان يعيد دستور الشعب فورا وهو دستور سنة ١٩٢٣ ليرضى الشعب حقا وينخذ من ارادته في برلمانه قوة يستعين بها ضد الانجليز . لكن هذا لم يكن هو الواقع . فالملك لم تكن الغاية الأساسية عنده ارضاء الشعب ، وهو كان متفقا مع الانجليز في السياسة العامة ، وما كان يريد ان يتحدى الانجليز أو يناصبهم العداء . وما كان يستطيع ذلك . وهو مثل الانجليز كان يكره دستور الشعب دستور سنة ١٩٢٣ وما كان يريد عودته . وعلى ذلك لم يعد دستور سنة ١٩٢٣ لأنه لا هو ولا الانجليز يريدون اعادته ، لأن عودته تعنى انتقال السلطة الى الشعب وعودة الوفد الى الحكم .

السياسة الجديدة

فالتصوير الحقيقي للموضوع اذن هو أن الموقف الدولى الذى طرأ سنة ١٩٣٣ اجبر الانجليز اخيرا على تعديل سياستهم في مصر — ونقول بالدقة : التعديل لا التغيير — وأن الغاية من هذا التعديل كانت أمرين :

الأمر الأول : ايجاد جو الهدوء والسكينة في البلاد . وهذا لن يتأتى الا بالغاء ذلك النظام البغيض الذى رفضه الشعب رفضا باتا ، وأريد فرضه عليه بالقوة فأوجد حالة شاذة من الاضطراب المستمر ، وهو نظام صدقي الذى اعتمد على دستوره دستور سنة ١٩٣٠ . ويترتب على الغاء هذا النظام ايجاد نوع من الرضا والاستعداد للتعاون بين شعب مصر وحكومته وبين بريطانيا ، التى تحتاج الى هذا التعاون الودى في وقت الأزمات والحروب .

والأمر الثاني : وهو يتعلق بمركز بريطانيا وقواتها في مصر ، والسلطة التى تمارسها : هذا الغرض هو تقوية سلطة ونفوذ بريطانيا في مصر ، ووضع السلطات في النهاية في يد المندوب السامى ، حتى تكون بريطانيا هى المسيطرة

على كل شيء في وقت الحرب ، باعتبار النظر الى مصر على انها أحدى محمياتها في الحقيقة أو شيء قريب من مستعمراتها . وتعمل بريطانيا أيضا على تشجيع تجارتها في مصر والسيطرة على اقتصاد البلاد . ويساعد على تحقيق هذا الغرض - وهو تقوية النفوذ البريطاني - مرض الملك مرضا خطيرا جعله عاجزا عن العمل أو المقاومة ، وكذلك الضعف الذى وصل اليه الشعب نتيجة الحرب الداخلية والصراع طوال السنوات الأربع الماضية .

ورسمت بريطانيا سياستها على أنه يكفى ترضية الشعب بايجاد وزارة صديقة ، والغاء النظام الذى يكرهه ، ثم يقف الأمر عند ذلك . فهذا الالغاء سيعد عملا جليلا ويعده الشعب نصرا ، ويشيع جو الفرح والتفاؤل - ولاسيما أن الشعب سيشعر بحريته ، ويحمد الله على هذه النعمة بعد عهد الاستبداد والاضطهاد . وسيظل الشعب مخدرا تحت الأمل منتظرا راضيا ، ويستغرق هذا وقتا طويلا . واذن فلا يعود الدستور الا بعد مدة أو في الوقت المناسب الذى تراه بريطانيا . واذا عاد فسيكون في صورة معدلة ، أو لا يعود .

فهذا - فيما نراه ، وهو ما دلت عليه الحوادث والقرائن بعد - هو السياسة الجديدة التى وضعتها بريطانيا ، والتى أتى المندوب السامى الجديد لينفذها .

لكن هذه السياسة كان لابد ان تظل سرا مكتوما ، ولا يعرف بها الشعب ، حتى ينجح التنفيذ ، ويستمر تخدير الشعب ، وتنجح المراوغة والمماطلة والسياسة الصامتة في أن يمتد سكوته ، ويطول انتظاره أطول مدة ممكنة الى أن تطرأ ظروف جديدة . فالنية كانت مبيتة على أن لا يعاد دستور سنة ١٩٢٣ . واذا كان لابد من اعادته فيكون في صورة أخرى بعد التعديل . وهذا ما سيتضح وتثبته الأيام لكن بعد مضى نحو عام وفى أواخر سنة ١٩٣٥ . وهكذا ظل الشعب طوال معظم ذلك العام وهو لا يدرى هذه الحقيقة ، ويعيش على الأمل ، ثم فوجيء بالحقيقة المرة في نوفمبر سنة ١٩٣٥ - على ما سنشرحه في حينه . ويستثنى من ذلك بعض كبار الكتاب والسياسيين الذين كانوا يدركون أو يشعرون بهذه الحقيقة ، فأخذو بعد مضى بضعة أشهر على قيام الوزارة ينبهون الشعب الى سياسة الخداع والمراوغة . وكان في مقدمة هؤلاء الكاتب الوطنى الأستاذ « العقاد » .

ولم يكن « نسيم باشا » نفسه - الذى استقبلته الأمة بمظاهر الترحيب والفرح - يرغب في عودة دستور سنة ١٩٢٣ كما هو بدون تعديل ، بل كان رأيه أن يوضع دستور جديد وتضعه جمعية تأسيسية ، فهو اذن كان متفقا

مع الانجليز فى عدم عودة الدستور فى الحال . لكن هذا كان يجب أن يظل غير معروف للشعب . وتعطى للشعب فى الوقت نفسه وعود بأن الدستور سيعود ، وهكذا يطول أجل بقاء الوزارة . وكان « نسيم » ينطوى على دهاء كبير ، كتوما ـ يتبع سياسة الصمت ويحسن اخفاء نياته ، ويستطيع أن يلعب بمهارة على حبال كثيرة . ولذلك فانه كان رجل هذا الموقف . واستطاع أن يطيل صبر الشعب وانتظاره ، وأن يقنع أو يخدر الوفد مجددا له الأمل فى أن الدستور سيعود ويرضيه باجابة بعض رغباته . وهكذا كان فى مقدور هذا الرجل أن يرضى الوفد والملك والانجليز فى وقت واحد .

وقد عاد المندوب السامى الى مصر فى يناير سنة ١٩٣٥ بعدما انتهت اجازته ، وكان جو التفاؤل والثقة فى الوزارة لا يزال هو السائد فى البلاد ، وقد عاد الهدوء الذى كان ينشده الانجليز ، واخذ المندوب فى هذا الجو يحقق الأغراض التى قصدتها بريطانيا من سياستها الجديدة ، وهى سيطرة الانجليز على الحكم وجمع السلطة فى يد المندوب السامى وتحيل مصر الى قاعدة حربية للقوات البريطانية ، والعمل لاستغلال مصر اقتصاديا ، ووجد المندوب من نسيم ووزارته اداة طيعة ، ولم تكن هناك قوة فى البلد تقاوم استفحال النفوذ البريطانى . وهذا المندوب الجديد وهو السير « مايلز لامبسن » كان يتشبه فى سياسته بسياسة اللورد « كرومر » ، واراد أن يعيد عهده وان يكون « كرومرا » ثانيا ، ولكنه لم يتمكن فى النهاية من تحقيق غايته ، لأن قوة الشعب السياسية والوطنية كانت اقوى بكثير مما كانت عليه فى أول القرن ، فقاومت تلك السياسة ، واحبطت كثيرا من مشاريعه ، واجبرته بعد الثورة الوطنية فى آخر العام على أن يعترف بحقوق مصر ، على ما سنبينه فيما بعد . وقد بقى هذا الرجل فى مصر اثنى عشر عاما مندوبا فسفيرا من سنة ١٩٣٤ الى ١٩٤٦ ومنحته حكومته لقب اللورد فيما بعد فصار اسمه « اللورد كيلرن » وقد ارتبط اسمه بكثير من الأحداث فى تاريخ مصر .

ونعود الآن لنتتبع الأحداث فى البلاد منذ أوائل عام ١٩٣٥ . وقد بدا هذا العام بحدث سياسى كبير ، وهو :

المؤتمر العام للوفد المصرى

فقد انتهز « الوفد » ـ وهو الحزب الشعبى الكبير فى مصر ـ جو الحرية والاطمئنان الذى ساد البلاد ، وامكان عقد الاجتماعات واظهار النشاط السياسى ، فقرر ان يجدد نشاطه وينظم صفوفه ويقوى تاثيره فى الشعب . فتحقيقا لذلك تقرر عقد مؤتمر كبير يحضره اكبر عدد ممكن من الشعب من

اعضاء لجانه وانصاره ، وأراد الوفد أن لا يكون هذا المؤتمر مجرد تجمع سياسى ، ولكن مؤتمرا لبحث جوانب الحياة المتنوعة فى مصر ، تمهيدا لوضع برنامج شامل لاصلاح أحوال البلاد الاجتماعية . فكان مؤتمرا فريدا من نوعه وتجديدا فى أهداف عمل الأحزاب ، وحضره نحو ثلاثين ألفا من المصريين من العاصمة والأقاليم ، وعقد المؤتمر فى نظام تام ، فلقى نجاحا رائعا ، وكان هذا المؤتمر حدثا ضخما فى حياة البلاد .

أعلن عن الدعوة لهذا المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، وتقرر أن يعقد فى يومى ٩ و ١٠ يناير سنة ١٩٣٥ بمدينة « رمسيس » بالزمالك بالقاهرة وكلف الوفد عددا من رجاله باعداد بحوث فى مختلف نواحى حياة البلاد لتلقى فى المؤتمر . وقد اجتمع المؤتمر فى هذين اليومين وألقيت هذه البحوث فى جلسات متتابعة . وكانت موضوعات هذه البحوث : « الموقف السياسى والدستورى » و « نظام الوفد المصرى » و « القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية » و « علاقاتنا الاقتصادية بالنزلاء الأجانب » و « شئون التعليم والجامعة » و « المحاماة » و « شئون الفلاح واصلاح القرية » و « مشروعات الرى والصرف » و « المحاصيل الزراعية » و « الأزمة الاقتصادية ووسائل علاجها » و « شئون الأوقاف » و « اصلاح الادارة » و « التعاون فى مصر » و « الصحافة وحريتها » و « الشئون الصحية » و « الصناعة المصرية » و « تنظيم شئون العمال ورفع مستواهم » و « علاقات مصر بأمم الشرق » و « المرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية » .



• السيدة أم المصريين (صفية زغلول) •

وقد مثلت المرأة فى المؤتمر ، وحضره عدد كبير من السيدات وفى مقدمتهن السيدة أم المصريين الىى كانت تعتبر راعية الوفد . واهتمت الصحف بنشر اخبار المؤتمر والبحوث التى القيت فيه فقرأها الشعب وانتفع بها . وكان لهذا المؤتمر اثر كبير فى توجيه الاهتمام لشئون مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان له صدى طيب فى الخارج .

ثم أصدر المؤتمر قراراته ، وهذه هى :

يعلن المؤتمر :

أولا : ثقته التامة بالوفد المصرى ورئيسه الجليل .

ثانيا : وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص ، حتى تستأنف البلاد فى ظله الحياة الديمقراطية الحرة ، ويستقر الأمر فيها .

ثالثا : يعرب المؤتمر عن أمله فى أن يصل الوفد الى حل القضية المصرية حلا شريفا أساسه تحقيق استقلال البلاد التام ، مع المحافظة على المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، واقامة العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس المودة وحسن التفاهم .

رابعا : يبدى المؤتمر ارتياحه للأبحاث القيمة التى عرضت عليه من لجانه ، ويرجو — بعد أن تبين الفساد الذى وصلت اليه أحوال البلاد فى جميع نواحيها بسبب النظام الذى فرض فى الأعوام الماضية — أن يقوم الوفد بدرس الاقتراحات التى قدمتها اللجان على أن يقرر ما يراه بشأنها تحقيقا للاصلاح الذى تنشده البلاد » .

هذا ، ويلاحظ أن فى مقدمة قرارات المؤتمر — بل ربما كان هو الغرض الأول من عقده — قرار وجوب عودة دستور سنة ١٩٢٣ كاملا غير منقوص حتى تستأنف فى ظله الحياة الديمقراطية .

التجارة البريطانية

أرضت وزارة « نسيم » الأمة بالغاء دستور العهد البائد . وارضت الانجليز أيضا باجابة مطالبهم . فمن ذلك أنها قبلت تعيين خبير بريطانى اوزارة التجارة والصناعة المصرية التى انشئت حديثا . فقد انشئت هذه الوزارة — وكانت مصلحة من قبل — بموجب المرسوم الصادر فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٣٤ . وقد عين لها منذ انشائها هذا الخبير البريطانى بعقد لمدة ثلاث

سنوات بمرتب كبير . وجعل لهذا الخبير سلطة الاتصال المباشر بالوزير . فكان هذا الخبير بمثابة « مستشار » ليشرف على هــذه الوزارة مثـل المستشارين الانجليز الذين كانوا يشرفون على الوزارات فى عهد « كرومر ». ولذا قوبل تعيينه بالغضب والاستنكار .

وكان تعيين هذا الخبير أو المستشار الانجليزى تنفيذا للسياسة الجديدة التى جاء المندوب السامى لينفذها ، وهى السياسة التى ترمى الى فرض السيطرة على شئون مصر الاقتصادية الى جانب السيطرة السـياسية او اعادة الحكم الاستعمارى ، لأن هذا الخبير سيشرف على التجارة والصناعة فى مصر بهدف أن يعمل على تحقيق المصالح التجارية والصناعية البريطانية وتعويق الصناعة والتجارة المصرية . فكان هذا التعيين محلا لنقد شديد من الصحف الوطنية .

وتلت ذلك مطالب اخـرى من دار المندوب السامى البريطانى . فطلب المندوب رسميا باسم حكومته ارسال بعثة اقتصادية الى بريطـانيا لبحث حالات المبادلات التجارية بين مصر وبريطانيا . فسافرت البعثـة وتلقت مقترحات وبيانات لترويج البضائع الانجليزية فى الأسواق المصرية ، من بينها تطبيق نظام الحصص على جميع منسوجات القطن والحرير الصـناعى التى ترد الى مصر ، واعادة مستوردات مصر من الفحم البريطانى الى سـابق مستواها ، والعمل على الاتجاه الى استيراد المصنوعات البريطانية لسـد حاجات المصالح الحكومية والمجالس المحليـة والبلدية وحاجات الزراعة المصرية ، وادخال تعديلات معينة على التعريفـة الجمركية المصرية لفـائدة بعض الصناعات البريطانية . ومع هذا كله رفضت الجهات الانجليزية التعهد بشراء كمية معينة من القطن المصرى أى زيادة استيرادها منه ، مما كان يعود بالفائدة على المزارعين المصريين ، كما رفضت زيادة أسعاره .

وقد استجابت الحكومة المصرية لمعظم هذه المطالب . وكان من نتيجـة ذلك أن نقضت الاتفاق التجارى الذى كان معقودا بين مصر واليـابان على أساس تبادل الانتفاع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية ــ نقضت هـذا الاتفاق فى يولية سـنة ١٩٣٥ بحجـة تمكين الحكومة من زيادة الرسوم الجركية على واردات اليابان . ولكن الهدف الحقيقى كان هو افساح المجال للمصـنوعات الانجليزية بدلا من المصنوعات اليابانية التى تنافسها ــ وكان المستهلك المصرى هو الذى سيتحمل الأعباء التى تنتج عن ذلك ــ فوضعت رسـوم باهظـة على واردات اليابان دون سواها .

وقد استنكرت الصحف الوطنية كل هذه الاجراءات والمطالب الانجليزية وانتقدت الحكومة لاستجابتها لهذه المطالب دون أن تستفيد مصر شـيئا فى

مقابل ذلك ، بل ومع معارضة الانجليز فى اجابة مطالب الأمة بعودة دستورها الذى يحقق الاستقرار ويوجد الجو الملائم للتقدم فى مجـالات الصـناعة والعمران .

المسألة الدسـتورية

نعم ، مضت الأيام ولم يعد الدستور الذى تطلبه الأمة . فما هو الموقف السياسى ؟ وما الذى منع عودة الدستور الى هذا الوقت ؟

كانت موجة السرور والتفاؤل التى اثارها الغاء نظام صدقى البغيض لم ينفد أثرها بعد ، وكان الناس مقتنعين بأن الغاء هذا الدستور لا بد أن يعقبه عودة الدستور الأول ، فهذا هو الاستنتاج المنطقى . وفى الوقت ذاته كانت الوزارة من حين لآخر تلقى التصريحات بأن الدستور سيعود قريبا . وكمـا تقول السيدة « فاطمة اليوسف » : « اذا أردنا أن نصف الفترة التى حكمت فيها وزارة توفيق نسيم البلاد فى عبارة موجزة ، فانه يمكن أن نقول انها فترة الوعد بالدستور بلا دستور » !.

وكان الشعب على كل حال فى حاجة الى فترة راحة أو انتقال ، بعد عهد الاستبداد والاضطهاد الذى خاض غمراته فى عهد صدقى ومن بعده ، فانصرف حينا الى شئونه الخاصة . وكانت هناك مسائل من آثار العهد المـاضى تقوم الوزارة بحلها وهى تهم الأحزاب وتشغل الرأى العام الى حين : مثل اعادة الموظفين الذين فصلهم صدقى ، والعمد والمشـايخ الذين كانوا قـدموا استقالاتهم احتجاجا عليه ، وملء بعض المناصب الكبيرة الشاغرة أو تغيـير من يشغلها . واجابة هذه المسائل كانت ترضى الأحزاب والطوائف . فهذه الأمور أدت الى أن هادنت الأوساط السياسية الوزارة فترة من الزمن لكى تجاب مطالبها .

وقد اتبع « نسيم باشا » سياسة التقرب من الوفد وخطب وده ، فكان على اتصال بالنحاس باشا رئيس الوفد والأستاذ مكرم عبيد ، يستشيرهما فى الخطوات السياسية التى يتخذها ، ويطلعهما على أسرار الموقف أو بعضها ـ حسب الصورة التى يعرضها بها . فكان رجال الوفد يشعرون بالارتيـاح الى هذه المعاملة ، وكان قرار الوفد ـ وهو القوة السياسية الكبـيرة فى البلاد ـ هو التعاون مع الوزارة والثقة بها . واستمر هذا التعاون والثقـة حتى بعد أن طال الوقت ومرت الأيام وظهرت تطورات خطـيرة ولم يعـد الدستور ولم تظهر دلائل على قرب عودته ، بل وبعد ما عرف أن هنـاك اعتراضات من الانجليز على عودة الدستور وانهم يقفون فى وجهه .

وشغل الوفد نفسه بعد انتهاء المؤتمر الذى عقده بأن رتب برنامج رحلات يقوم بها رئيسه ــ وقد أصبح السفر الى الأقاليم مباحا بعد أن كان ممنوعا والاجتماعات السياسية غير محظورة ــ فقام النحاس باشا فى الربيع بزيارة بعض مدن الوجه القبلى وعقدت الاجتماعات وألقى فيها الخطب . وكان الصحف تنشر أنباء هذه الزيارات بالتفصيل والتهويل . وكان المقصود بها الدعاية للوفد وتجديد الاتصال بينه وبين الجماهير والدعوة لاعادة الدستور .

لكن المثقفين ــ وكثير منهم من أنصار الوفد ــ كانوا يشعرون بالقلق كلما مرت الأيام والشهور ولا يبدو ما يدل على تغيير الوضع السياسي ، وما يشير بقرب عودة الدستور والحياة النيابية ليتحقق بها الاستقرار والتفرغ للاصلاح والمطالبة بحقوق مصر فى الاستقلال التى يضمنها عقد المعاهدة .

أما الانجليز فكانوا مستريحين جدا الى هذه الوزارة . فهم الذين اختاروها ، ويظهر أنه كان هناك اتفاق أو شروط لهم مقابل هذا أو اتفاق بينهم وبين نسيم باشا على عدم عودة الدستور فى الحال ولمدة طويلة . وكان نسيم هو الرجل الذى يريدونه حقا . فقد كان مطيعا لينا ، أو هو ــ كما يصفه محمد محمود باشا على ما رواه الدكتور حسين هيكل : « كان رجلا ضعيفا يؤمن بأن ما يريده الانجليز لا مرد له » . فهو رجل من الطراز القديم الذى ربى فى عهد حكم الاستعمار ــ عهد كرومر وجورست ــ فهو يؤمن بقوة الانجليز ويخاف أن يخالفهم . ثم انه كان يريد أن يبقى فى الحكم أطول مدة ممكنة ، فاذا خالفهم يكون معنى ذلك اخراجه من الوزارة ، كما أنه من حيث اتجاهه السياسى كان لا يقدر الحياة الدستورية حق قدرها ، وعاش طول عمره فى خدمة الملك قليل الايمان بالشعب . ولو عاد الدستور فمعنى ذلك اجراء الانتخابات ، وليس هناك شك فى أن الوفد سيفوز بالأغلبية ويرجع الى الحكم . لهذا كله قرر نسيم اتباع سياسة المماطلة ومداهنة جميع الأطراف واظهار غير ما يبطن . وقد نجحت هذه السياسة مدة طويلة ، فكان الانجليز متمسكين به غاية التمسك لا يبغون عنه بديلا ، وكان الوفد أيضا راضيا عنه متعاونا معه واضعا ثقته فيه .

لكن الحقائق كان لابد أن تظهر . والمرء لا يستطيع ــ كما يقول المثل ــ أن يخدع كل الناس كل الوقت . وهناك مفكرون ووطنيون مخلصون لا ينخدعون بهذه الأساليب ، ويعرفون مصلحة وطنهم ، ويدركون الأخطار التى يتعرض لها ــ ولا سيما اذا كانت هذه الأخطار قد وضحت ، وأحدقت بالبلد ، وأصبح الوطن محاطا بلهيب الحرب ، وتدفقت القوات الانجليزية عليه فملأت دياره ورحابه .

((روز اليوسف اليومية))



• السيدة فاطمة (روز) اليوسف •

وهنا لا بد ان يكون مكان فى تاريخ مصر فى تلك الفترة لجريدة ظهرت فى أوائل ذاك العام ، وكان لها أثر كبير فى توجيه الرأى العام وتنبيه الشعب الى الحقائق ، وكانت هى الجريدة التى مهدت لاشعال الثورة ضد وزارة نسيم وحكم الانجليز وأغراضهم الاستعمارية المستترة وراءها . وهذه هى جريدة ((روز اليوسف)) اليومية التى ظهرت فى ذلك العام .

صدر اول عدد من هذه الصحيفة فى يوم (٢٥ فبراير سنة ١٩٣٥) . (ويحسن التنبيه هنا الى أن السيدة « فاطمة اليوسف » ذكرت سهوا فى ذكرياتها أن تاريخ صدور الجريدة كان ٢٥ مارس . والصواب ما ذكرنا) . وكانت اهمية هذه الجريدة ناشئة من ان الذى كان يكتب المقال الافتتاحى اليومى لها هو الأستاذ « عباس محمود العقاد » فكان مقاله يظهر دائما على يمين الصفحة الأولى ، ثم الى يسار الصفحة يظهر مقال آخر هو تحليل للموقف السياسى مع ذكر أخبار خاصة يكتبه الدكتور محمود عزمى . فهكذا أتاحت الجريدة وصاحبتها السيدة « فاطمة اليوسف » لهذين الكاتبين الكبيرين أن يوافيا الجمهور باستمرار بآرائهما فى الموقف وينشران ما يريدان من أفكار وحقائق .

وقد ادى الأستاذ العقاد دورا وطنيا جليلا فى ذلك العام ، ومعه الدكتور محمود عزمى . كما أن التاريخ يحفظ للسيدة « فاطمة اليوسف » عملها فى خدمة الوطن والصحافة باصدارها هذه الجريدة فى ذلك الظرف ودعـوتها للأستاذين للكتابة فيها مع غيرهما من خيار الصحفيين ، وبصـفة خاصة مساندتها للأستاذ العقاد وتأييدها له وهو يكتب مقالاته الثائرة بحرية ، حتى حين غضب عليه الوفد وعليها وحاربهما ، وتحملت هى خسائر جسيمة من أجل ذلك فلم تتخل عنه ، وظلت مؤيدة لحـرية الرأى ولاقت ما لاقت حتى اغلقت جريدتها . وكان للسيدة دور جليل أيضا يسجله التاريخ فى اصدارها مجلة « روز اليوسف » الاسبوعية قبل ذلك وهى التى حاربت طغيان محمد محمود وصدقى وحكمهما الدكتاتورى طيلة السنين الماضية .

صدرت الجريدة اليومية على انها وفدية ، وكان الأستاذ العقاد كاتبـا وفديا . ولكنها ما لبثت أن صارت لسان حال المثقفين المستقلين . وكانت الجريدة الوحيدة التى عارضت وزارة نسيم بقوة . فكانت بحق جـريدة المعارضة . وقد نجحت منذ صدورها وراجت رواجا كبـيرا . وكان ذلك يرجع لمقالات الأستاذ العقاد وتعليقات واخبار الأسـتاذ عـزمى وزملائهما الصحفيين ، كما كان يرجع الى أن هذه الجـريدة كانت تجـديدا فى الفن الصحفى ونموذجا للصحافة الحديثة ، فقد قدمت أبوابا جديدة وصفحات متنوعة وأدخلت فن الرسوم السياسية (الكاريكاتير) فكانت صحيفة شائقة غزيرة الفائدة كما كانت صحيفة الحرية والصراحة وكشف الحقائق والأسرار بأجلى بيان ليستنير الرأى العام .

من مقالات روز اليوسف

وننقل هنا بعض عناوين المقالات وفقرات منها حول الموقف السياسى والأحداث المتصلة به فى الأشهر الأولى من ذلك العام (١٩٣٥) .

موقف السياسة الانجليزية .. ومقالات العقاد

ففى يوم ٦ مارس ١٩٣٥ يكتب الأستاذ « العقاد » بعنوان : « موقف السياسة الانجليزية فى الوقت الحاضر : الى أين ؟ » .

وفى ٨ مارس يكتب بعنوان : « موقف الأمة المصرية فى الوقت الحاضر : الى أين ؟ » .

وهو يشير بذلك الى الموقف السياسى الغامض من ناحية نوايا الانجليز ، **ومن ناحية مصير الأمة المصرية .**

ويكتب الأستاذ « محمود عزمى » فى ٤ مارس عن :

« صحة حضرة صاحب الجلالة الملك وأثرها فى التطورات السياسية المنتظرة » ، ويقول :

« لا شك أن صحة حضرة صاحب الجلالة الملك هى المحور الذى تدور حوله كل الاقتراحات المتصلة بالتطورات السياسية المنتظرة ، كما كانت هى بلا ريب محور التطورات التى طرأت بالفعل منذ شهر يوليو من العام الماضى (١٩٣٤) ، وهو الشهر الذى لمس أصحاب الرأى خلاله أن شئون الدولة قد حرمت من أشراف حضرة صاحب الجلالة الملك وتوجيهاته .

« **ومع ذلك** فلا تزال الحقيقة عن صحة جلالته مكتومة عن الشعب ، وعن المسئولين عن ادارة دفة الحكم وتوجيه الرأى العام فى البلاد . فلا نشرات طبية يومية تصدر ببيان التطورات التى تطرأ ــ كما هو الحال فى غير مصر من الدول ذات الادارة المنظمة ــ ولا احد من المهيمنين على الشئون العامة يستطيع أن يزعم أنه واقف تمام الوقوف على نوع المرض ومضاعفاته .. الخ»

وفى يوم ٢ ابريل ١٩٣٥ ــ يكتب ((العقاد)) مقالا بعنوان :

((العهد الكرومرى يعود ــ ولا تعود معه تبعاته)) .

يقول فيه : « من المحقق أن الوزارة أجابت مطلبا انجليزيا حين قررت تعيين الخبير الفنى فى وزارة التجارة والصناعة ، وتخويله تلك الحقوق بما يطلق يده فى تجارة البلاد وصناعتها .

« فالغرض المهم اذن من تعيين المستشار الجديد انما هو تقييد الصناعة المصرية والسيطرة عليها فى هذا الدور الذى انتعشت فيه بعض الشىء وأخذت فى النمو والتقدم والاتساع .

« فالعهد الكرومرى الذى يتحدثون به أصبح أمرا واقعا بجميع مراسمه وأوضاعه : فى كل وزارة مستشار أو موظف شبيه بالمستشار .

« وقد امتاز العهد الكرومرى بتغليب النفوذ الانجليزى فى الدواوين ، وتغليب المطامع الاستعمارية ، والاستغلال التجارى فى الأسواق . وبلغ من حرص اللورد « كرومر » على ترويج البضائع الانجليزية وتحطيم الصناعات الوطنية أنه هدم شركة المحلة الكبرى المشهورة قبل أن يستقر أساسها ، لأنه فرض عليها ضريبة فادحة فلم تعد الى الحياة الا أيام الحرب العظمى فى غفلة من المستغلين وأصحاب المطامع الأشعبية .. الخ » .

وفى ٨ أبريل ــ يكتب مقالا آخر بعنوان : « الاستعمار هو الاستعمار . العهد الكرومرى أيضا » .

وفى هذا العدد نفســه (٨ ابريل سنة ١٩٣٥) يظهر عنوان كبير فى أعلى الصفحة ((مانشيت)) وهو :

((البعثة الاقتصادية أولى ثمرات سير ((مايلز لامبســون)) ــ زيادة استيراد البضائع الانجليزية .

وفى ٣ مايو ــ يكتب ((العقاد)) عن ((مسائل الساعة : الدستور ــ ولى العهد ــ البلاط)) .

ذلك أن الانجليز عادوا الى مطالبهم الخاصة بالملك ، فأثارها الســير « مايلز لامبسون » المندوب الجديد بعد عودته من الاجازة فى بلاده ، وهذه المطالب كانت تتعلق بمسألة الوصاية على ولى العهد « فاروق » حين تحين منية الملك ، وتعيين قائم بأعمال الملك فى أثناء مرضه ، ومسائل موظفى القصر أو البلاط . ومسألة تعليم ولى العهد فى انجلترا . وقــد أبدى الملك بعض مقاومة ثم أخذ يستسلم .. فتدخل الانجليز وأبعدوا « الابراشى باشا » عن

القصر ، اذ كان هو الأداة الباقية لنفوذ الملك ، فابعد عن مصر وعين وزيرا مفوضا فى « بروكسل » ، وكان هذا الرجل يحاول أن يبث الدسائس فى الأزهر ليحرج الوزارة ، وطلبت الوزارة أيضا ابعاد شيخ الأزهر « الشيخ الظواهرى » فاضطر أن يقدم استقالته عقب خروج الابراشى ، وكان هذا الشيخ أداة الملك فى الأزهر . فبذلك قصت الوزارة والانجليز اجنحة الملك واجبر الملك أيضا على الموافقة على ارسال ابنه الى انجلترا ، وسيتم هذا السفر فى أول العام الدراسى — على ما سنذكره — لكن الملك تمسك فى مسألة الوصاية وفى مسألة تعيين نائب له . وكان الانجليز يطلبون ابعاد بعض موظفى القصر الايطاليين .

ولما وجد الملك انه يجرد من السلطان اخذ يتقرب الى الشعب فى أيامه الأخيرة ، ويبدى بعض الاستجابة لمطالبه .

وفى ٧ مايو — يكتب « عزمى » : « غيوم عارضة فى الجو — موقف الانجليز » .

وفى ٨ مايو — يكتب « العقاد » : « هيبة بريطانيا العظمى وتجارة بريطانيا العظمى ، ولا شىء غير ذلك »

فهذه صورة عن الموقف ومسائل الساعة فى ذلك الوقت كما كانت تظهرها جريدة « روز اليوسف » ويتتبعها الراى العام .

وفيما يتعلق بالمسألة الدستورية — وهى المطلب الاول للأمة — وسياسة المراوغة والخداع أو المماطلة التى كانت تسير عليها الوزارة :

تواصل الجريدة تنبيه الرأى العام .

فيكتب الأستاذ « العقاد » فى ٧ مايو : « مسألة الدستور لا تزال فى وضعها الأول » .

وفى ١٢ مايو — يكتب مقالا يتحول فيه الى الصراحة . وكان هذا المقال بدء الحملة الشديدة التى أخذ الأستاذ العقاد يشنها على الوزارة منذ ذلك الوقت بسبب الدستور والمسائل الأخرى ، وستزداد هذه الحملة فى القوة بمرور الوقت ويكون لها تأثير كبير فى الرأى العام وتأثير فى العلاقة بينه وبين الوفد .

فيقول فى هذا المقال الذى عنوانه : « اذن لم يكن جدا » !

يقول ـ بعد المقدمات ـ « وقد انكشفت اللعبة اليوم انكشافا لا تجدى في ستره أكثف الحجب وأضخمها ، الا أن نغمض أعيننا عامدين أن لا نرى الأشياء كما تبدو فى وضح النهار .

ثم يقول : « وهل هذه المراوغة مما يدعو الى الاطمئنان ؟ وهل هذا الارجاء المبهم مما يدعو الى الاطمئنان ؟

وفى اليوم التالى يكتب مقالا بعنوان : « اليقظة واجبة » .

ويسخر من الوزارة ووعودها فيقول :

« الدستور لا يعلن فى شهر مايو ، وانما الذى سيعلن فى منتصف هذا الشهر أو آخره هو موعد اعادة الدستور ..

« موعد اعادة الدستور لا يعلن فى شهر مايو ، وانما الذى سيعلن فيه هو تفصيل البيان عن المسألة الدستورية ..

الخ الخ .. ثم بعد سرد هذه الوعود يقول : « هذه هى الدرجات التى انحدرنا عليها فى المسألة الدستورية .. **ثم يختتم قائلا :**

« ان اليقظة لواجبة أشد الوجوب فى الموقف الذى نحن فيه . وليس الطريق الذى يستدرجنا اليه القوم بمأمون ولا مضمون » .

وفى ١٤ مايو ـ يكتب الدكتور « محمود عزمى » بعنوان : « حديث الدستور والاجماع عليه » ، فيقول :

« .. ونستأنف المسير فيما هو أدق وأخطر ، وليس لدينا ادق واخطر من طريق الدستور وما يثيره هذين اليومين من حديث .

« وعندنا أن الاجماع معقود على ضرورة استئناف الحياة النيابية بعودة الدستور . فقد قامت على تلك الضرورة ظروف تولى دولة نسيم باشا الحكم ، ووضحت هذه العودة خلال الأمر الملكى الذى استصدرته الوزارة القائمة بالغاء النظام البائد ، وتمهيدا لاعادة الحياة النيابية التى ترضاها البلاد .

« وسجلت تلك الضرورة وهذه العودة فى قرارات « المؤتمر الوطنى العام » التى أبلغت لدولة رئيس الوزارة .

« واذا كان الحديث يجرى الى جانب ذلك الاجماع المعقود بأن الانجليز يعارضون فى أن ترد الى البلاد حياتها النيابية وأن يعود اليها دستورها فانا ـ ونحن نعرف مدى تقدير الانجليز للاجماع ما نعرف ـ لا نخال هذه

المعارضة الا صادرة عن فئة منهم لا تريد أن تساير روح العصر ، ولا ترضى ان ترى غير المجسم امامها تجسما والبارز بروزا . ولا نشك لحظة أن استمرار الموقف الحاضر سيدفع بالمصريين الى أن يلجوا الطريق الذى تتجسم به مطالبتهم بالدستور والحياه النيابيه ــ التجسم الذى يقنع المتبرمين من علاه الانجليز بجديه الاحساس المصرى نحو الدستور وجديه سعيهم فى سبيل الحياة النيابية » .

ويكتب الأستاذ العقاد فى يوم ٢٢ مايو تحت عنوان : « **حول المسألة الدستوريه** » **ويقول فى مطلع مقاله :**

« معارضة الانجليز فى اصدار بيان حاسم عن موعد الدستور المطلوب ــ وهو دستور سنة ١٩٢٣ ــ تدل على انهم لا يريدون اعادته قبل سنتين ، على اقل تقدير » .

وكان قد عرف أن الانجليز يعارضون فى عودة الدستور ، ولكن الوزارة لم تنشر التبليغات البريطانية ، ولا نشرت المذكرة التى رفعتها الى جلالة الملك فى ١٨ ابريل سنه ١٩٣٥ ورد الملك عليها ، حيث كانت الوزارة تتبع سياسة حجب الحقائق عن الشعب ، وعدم اظهار نياتها ونيات الانجليز بصراحة ، وتترك الشعب مخدوعا بالأمل متعطيه الوعود بقرب اعلان عودة الدستور فى الشهر القادم أو ما بعده ، أو اعلان البيان عن المسألة ، أو تذكر أن المساله اجلت الى ما بعد اشهر الصيف .. وهكذا ــ مما تهكم عليه الأستاذ العقاد فى مقاله ــ كما رأينا .

كان لدى الشعب اذن فكرة مبهمة عن الخطوات التى اتخذت من وراء الحجب ، وكانت المذكرة التى رفعتها الوزارة الى الملك تثير الشك وتلقى الشبهات حول صدق نية الوزارة واخلاصها فى اعادة الدستور ، فقد كانت تقدم عروضا مختلفة ، ولو نشرت المذكرة لكشفت موقف الوزارة وزعزعت ثقة الرأى العام بها . وكان الملك قد رد بانه يفضل عودة دستور سنة ١٩٢٣ وهو يعلم أن الوزارة لا تريد اعادته ولا الانجليز ، ليسبب الاحراج للوزارة ومن **وراءها . ثم لم يحدث شىء بعد ذلك . وظلت « مسألة الدستور فى وضعها** الأول » كما قال الأستاذ العقاد ، واستنتج أن الانجليز لا يريدون عودة الحياة النيابية قبل سنتين ــ على أقل تقدير . وحينئذ أخذ يواصل حملاته على الوزارة وعلى الانجليز وينبه الأمة الى ما يراد بها . وكذلك الأستاذ عزمى وهيئة تحرير الجريدة كلها ، وتبعتها جرائد أخرى .

وسنعرف تفاصيل كل هذه الأمور فى الفصل التالى .

وهو بدء الجزء الثانى من الكتاب ، واوله الفصل الحادى عشر وعنوانه : « مقدمات الثورة » .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٥/٤٣١٠

هـذا الكتاب

لم يقف تاريخ مصر عند ثورة سنة ١٩١٩ بل واصل سيره . واستمر شعب مصر يجاهد من أجل الدستور والاستقلال .

وهذا الكتاب يتناول فترة هامة من حياة مصر ظلت شبه غامضة . وهى تلك التى تلت عهد سعد زغلول (١٩٢٧) والتى لعب الأدوار الرئيسية فيها :

مصطفى النحاس باشا خليفة سعد فى رئاسة الوفد . ومحمد محمود باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، والأستاذ مكرم عبيد ، وعلى ماهر باشا ، وتوفيق نسيم باشا ، وغيرهم من رجال السياسة المصرية . الى جانب الصحفيين الأحرار وشباب الجامعة ــ وذلك فى المرحلة الأخيرة من عهد الملك فؤاد ، وتمتد هذه الفترة حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ وبعدها الى حين تولى فاروق سلطته الرسمية (١٩٣٧) .

فى هذه الفترة جرت أحداث جسام : نقض الائتلاف . فدكتاتورية محمد محمود ، فوزارة الوفد والمفاوضات ، فالانقلاب الخطير الذى قام به صدقى والغاء الدستور ، ومقاومة الشعب ونشاط الأحزاب ، ثم انفجار ثورة سنة ١٩٣٥ التى قادها الشباب ، فتأليف الجبهة الوطنية وعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ودخول مصر عصبة الأمم ، وما أعقب ذلك من تطورات .

يوضح الكتاب كل هذه الأحداث ، ويشرح السياسة المصرية ، ويعرف بالأحزاب والزعماء والساسة الذين اشتركوا فى هذه الأحداث ، ويسجل ــ لأول مرة ــ تاريخ ثورة سنة ١٩٣٥ ، ثم يبحث معاهدة ١٩٣٦ ويحدد طبيعتها . فهذا الكتاب يشمل اذن تاريخ مصر الحديث فى عشر سنوات ، ويبين أسرار التاريخ ، ويعرض قضايا جديدة ، وهو يقدم صورة حقيقية عن حياة مصر وجهاد الشعب المصرى فى تلك الحقبة من أجل الحرية والكرامة : من أجل الدستور والاستقلال . وهو الجهاد الذى كان نموذجا ساميا وظل ملهما للأجيال التالية .



الدكتور ضياء الدين الريس

الثمن [illegible] قرش